الولاية التكوينية

الولاية التكوينية

حسين أحمد الخشن

العارف للمطبوعات

الولاية التكوينية

حسين أحمد الخشن

الطبعة الأولى: 2023
القياس: 17 x 24
عدد الصفحات: 223
ISBN 978-614-441-387-6

نشر وتوزيع

شركـة العـارف للأعمـال ش.م.م.

بيروت – لبنان
هاتف: 00961 70 839 503
00961 78 988 839
العراق – النجف الأشرف
هاتف: 00964 7801327828
00964 7804094020
00964 7826593032
www.alaref.net
al-aref@live.com

© جميع حقوق النشر محفوظة، ولا يحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطّي من أصحاب الحقوق.

© All rights reserved. No part of this book may be reproduced, or transmitted in any form or by any means, electronic or mechanical, including photocopyings, recording or by any information storage retrieval system, without the prior permission in writing of the publisher.

هامّ جدّاً: إن جميع الآراء الواردة في الكتاب تعبّر عن رأي كتّابها ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الناشر...

مقدمة

إنّ هذا الكتاب الذي نقدمه للقراء الأعزاء هو في الأساس جزء من كتابنا "الشيعة والغلو"[1]، وكنّا قد لاحظنا منذ أن أعددنا الكتاب المذكور للنشر أنّ ما تضمنه من بحث حول الولاية التكوينية هو مبحث موسع وقد أحاط بالموضوع من جميع جوانبه، وهذا الاعتبار - معطوفاً على اعتبار آخر وهو أهميّة الموضوع وكونه لا يزال مثار جدل في الأوساط العلميّة - يجعله جديراً بأن ينشر ويطبع في كتاب مستقل، ويحمل عنواناً مباشراً لأنّ العنوان المباشر والمستقل كفيل بإيصال الفكرة بشكل أسرع وأسهل إلى أكبر عددٍ من الباحثين والمهتمين، ولكننا مع ذلك آثرنا حينها إدراجه في ذلك الكتاب (الشيعة والغلو)، على أمل أن يصار في المستقبل إلى إعادة استلاله منه وطبعه مستقلاً. وهكذا كان، فبعد أن نُشر كتاب "الشيعة والغلو" وقرأه بعض الأخوة الأفاضل اقترحوا علينا أن نفرز عنه مبحث الولاية التكوينية للاعتبارين المشار إليهما، وهذا ما دفعنا إلى طبعه مستقلاً، استجابةً لرغبة هؤلاء الأخوة، وتحقيقاً لرغبتنا الأساسية التي كنا ننطوي عليها في بادئ الأمر.

وقد أفْضَتْ عملية المراجعة إلى إجراء بعض التصحيحات والتعديلات

---

(1) وقد ذكرنا هناك السبب الذي دفعنا لبحث قضية الولاية التكوينية في مبحث الغلو. والسبب هو تعرضنا هناك إلى قضية التفويض، وإنّ بعض احتمالات الولاية التكوينية ترجع إلى القول بالتفويض. بالإضافة إلى سبب آخر، وهو أنّ القول بالولاية التكوينية في بعض مراتبه، ربما عدّه البعض من الأفكار المغالية في النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام، فاقتضى الأمر تصويب الأمور.

الجزئية، على مبحث الولاية التكوينية، وقد ألحقنا به مبحث التفويض لصلته الوثيقة به، وهو أيضاً من مباحث ذلك الكتاب.

وقد ارتأينا تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور أساسية، هي:

أولاً: مناشئ الولاية التكوينية

ثانياً: الولاية التكوينية بين الإثبات والنفي

ثالثاً: التفويض دلالاته ومستوياته

ونستبق تلك المحاور بتمهيد تعريفي، معدٍّ لتحديد المراد بالولاية التكوينية، وبيان محتملاتها.

نسأل الله تعالى أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يتقبله منا، ونرجو من أخواننا الأفاضل أن لا يبخلوا علينا بملاحظاتهم بعد القراءة والتمعن. والله الموفق وهو حسبنا ونعم الوكيل.

حسين أحمد الخشن

بيروت، 15/ 11/ 2022م

تمهيد

ما المراد بالولاية التكوينيّة؟

ونقطة البداية الطبيعية في هذا البحث هي تحديد وتعيين المراد بالولاية التكوينية، فإنّ في ذلك عدة احتمالات، وبعضها مما لا شك في ثبوتها لهم عليهم السلام، وبعضها الآخر محل كلام ونقاش وخلاف، ومن هنا كان تعيين المقصود بالولاية التكوينية وتحرير محل النزاع، هو الخطوة الأولى الضرورية في هذا المجال، تنظيماً لعمليّة البحث، وحتى لا يكون النزاع بين القوم لفظياً، بحيث يكون ما يثبته طرف هو غير ما ينفيه الطرف الآخر، وهذا ما نبينه من خلال الأمرين الآتيين، حيث سنشير في الأمر الأول منهما إلى عدة وجوه محتملة في تفسير الولاية التكوينية، وإن لم نجد قولاً يعوّل عليه في تبني تلك الوجوه كتعريفات لها، وفي الأمر الثاني نعرض لما عثرنا عليه من أقوال مطروحة في كلمات الأعلام في تعريف الولاية التكوينية، وإليك التفصيل:

أولاً: احتمالات ووجوه ضعيفة

ثمّة احتمالات في تفسير الولاية التكوينية وتحديد المراد منها، ولكنّها احتمالات ضعيفة بنظرنا، ومع ذلك يكون لذكرها وبيانها دورٌ في تحرير محل النزاع، وهذه الاحتمالات قد لا يكون بعضها قسيماً للآخر، ومع ذلك سنذكرها في عرض واحد، لوجود شيء من التغاير ولو الجزئي بينها، وإليك هذه الاحتمالات:

الاحتمال الأول: أن يكون المقصود بها أنّ الله تعالى قد ضمن لهم عليهم السلام

استجابة الدعاء، فهم يتوصلون عن طريق الدعاء إلى ما يريدون من أعمال، ولا سيما التي لا يمكن التوصل إليها بالطرق الطبيعية المألوفة.

وهذا الطريق في نفسه ليس ثمّة ما يمنع منه ثبوتاً، وأي مانع أو محذور في أن يستجيب الله تعالى دعاء الأنبياء والأولياء عليهم السلام، ولا سيما أنّهم لا يدعون ولا يطلبون منه إلا ما فيه خير للعباد؟! وقد أفاد العلامة الحلي أنّ استجابة الدعاء هو من الفضائل النفسية للإمام عليه السلام[2].

هذا ولكنْ لو تمت إقامة الدليل على هذا الاحتمال إثباتاً فلا يبدو أنّه هو محطّ نظر القائلين بالولاية التكوينية ولم نجد من فسّرها بذلك، ولا يجدر تفسيرها به، لأنّ استجابة الدعاء لا علاقة لها بالولاية على عالم التكوين، بل إنّ ذلك يتضمن إقراراً بأن الولاية هي لله وحده وأن بيده دون غيره الخلق والرزق، وأما هم عليهم السلام فيطلبون ذلك منه، وهو تعالى لحكمةٍ يستجيب لهم، ولو أنّ استجابة الدعاء كانت تعبر عن ولايتهم التكوينية لوسعنا القول: بثبوت الولاية التكوينية لكل ذي دعوة مستجابة. وعلى ضوء ذلك فمن الخطأ أن يستدل على الولاية التكوينية بالشواهد النقليّة التي تضمنت حكاية دعوة مستجابة لنبي من الأنبياء أو ولي من الأولياء. وقد اعترف الإمام الخميني رحمه الله بما ذكرناه، حيث إنه وفي سياق الإشارة إلى رفض بعض العلماء للولاية التكوينية ذكر أنّهم "جعلوا الكرامات والمعجزات من قبيل استجابة الدعاء، وأنّ الحقّ سبحانه هو الفاعل لكلِّ هذه الأمور!"[3]، فهو في كلامه يقرّ ضمناً بأن استجابة الدعاء هي أمر آخر غير الولاية التكوينية.

قد يقال: إذا كان الله تعالى يستجيب لهم كل أدعيتهم، فهذا يلتقي في النتيجة والمآل مع نظرية الولاية التكوينية، لأن استجابة الدعاء على كل حال تعني أنهم متمكنون من الوصول إلى كل ما يبتغونه ويريدونه من تصرفات في

(2) **نهج الحق وكشف الصدق**، ص256.
(3) **الأربعون حديثاً**، ص487.

عالم التكوين، ولا يهمّ أن يكون ذلك - أعني تحقق ما يريدون - بولايتهم المباشرة أو بطلبهم ذلك من الله تعالى.

ولكننا نقول:

أولاً: إنّ مقولة الدعاء مغايرة للولاية التكوينية، لأن الولاية التكوينية، تعني أنّ بيدهم الفعل خلقاً ورزقاً وإحياءً وإماتةً، ولا يتوقف الأمر وحصول المراد على الدعاء، بينما الدعاء معناه أنّ الله تعالى هو الفاعل، وهم إنما يتوجهون إليه ويسألونه سبحانه وتعالى بصفته مالك الأمر فيستجيب لهم، وحتى لو كانت الاستجابة بنحو دائم لا يتخلف، فهذا لا يجعل الولاية والدعاء من مقولة واحدة. إنّ الالتقاء من حيث النتيجة لا يعني وحدة المقامين، وكلامنا في المقام ليس في إثبات ما يدلّ على علو مكانتهم وأنّهم أهل لأن يستجيب الله تعالى كافة أدعيتهم، وإنما في إثبات مقام آخر، لا يحتاجون معه إلى اللجوء إلى الدعاء في تحقيق ما يصبون إليه أو يطلب منهم، وهو مقام الولاية التكوينية التي تمنحهم سلطة التصرف على عالم الإمكان.

ثانياً: إنّ مساواة استجابة الدعاء للولاية التكوينية في النتيجة العملية، تتوقف على إثبات أنّ كل أدعيتهم مستجابة، وهذا وإن كان يستفاد من بعض الأخبار[4]، التي نصّت على أنّ استجابة الدعاء أمر مضمون لهم عليهم السلام، وأنّ ذلك علامة معرفة الإمام عليه السلام وآية صدقه، ولكن في مقابل ذلك فإنّ بعض الأخبار نصّت على أنّ النبي صلى الله عليه وآله قد سأل ربه بعض الأمور فاستجاب له بعضها ومنعه من البعض الآخر[5]، وقد يقال: إن الأخبار التي تضمنت أنهم

---

(4) على سبيل المثال: ورد في الخبر عن الإمام الصادق عليه السلام في الحديث عن خصائص الإمام وصفاته: ".. ودلالته في خصلتين: في العلم واستجابة الدعوة"، **الخصال**، ص528، و**عيون أخبار الرضا** عليه السلام، ج 1، ص193.

(5) من تلك الأمور التي لم تُستجب له صلى الله عليه وآله: طلبه أن لا يجعل الله تعالى بأس أمته فيما بينهم، **الخصال**، ص83. **ومنها**: طلبه إلى ربه أن يجمع أمته على محبة سبطيه الحسنين عليهما السلام **الأمالي** للصدوق، ص79. **ومنها**: طلبه إليه عز وجل أن لا يتقاتل أبناء

أصحاب دعوة مستجابة، ناظرة - بقرينة أنها بصدد بيان ما هي علامة الإمامة - إلى كون دعوتهم عليهم السلام مضمونة الاستجابة من قبله عزّ وجل في مواقع التحدي وإثبات الإمامة في وجه المنكرين لها أو المشككين بها، وليس بشكل مطلق وفي كل الحالات والظروف، وهذا الأمر يحتاج إلى متابعة بحثية في محله، وسيأتي في طيّ المباحث الآتية ما له صلة بذلك.

الاحتمال الثاني: إنّ الولاية التكوينيّة تعني أنّ بمقدورهم - دون حاجة إلى الدعاء - فعل بعض الأمور الخارقة للعادة أو لنواميس الطبيعة على سبيل الإعجاز أو الكرامة.

وهذا المعنى أيضاً لا ينبغي أن يكون محط نظر القائلين بالولاية التكوينية، ولا الرافضين لها، لأنه ليس محلّ نقاش أو خلاف، فالرافضون للولاية التكوينية يؤمنون بمبدأ الإعجاز أو الكرامة، ولا يرفضونه. ولكنّ الكلام في أنّ إقدارهم على فعل المعجزات والكرامات هل يكشف أو يدل على عموم ولايتهم على عالم التكوين أم لا؟ هذا ما لا نستطيع ادعاءه، ما لم نثبت دلالة الاقتدار على فعل المعجزة والكرامة على عموم الولاية، وهذا - كما سيأتي تفصيله لاحقاً - ما لا مجال له، لأنّ الإعجاز هو اقتدار جزئي على التصرف التكويني الخارق للقوانين وهو لا يدلّ على الولاية العامة، كما أنّ الفعل الإعجازي ربما كان نتيجة دعوة مستجابة، والفاعل عندئذٍ هو الله تعالى، فلا يدل ذلك على ولاية المعصوم على عالم التكوين، ولذا لا يصحّ أن يستدل على إثبات الولاية التكوينية بنصوص المعجزات والكرامات، ما لم يضم إلى ذلك دعوى أخرى، وهي أنّ فعل المعجزة والكرامة في هذا المورد أو ذاك كاشف عن أنّ المعصوم له ملكة القدرة على فعل كل ما هو خارق للطبيعة متى شاء، وأنّ ما صدر منه في

أمته صلى الله عليه وآله وأن لا يُجعل بأسهم بينهم، **مسند أحمد**، ج 1، ص182. وج 6، ص397. **ومنها**: طلبه إليه عز وجل اجتماع أمته، **الأربعون حديثاً**، لمنتجب الدين بن بابويه، ص49.

هذا المورد أو ذاك إنما هو تجسيد لهذه القدرة الكلية، وليس تمكيناً خاصاً واستثنائياً، وقد صرح بما ذكرنا بعض الأعلام(6).

الاحتمال الثالث: إرجاع الولاية التكوينيّة إلى نوع من أنواع التفويض.

ولكنّ هذا الإرجاع باطل، بناءً على بعض تفسيرات التفويض، ومفتقرٌ إلى الدليل بناءً على بعض تفسيراته الأخرى، كما سيأتي مزيد بيان لذلك في محور خاص، وهو المحور الثالث الذي نخصصها للحديث عن التفويض ومستوياته.

الاحتمال الرابع: إنّ الولاية التكوينية تعني أنّ الأنبياء والأئمة عليهم السلام، هم أدوات تنفيذية لها دورها التسخيري في نظام الكون وحوادثه ومجرياته، حالهم في ذلك حال الملائكة المدبرات أمراً أو الموكلين بالإماتة أو غيرها من حوادث هذا العالم.

والوجه في استبعاد هذا الوجه لا يكمن في أنّ هذه المهمة لم يثبت إعطاؤها لهم عليهم السلام فحسب، بل في أنّ هذه الوظيفة أيضاً ليست من شأن الرسل والأنبياء عليهم السلام المبعوثين لهداية البشر. وهذا ما سيأتي توضيحه عند الحديث عن نظرية الفيض بشكل مسهب.

---

(6) قال السيد فضل الله في بيان محتملات القول بالولاية التكوينية: "أن يكون المقصود بالولاية التكوينية أن الله مكنّ الأنبياء من أن يقوموا ببعض الأعمال التي هي خارقة للعادة، من قبيل: ﴿أَنِّيٓ أَخۡلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيۡـَٔةِ ٱلطَّيۡرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيۡرَۢا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۖ﴾ [آل عِمرَان: 49]... فهذا ما يؤمن به كل المسلمين، لأنه يدخل في نطاق المعجزة أو الكرامة، وهي موضع تسالم من المسلمين قاطبة بل ويتبناها غير المسلمين أيضاً.. ولهذا فإننا نستبعد أن يكون هذا مراد القائلين بالولاية التكوينية، بل هو خلاف صريح كلماتهم"، **نظرة إسلامية حول الولاية التكوينية**، ص18 - 20. وقال السيد الحائري: "إن كان المقصود بالولاية التكوينية خرق نواميس الطبيعة، فإن الإمام يخرق أحياناً نواميس الطبيعة بإرادة الله تعالى، ويأتي بما يسمى بالمعجز، فيشق القمر ويجعل الحصى تسبح، أو يمنع النار عن الإحراق،.. فإن سمي هذا بالولاية التكوينية فهو معقول ومقبول، وثابت في الكتاب والسنة المتواترة.. وهذا ليس شيئاً جديداً حتى نشكك فيه.."، **الإمامة وقيادة المجتمع**، ص148.

ثانياً: الأقوال المطروحة في معنى الولاية التكوينية

وبعد استبعاد الوجوه المتقدمة في تعريف الولاية التكوينية، نأتي إلى عرض بعض الأقوال المطروحة في كلمات عدد من الأعلام في تعريفها، وهي:

الأول: ما يظهر من كلمات البعض - كما سيأتي لاحقاً - من أنّ الولاية التكوينية هي عبارة عن كون النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام وسطاء الفيض الإلهي.

الثاني: ما قد يظهر من بعض الكلمات الآتية من أنّ معنى الولاية التكوينية أو مردها إلى أنّهم عليهم السلام علّة غائية للخلق.

الثالث: تفسير الولاية التكوينية بأنّها عبارة عن امتلاك النبي ﷺ أو الإمام عليه السلام سلطة على عالم التكوين يتمكن بموجبها من القيام بتصرفات تكوينية بطريقة خارجة عن القوانين الطبيعية أو المألوفة التي يعتمدها سائر الناس ويقتدرون عليها. وهي ما قد يُعبر عنها بولاية التصرف، وهذا المعنى مطروح في كلمات جمع من الأعلام كما سيتضح لاحقاً.

وإننا نرجح القول الثالث في تفسير الولاية التكوينية، دون القولين الأولين، وذلك لأنّ ما جاء في القول الأول من كونهم وسطاء الفيض هو أقرب إلى أن يكون منشأ للولاية التكوينية وليس تفسيراً لها، ولهذا سنبحث هذا القول في الحديث الآتي عن مناشئ الولاية التكوينية، وكذا الحال في القول الثاني، فإنّ علتهم الغائية على تقدير ثبوتها، تعبّر عن مقام آخر لهم عليهم السلام غير مقام الولاية التكوينية، ولو كان له ربط ما بالولاية التكوينية، فهو - كسابقه - أقرب إلى أنْ يكون منشأ أو مبرراً لها من أن يكون هو الولاية التكوينية نفسها أو يكون دليلاً عليها، كما سنوضح ذلك لاحقاً. ولو أصرّ البعض على جعل وساطتهم في الفيض أو كونهم العلة الغائية أو ما يسميه البعض - كما سيأتي - بالولاية المعنوية على النفوس تفسيرات للولاية التكوينية أو معنى من معانيها فلا نضايق من ذلك بعد كون الولاية التكوينية معنى اصطلاحي غير منصوص عليها بعنوانها، ولا مشاحة في الاصطلاح.

وفي ضوء ما أشرنا إليه، فإننا سنبحث عن القولين الأول والثاني في محور خاص، وهو المحور الأول الآتي، تحت عنوان مناشئ الولاية التكوينية، وسنرى مدى تمامية هذين القولين ونهوض الدليل عليهما، وما هي علاقتهما بالولاية التكوينية ومدى صلاحيتهما ليكونا تفسيرين لها أو دليلين عليها، بينما سنخصص للقول الثالث محوراً خاصاً وهو المحور الثاني، تحت عنوان الولاية التكوينية بين النفي والإثبات.

وتجدر الإشارة إلى أننا لا نقصد بأرجحيّة القول الثالث في تفسير الولاية التكوينيّة تبني صحته، وإنما نقصد أقربيته إلى عنوان الولاية التكوينية، على اعتبار أنّ المستفاد من العنوان المذكور أن لهم عليهم السلام ولاية وسلطنة على التصرف في عالم التكوين وهذا التفسير للولاية الكوينية هو الذي تبناه جمع كبير من الأعلام، كما سنلاحظ فيما بعد.

المحور الأول

مناشئ الولاية التكوينية

إنّ هذا المحور مخصص للبحث عن مناشئ الولاية التكوينية، والذي هو في الواقع بحث عن الأسس الفلسفية والعرفانية للولاية، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هو أنه كيف يصل الإنسان إلى هذه السلطة التكوينية؟ هل إنّ ذلك هو عبارة عن منحة إلهية ولطف خاص زود الله به أولياءه لمصالح تتصل باستقامة العباد ونجاح الرسالة في الوصول إلى غاياتها؟ أم أن ذلك هو نتيجة مسار روحاني يطويه السالك، ليصل في نهاية المطاف إلى أن تصبح الكائنات طوع أمره ومنقادة لمشيئته؟ وبذلك تكون القضية بيد العبد ويمكن أن يصل إليها كل مؤمن إذا طوى مراحل هذا المسير؟ أم أنّ الولاية التكوينية هي من لوازم ذوات المعصومين النورية الخاصة؟

وفي الإجابة على هذه الأسئلة، يبدو أنّ ثمة مناشئ ثلاثة محتملة للولاية التكوينية:

الأول: أنّ الولاية هي من لوازم ذواتهم عليهم السلام النورية الخاصة، وكونهم الصادر الأول الذي بواسطته تجري الفيوضات على عالم التكوين.

الثاني: أنّها نتيجة مسار عرفاني متاح أمام كل العباد في خط سيرهم الروحي إلى الله تعالى. وهذا الرأي يظهر أو يتراءى من كلام جمع من العرفاء، وسيأتي تبنّيه من السيد الطباطبائي.

الثالث: أنهم عليهم السلام العلة الغائية للخلق، وعلتهم الغائية هي مقام عظيم لا ينفك عن ولايتهم التكوينية على عالم الإمكان.

وفي هذا المحور سوف نتطرق للمناشئ المذكورة، وندرس أدلتها، فإن تمّت أو تمّ بعضها فهو، وإلا فعدم تماميّتها يعني أنّه لا منشأ للولاية التكوينية - على فرض وجود المقتضي لها وانتفاء المانع عنها - سوى إرادة الله تعالى لذلك. أو قل: إنّ الاقتدار التكويني هو لطفٌ إلهي خاص، اختص الله به أولياءه المعصومين من الأنبياء أو الأئمة عليهم السلام، وستأتي تعبيرات أصحاب هذا الاتجاه، من قبيل قولهم إنّ الله تعالى أقدرهم على ذلك، فكأنّ هذا الاقتدار هو من قبيل الجائزة والنحلة التي يمنحها الله تعالى للنبي أو الولي.

المنشأ الأول: وساطة الفيض

إنّ مرجع الولاية التكوينية إلى أنّ النبي صلى الله عليه وآله أو الإمام عليه السلام هو واسطة الفيض الإلهي، فكلُّ أنواع الفيوضات والنعم الإلهية النازلة على عالم التكوين إنما تنزل بواسطته عليه السلام، وتنقطع الرابطة بين الله تعالى وبين خلقه في حالة عدم وجود المعصوم، فهو في رتبة ما به الوجود لا ما منه الوجود، وهذه النظرية على فرض تماميتها لها العديد من الثمار:

منها: ظهور الفائدة من وجود الإمام عليه السلام مع كونه غائباً عن الأبصار[1]، فغيبته لا تقطع ولا تمنع مؤثريته في عالم التكوين، فهو في غيبته واسطة الفيض كما كان كذلك في حال حضوره، ولولاه لانقطعت النعم وساخت الأرض بأهلها، بل إنّ موته أيضاً - بنظر بعضهم - لا يمنع من استمرار هذا الأثر[2].

---

(1) **نهاية الدراية**، ج2، ص386 - 387، **من المبدأ إلى المعاد**، للشيخ منتظري، ص169.

(2) يقول الميرزا هاشم الآملي: "إن النبي والإمام عليهما السلام لهما نفس كلية وهي الواسطة في الفيض وكونها في سلسلة علل الموجودات قبل نزولها في عالم الناسوت ولهما نفس جزئية وهي المتعلقة بالبدن في هذا العالم العنصري، كما أنّ نبينا محمد صلى الله عليه وآله يكون له نفس كلية ونفس جزئية وهي ولد مكة في الأمس. ولا

ومنها: أنّ امتلاكهم لعلم الغيب يبدو أمراً مفروغاً منه، حيث إنّ علمهم بالأشياء والحوادث هو علم المحيط بالمحاط[3].

ومنها: تفسير امتلاكهم لولاية التصرف على العالم التكويني، فإنّ هذا بنظر القائلين بهذه النظرية يبدو أمراً طبيعياً.

والحديث عن الثمرتين الأوليين خارج عن بحثنا، فلا يعنينا هنا بحثهما، وإنما يهمنا أن نسلط الضوء على الثمرة الثالثة وذلك بعد بيان أصل هذا المنشأ ومدى صحته.

وصحة هذا المنشأ للولاية التكوينية يتوقف على أمرين:

الأول: ثبوت النظرية في نفسها. فهل إنّ ما يقال عن كونهم الصادر الأول والوسيط في كل عمليات الفيض الإلهي صحيح ويمكن إثباته بالدليل أم لا؟

الثاني: على فرض التسليم بنظرية نظام وسائط الفيض، فهل بالإمكان إرجاع الولاية التكوينية إلى هذا المعنى وجعله منشأً أو تفسيراً لها أم لا؟

يخفى أنّ النّفس الجزئية أيضاً يمكن أن تكون في هذا العالم العنصري مؤثرة تكويناً، كما أن الشمس أحد العناصر ولها تأثير بالنسبة إلى الأرض وساير الكرات، فإن نضح المعادن وإنبات النبات يكون التأثير (بتأثير) الشمس على ما هو محرر عند أهله، فالإمام والنبي عليهما السلام يمكن أن يكونا كذلك. وهذان المقامان مما لا يكون جزافياً بل يكون مطابقا لنظم العالم ولا يكون زائلاً، وإليها الإشارة بما ورد في الأثر: "بنا عرف الله وبنا عبد الله"، وما ورد في الجامعة: "بكم فتح الله وبكم يختم"، إلخ، ولا يجيء الشك فيهما، فإنّ موت النّفس هذه ورفع علائقها عن عالم الناسوت لا يوجب إلّا شدّة التصرف في العالم". **مجمع الأفكار ومطرح الأنظار** ج 4، ص168.

(3) راجع **النور الساطع في العلم النافع**، ج 1، ص370.

الأمر الأول: نظريّة نظام الوسائط الطولي في عمليّة الخلق

وتوضيح هذه النظرية وما قيل في بيانها وأدلة إثباتها، وما يمكن أن يذكر في مناقشتها سيتم من خلال النقاط التالية:

أولها: معنى نظرية نظام الوسائط ودليلها وتاريخها

ثانيها: نظرية النظام الطولي والخلاف بشأنها

ثالثها: نظرية نظام الوسائط في ميزان النقد

رابعها: وجوه استدلالية لإبطال نظرية الفيض وفق مبدأ النظام الطولي

وهذا تفصيل هذه النقاط:

1 - معنى نظرية نظام الوسائط ودليلها وتاريخها

إنّ نظرية النظام الوسائطي الطولي في عملية الخلق هي نظرية تبتني على رؤية مفادها أنّ عالم الطبيعة بكل ما فيه لم ينبثق عن الله تعالى بشكل مباشر، وإنما صدر عنه تعالى مخلوق واحد، وهو العقل المجرد، وهذا العقل هو نور محمد ﷺ أو الحقيقة المحمدية، ثم بواسطته تمّت وتتم عمليات الخلق المتتالية.

ويرى أصحاب هذه النظرية أن بين عالم الألوهية وعالم الناسوت عالمين آخرين وسيطين، وهما: عالم العقول، وعالم المثال، فتغدو العوالم بنظرهم أربعة:

الأول: عالم الألوهية، أو عالم الأسماء والصفات، ويسمونه عالم اللاهوت.

الثاني: عالم العقول المجردة، أو عالم الروح، ويسمونه عالم الجبروت.

الثالث: عالم المثال، ويسمونه عالم الخيال والمثل المعلقة والبرزخ، وعالم الملكوت.

الرابع: عالم الطبيعة، ويسمونه بعالم الناسوت أو عالم الملك[4].

وهذه العوالم في نظر الحكماء طولية، فالطبيعة ليست هي الصادر الأول من الله تعالى، بل الصادر الأول منه هو أبسط الممكنات، ولا يمكن أن يكون هذا الموجود إلا مجرداً عن المادة والزمان والمكان، وهو العقل المجرد[5]، ثم يليه في السلسلة عالم المثال أو الملكوت، فهو يتوسط بين عالم العقول وعالم الطبيعة، وهذا العالم مجرد من القوة والحركة والزمان والمكان، ولكنه غير مجرد من الأبعاد، فهو عالم جسماني لكنه غير مادي[6].

إنّ العالَمين الأول والرابع محل تسالم وإجماع عند الفلاسفة والمتكلمين والعرفاء، وكافة المؤمنين بالله تعالى. وإنما وقع الكلام بينهم في العالَمين الوسطيين، عالم العقول المجردة[7] وعالم المثال، فآمن بهما الحكماء، ورأوا أنهما وسيطان في كل عمليات الخلق الإلهي، وخالف المتكلمون في ذلك، فأنكروا النظام الوسائطي إلا في حدود ما دلّ عليه النص الديني من وجود دور للملائكة في عمليات الخلق ونحوها، وإن شئت فقل: إنّ العالم الثالث وهو عالم الملكوت لا شك في وجوده أيضاً، وإنما الكلام في حدود دوره في عمليات الخلق.

إن الصادر الأول عن الله تعالى - كما قلنا - ينحصر بعنوان واحد، وهو

---

(4) راجع: **الرسائل التوحيدية** للطباطبائي، ص122.

(5) قال الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء: "إن المراد من العقول هي الموجودات المقدّسة والجواهر الخالصة المنزهة من شوب المادة والمادي والجسم والجسماني ومعروف أن العقل هو الجوهر المجرد في ذاته وفي فعله، واتفق الحكماء بالأدلة والبراهين المحكمة كقاعدة إمكان الأشرف وغيرها أن العقول أوّل الموجودات ومبدأ الصوادر ووسائط الفيض"، **الفردوس الأعلى**، ص34.

(6) **أصول الفلسفة والمنهج الواقعي**، المجلد الثاني، ص740 - 741.

(7) وقد وقع الكلام بينهم أن العقل المجرد واحد أم متعدد؟ وإذا كان متعدداً فهل العقول المجردة طولية أيضاً أم عرضية؟ راجع المصدر نفسه، المجلد 2، ص739.

العقل المجرد، قال الطباطبائي: "إنّ الصادر الأول الذي يصدر من الواجب (تعالى) عقل واحد هو أشرف موجود ممكن، وأنه نوع منحصر في فرد، وإذ كان أشرف وأقدم في الوجود فهو علة لما دونه وواسطة في الإيجاد "[8]، والسبب في انحصاره بفردٍ واحد هو قاعدة عرفت عندهم بقاعدة الواحد، يقول العلامة الطباطبائي: "لما كان الواجب (تعالى) واحداً بسيطاً من جميع الجهات امتنع أن يصدر منه الكثير، سواء كان الصادر مجرداً كالعقول العرضية أو مادياً كالأنواع المادية، لأن الواحد لا يصدر عنه إلا الواحد، فأول صادر منه (تعالى) عقل واحد، يحاكي بوجوده الواحد الظلي وجود الواجب (تعالى) في وحدته. ولما كان معنى أوليته هو تقدمه في الوجود على غيره من الوجودات الممكنة، وهو العلية، كان علة متوسطة بينه (تعالى) وبين سائر الصوادر منه، فهو الواسطة في صدور ما دونه"[9].

وقاعدة الواحد هذه قد تمت البرهنة عليها عندهم[10] بعدة وجوه وعمدتها: أنها مما يقتضيه مبدأ السنخية بين العلة والمعلول، أي لا بدّ من وجود علاقة أو رابطة بين العلة والمعلول، وإلا لما استدعت العلة وجود هذا المعلول المعين ولزم صدور كل شيء من كل شيء، فتصدر النار عن البرودة، وبالعكس، وهذا يؤدي إلى اختلال نظام العلية والسببية، وهو مناف للوجدان والبرهان.

وقد تسأل: إذا امتنع صدور الكثرة عن المبدأ الواحد الأول وهو الله تعالى، فكيف صح صدورها عن العقل الأول والحال أنه واحد أيضاً؟

والجواب: إنّ هذا العقل حيث كان فيه أكثر من حيثية أو جهة كان ذلك مبرراً لصدور الكثرة عنه، فالتعدد الجهوي هو المبرر لصدور الكثرات عن

---

(8) **نهاية الحكمة**، ص381.

(9) **بداية الحكمة**، ص217.

(10) راجع **الفردوس الأعلى**، ص38.

العقل الأول والثاني وقد أُوضحت هذه الكثرة بأحد وجهين[11]، مما لا يعنينا التوسع في بيانه[12].

ولا يخفى أنّ نظريّة الفيض وفق نظام الوسائط تعود في جذورها إلى الفكر اليوناني، الذي رأى أنّ الصادر الأول هو العقل، وحصر العقول بعشرة، قال الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء (وهو من المدافعين عن النظرية): "وذهب المشاؤون - وهم طائفة من الحكماء ورئيسهم المعلم الأول أرسطو - إلى حصر العقول الكليّة في العشرة، وليس المراد الكلّي المفهومي بل الكلي

(11) **نهاية الحكمة**، ص382.

(12) قال الشيخ كاشف الغطاء في بيان تعقل صدور الكثرة عن العقل في حين أن ذلك لم يكن ممكناً بالنسبة لله تعالى، فقال: "وهذا العقل وان كان واحداً ولم يصدر إلا عن الواحد لكن لما كان ممكناً ومعلولاً وحادثاً ومتعدد الجهات والحيثيات اعتبر فيه ثلاث جهات: **الأولى**: من حيث نسبته إلى علته يعني وجوبه الغيري. **والثانية**: من حيث ذاته ووجوده يعني وجوده الأمكاني. **والثالثة**: من حيث ماهيته وحقيقته يعني ماهيته الامكانية فتحصل فيه ثلاثة معان وجهات: وجوب، ووجود، وماهية، وبعبارة أخرى نور، وظلّ، وظلمة. فمن حيث تعلقه بمبدئه صدر منه العقل الثاني ونال فيض الوجود، ومن حيث تعقّله لوجود ذاته خلق نفس الفلك الأعلى ومن حيث تعقله لماهيته وحدّه وامكانه - وهذه الثلاثة عبارة عن معنى واحد - خلق جسم الفلك الأعلى وهكذا الكلام في العقل الثاني، وتلك الجهات والحيثيات الثلاثة فيه أيضاً موجودة فمن الجهة الأولى صدر العقل الثالث، ومن الثانية خلقت النفس الفلكية للفلك الثاني، ومن الجهة الثالثة خلق جسم الفلك الثاني وهكذا فهلم جرّا إلى العقل العاشر وهو آخر العقول ويقال له العقل الفعال، وهو من جهة بعده عن مبدئه الأصلي وعلته الأولى ظهر فيه الضعف، ومن جهة أنه لما لم يكن فيه صلاحية الفيض لم يصدر عنه عقل أيضاً، ولكن بوجوده الإمكاني أفيضت هيولي العوالم العنصرية من فلك القمر وما هو في ضمنه، وبوجوبه الغيري ووجوده أفيضت النفوس والصّور على تلك الهيولى، ولهذا قال بعض الحكماء انه فوّض للعقل الفعال ربوبية عالم العناصر، فصدر من كل واحد من تلك العقول عقل واحد وفلك واحد ونفس فلكية حتى تمّت العقول العشرة والأفلاك التسعة الحيّة بمعنى أن لها نفساً مدركة عالمة وبعض كلمات أرباب العصمة والطهارة سلام الله عليهم دالة على حياة الأفلاك بهذا المعنى، فمن تأمل في دعاء رؤية الهلال من أدعية زبور آل محمد ﷺ أعني الصحيفة السجادية عليه السلام ظهر له هذا المطلب غاية الظهور والوضوح"، **الفردوس الأعلى**، ص34 - 35.

الوجودي ويسمونه على اصطلاح الحكماء برب النوع"[13]. هذا ولكنّ الحكماء الإشراقيين رأوا أنّ "العقول الكلية الطولية والعرضية فضلاً عن العقول الجزئية غير متناهية"[14].

2 - نظرية النظام الطولي والخلاف بشأنها

وغير خافٍ أن هذه النظرية هي محل نقاش وخلاف بين الأعلام، ومردّ الخلاف إلى أنّ عمليّة الخلق من قبل الله تعالى هل تتم بشكل عرضي ومباشر، أي إن كل المخلوقات صادرة عنه في عرض واحد، أم أنّ عملية الخلق تتم وفق نظام طولي؟ فالمتكلمون[15] ينكرون نظريّة الصادر الأول والنظام الطولي، وعلى مبناهم فلا صحة لنظرية الفيض. أجل، يكون معنى الولاية التكوينية عندهم مبنياً على أساس آخر، من قبيل القول: إن الله تعالى عندما خلق نفوس الأنبياء والأولياء أقدرهم على إدارة الكون والخلق والرزق، وهذا ما يحتاج إلى مؤنة إثبات وسيأتي التطرق إليه فيما بعد، وأما الحكماء أو أكثرهم[16] فيدافعون عن هذه النظرية ويرون أن الخلق جرى وفق النظام الطولي.

والغريب أنه قد بلغ الخلاف في نظرية الوسائط العقلية المجردة حدّ أن البعض يعتبرها مظهراً من مظاهر قدرة الحق جل وعلا[17]، والبعض الآخر يعتبرها مظهراً من مظاهر الشرك بالله تعالى، يقول المولى محمد صالح المازندراني (1081 هـ) في شرح بعض الأحاديث: "يعني أنه تعالى لم

---

(13) **الفردوس الأعلى**، ص34 - 35.

(14) **المصدر نفسه**، ص36.

(15) وعلى رأسهم الخواجه نصير الدين الطوسي، وسيأتي كلامه.

(16) قال العلامة الحلي: "إنّ أكثر الفلاسفة ذهبوا إلى أن المعلول الأول هو العقل الأول، وهو موجود مجرد عن الأجسام والمواد في ذاته وتأثيره معا"، **شرح تجريد الاعتقاد**، ص268.

(17) **الفردوس الأعلى**، ص36.

يفوض أمر ملكه وخلقه إلى غيره ليعمل فيه ويكون له نصيب منه، إما للعجز عن العمل فيه أو لغرض آخر، كما يقوله من زعم أنه تعالى واحد لا يصدر منه إلا الواحد وأن أمر الباقي مفوض إلى العقول العشرة وأن لها نصيباً في خلق عالم الروحانيات والجسمانيات"[18]. وقال الحجة البلاغي في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ﴾ [النِّسَاء: 48]: "ومن ذلك (الشرك) التأليه لبعض القوى والسيارات بحيث جعلوا المجسمات الأصنامية تمثالاً ورمزاً لعبادتها وهذا هو الأصل لعبادة المجسمات الأصنامية وإن خفي على بعض المتوحشين من الوثنيين. وكم جنى أتباع الفلسفة اليونانية بشطحات المتفلسفين والمتصوفين بمزاعم العرفان وجرّ على الحقائق ويلات عبثت بتوحيد بعض الناس لله في الإلهية وشؤونها وردتهم على أعقابهم من حيث لا يشعرون. أوَليس من نحو ذلك خرافات المظاهر وأن اللَّه سبحانه وتعالى لا يدرك من نحو ذاته بكل اعتبار إلى غير ذلك من الكلمات، وهلم الخطب في مسألة العقول العشرة والعقل الفعال، فإنها لم تبق للَّه الواجب بالذات شيئاً مما تمجد به في القرآن الكريم من خلقه لكل مخلوق وعلمه وإرادته ومشيئته وحكمته وأعماله بل جعلته لغيره من مخلوقاته" [19]، ويقول أيضاً في تفسير قوله تعالى ﴿فَأَخۡرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزۡقٗا لَّكُمۡۖ﴾ [إبراهيم: 32]: "وهل يكون ذلك من غير الإله القادر العليم الحكيم، وإنكم لتعترفون بالإله وأنّ هذا كلّه من خلقه وإنعامه فما بالكم تجعلون معه آلهة ولو بزعم أنها من تنزلات الإلهية. أو أنها منبثقة من الإله. أو أنها مظاهره، أو بناءً على مزاعم العقول العشرة وأنه لا يمكن أن يصدر من اللَّه إلا العقل الأول تعالى اللَّه عما يصفون"[20].

(18) **شرح أصول الكافي**، ج11، ص300.
(19) **آلاء الرحمن في تفسير القرآن**، ج2، ص136.
(20) المصدر نفسه، ج1، ص76.

ولكنّ المدافعين عن النظرية يرفضون هذا الاتهام[21] ويصرّحون - كما يقول الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء: "بأنّ الحكماء لم يذهبوا - معاذ الله - إلى أن العقل الأول خالق للعقل الثاني والفلك الأول حتى يقال في حقهم أنهم يجعلون شريكاً للحق جل وعلا في الخلق والايجاد، حاشاهم أن يقولوا هذا، ولم يتفوه أحد منهم بهذه المقالة الفاسدة والكلمة الفاضحة، كيف وجميع طوائف الحكماء اتفقوا على أنه (لا مؤثر في الوجود إلا الله) بل مرادهم أنّ كل عقل بالنسبة إلى الآخر واسطة للفيض ومعدّ للوجود له بمعنى أنّ الحق جل وعلا يفيض الوجود إلى العقل الأول ابتداء والى العقل الثاني والفلك الأول ثانياً وبالواسطة، كما أنكم تقولون في محاوراتكم: إن من الأب والأم خلق الولد، والوالد علة لوجود الولد، وليس المراد - والعياذ بالله - أن الوالد خالق للولد أو مفيض الوجود للولد بل لا خالق ولا موجد إلا الله تبارك وتعالى ولكنّ الشخص الذي هو عبارة عن زيد بن عمرو وهند لا يكون موجوداً بهذه الخصوصيات إلا بعد وجود عمرو وهند، وهكذا العقل الثاني وجود واحد في مرتبة خاصة لا يكون موجوداً بهذه المرتبة من الخصوصية إلا بعد العقل الأول، فالعقل الأول له نحو إعداد لوجود العقل الثاني، كمعدية وجود الآباء والأجداد في وجودي ووجودك"[22].

وربما يقال له، إنّ المعضلة الأساس هي في تحديد قدرة الله تعالى وأنه لا يستطيع أن يخلق إلا من خلال هذه الوسائط، مع عدم الدليل المقنع عليه.

3 - نظرية نظام الوسائط: أدلتها ونقدها

أوّل ما يواجهنا في دراسة نظريّة النظام الوسائطي في عملية الخلق هو السؤال عن الدليل المثبت لها، والنظرية - كما هو معلوم - مبنية على أصول

(21) **بداية الحكمة**، ص217.

(22) **الفردوس الأعلى**، ص36.

وقواعد[23]، فإن لم تثبت هذه الأصول، تسقط النظرية، والسؤال: ما الذي يثبت صحة النظرية أهو العقل أم الوحي أم الشهود والمكاشفة؟ أم جميع ذلك؟

أولاً: دليل العقل

هل يحتّم العقل وجود هذه السلسلة الطوليّة في نظام الخلق بحيث يستحيل أن يخلق الله الخلق المادي إلا بتوسط الصادر الأول وما يليه من الوسائط ولو لعجز في القابل لا في الفاعل؟

يصرح كثيرون أن هذه النظرية تعتمد على أصول وأسس قامت عليها البراهين والأدلة العقليّة[24]، وعمدة هذه الأصول التي ترتكز عليها هذه النظرية هي قاعدة "الواحد لا يصدر عنه إلا واحد". وبانهيار هذه القاعدة ينهار الأساس العقلي لنظرية الفيض. ولا يخفى أنه في حين آمن الفلاسفة والعرفاء[25] بقاعدة الواحد، فقد رفضها المتكلمون، إمّا مطلقاً أو في خصوص الفاعل المختار، مع القبول بها في الفاعل بالجبر[26]، ولم يكتفِ

(23) أنهى آصف محسني الوجوه المستدل بها على هذه النظرية إلى خمسة، وناقشها جميعا، انظر: **صراط الحق**، ج 1، ص285 - 287.

(24) **الفردوس الأعلى**، ص32.

(25) قال القاضي سعيد القمي: "ثم إنه مما قد فرغ عنه في الحكمة المتعالية أنّ الواحد لا يصدر عنه من جهة واحدة إلا الواحد، بل ذلك عند النظر العرفاني بديهي عاضده الكلم الفرقاني، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَمۡرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٞ﴾ [القَمَر: 50] وفي الأخبار ما يكاد يتواتر بالمعنى أن الله جل مجده خلق أولاً أمراً واحداً، أي شيء كان على اختلاف التعبيرات، ثم خلق منه الأشياء، وذلك كالصريح فيما ادعيناه. ثم من المستبين أيضا أنه ليس شيئاً حرياً بالصدور عنه تعالى إلا العقل.."، **التعليقة على الفوائد الرضوية**، ص101، أقول: التعليقة هي للإمام الخميني وقد طبعت مع متن الفوائد للقاضي القمي.

(26) قال الخواجة نصير الدين، في التجريد: "وأدلة وجوده (أي العقل المجرد) مدخولة كقولهم: الواحد لا يصدر عنه أمران"، وقال العلامة الحلي تعليقاً على دليل الحكماء

المتكلمون بالقول إنّ نظرية الواحد غير تامة، بل إنهم رأوا أنّ نظرية الصادر مبتلاة بإشكالات تمنع من الأخذ بها، والبحث في أدلة هؤلاء وهؤلاء خارج عن محل البحث وتُراجع في مظانها.

ونكتفي هنا بذكر النقاشات والردود التي ذكرها العلامة الحجة البلاغي في كتابه "الرحلة المدرسية"، على نظرية الصادر الأول، حيث إنه وبعد أن غض الطرف عن "بناء مزاعمهم على مزاعم الهيئة القديمة ودعواهم انحصار العالم

لإثبات قاعدة الواحد: "بعد تسليم أصوله أنه إنما يلزم لو كان المؤثر موجباً، أما إذا كان مختاراً فلا فإن المختار تتعدد آثاره وأفعاله، وسيأتي الدليل على أنه مختار"، **شرح تجريد الاعتقاد**، ص270، وقال نصير الدين الطوسي أيضاً: "قالت الفلاسفة: الواحد لا يصدر عنه إلا واحد، وكل كلام لهم على هذه الدعوى في غاية الركاكة، ولذلك قالوا: لا يصدر عن الباري تعالى بلا واسطة إلا عقل واحد، والعقل فيه كثرة، هي الوجود والإمكان، ولذلك صدر عنه عقل ثانٍ ونفس، وفلك مركب من الهيولى والصورة. ويلزمهم: أنّ أي موجودين فرضا في العالم، كان أحدها علة للآخر، بواسطة أو بغيرها، وأيضاً المتكثرات التي في العقل الأول، إن كانت موجودة صادرة عن الباري لزم صدورها عن الواحد، وإن صدرت عن غيره، لزم تعدد الواجب، وإن لم تكن موجودة لم يكن تأثيرها في الموجودات معقولاً"، وقد شرح هذه الفقرة جمع من الأعلام شرحاً وافياً، منهم الفاضل المقداد في كتابه: **الأنوار الجلالية في شرح الفصول النصيرية**، ص86 - 87، والشيخ عبد الله نعمة في كتابه: **الأدلة الجلية في شرح الفصول النصيرية**، ص65، والعلامة البلاغي في هامش كتابه **الرحلة المدرسية**، ج 2، ص344 - 345. ولكنه نسبه إلى فصول الاعتقاد للطوسي، والظاهر أنه هو الفصول النصيرية نفسها، والبلاغي من أبرز الرافضين لهذه النظرية وسيأتي كلامه، وراجع أيضاً كلام الشيخ التبريزي الرافض لقاعدة الواحد في الفاعل المختار، في كتاب: **صراط النجاة** ج 5، ص283. وممن ناقش هذه القاعدة الشيخ آصف محسني في **صراط الحق**، ج 1، ص134، و285، وهكذا فقد رفضها علم الكلام السُّني، انظر: **شرح المواقف** للقاضي الجرجاني، ج 8، ص61، في المقابل، ردّ العرفاء والفلاسفة على مناقشات المتكلمين، فقد اعتبر الإمام الخميني أنّ ما قيل عن أنّ مجرى قاعدة "الواحد لا يصدر عنه إلا الواحد " هو الفاعل غير المختار، وأما الفاعل المختار فيجوز أن يتكثر أثره مع وحدته هو مجرد وهم، انظر: **حديث الطلب والإرادة**، ص61.

العلوي بالأفلاك التسعة، وانتهائهم في عدد العقول بانتهاء عدد الأفلاك" سجل عليهم ثلاثة اعتراضات:

"**أولاً**: إنّ الجهات المذكورة إنما هي اعتبارات محض وانتزاعات صِرفة ليس لها وجود أصيل حقيقي فلا تصلح لأن تكون معللة للموجود بالوجود الحقيقي ولا يخرج بها الواحد البسيط عن كونه لا يعلل إلا واحداً بسيطاً مثله.

وثانياً: مهما تعددت جهات المعلوليّة ومهما تضاعفت من العقل الأول إلى العاشر فإنها لا تبلغ في العاشر أن تكون ألف جهة، ولتكن عشرة آلاف فماذا يصنع هذا المقدار في تعليل الكائنات التي لا تحصى أنواعها ولا تحصى أفراد كل نوع منها؟!

ثالثاً: إذا سمحتم بأن تكون الانتزاعيات جهات في الواحد البسيط يصلح بها لتعدد التعليل فلماذا لا تسمحون بمثل ذلك للواجب وتقولون إن الواجب يعلل المعلول الأول بذاته ويعلل الثاني والثالث والرابع بجهات تعليله للأول وتعلقه [تعقله] لذاته ولغيره، وهكذا فتعللون الكائنات كلها بالواجب باعتبار ذاته وجهات تعليلاته وتعقلاته لغيره ولا تشركون معه في التعليل غيره بهذا الاشراك الوثني. من أين أخذ الإمكان والوجوب بالغير والتعقل امتيازها بالصلاحية لأن تكون جهات وجودية مكثرة في العقل الأول دون واجب الوجود؟! مع أنها في المقامين مشتركة في كونها انتزاعات محضة لا حظ لها في الوجود إلا بتصوير الانتزاع العقلي"[(27)].

أقول: قد يمكن المناقشة في بعض ما ذكره، فملاحظته الثانية مبنية على مذهب الحكماء المشائين، حيث حصروا العقول الكليّة الطولية بعشرة وأما بناءً على مذهب الحكماء الإشراقيين، فإنّ العقول الجزئيّة غير متناهية كما تقدمت الإشارة إليه، وعليه، فلا يعسر فهم الكثرة في عالم الإمكان. ولكنّ ملاحظتيه الأولى والثالثة ولا سيما الأخيرة، لا غبار عليهما.

(27) **الرحلة المدرسية**، ج 2، ص344 - 345.

ولعل ضعف الوجوه العقلية في إثبات نظرية الفيض هي التي دفعت الشهيد مرتضى مطهري وهو من أنصار مدرسة الحكمة المتعالية إلى الاقتصار في إثباتها على المكاشفة والوحي قال: "الحق أن هذا الميدان ينبغي أن يقصر على المكاشفة والإشراق والوحي"[28]، في إيماءة منه إلى أن العوالم الوسطيّة لا يتكئ في إثباتها على العقل، بل ربما يظهر منه أنه لا يعتقد بنظريّة الفيض مطلقاً، كما سيأتي.

ثانياً: المكاشفة والفيض

أمّا طريق المكاشفة الذي أشار إليه الشهيد مطهري وأشار إليه من قبله القاضي سعيد القمي[29] فهو لا يصلح لإثبات القضايا الدينية والعقلية، لأنّ الكشف لا يغدو أن يكون تجربة شخصية للسالك ولم يخضع للاختبار من قبل غيره، ولا يمكن تحويل نتائجها إلى حجج إثباتية عامة. نعم هو حجة على صاحبه، بسبب قطعه ويقينه، ولكنّه ليس حجة على سواه، كما أوضحنا ذلك في محل آخر[30].

ثالثاً: الوحي

فلا يبقى لنا طريق لإثبات نظرية الصادر الأول سوى طريق الوحي، وقد حشد السيد الطباطبائي في "رسالة الوسائط" مجموعة من الآيات والروايات، مستدلاً بها على وجود عالمي التجرد التام والمثال، لكن مورد كثير منها باعترافه هو عالم العود، أي إنها ناظرة إلى قوس الصعود، كأخبار البرزخ

---

(28) **أصول الفلسفة والمنهج الواقي**، المجلد 2، ص740، وقال: "الأفضل أن تتكئ معرفة هذه العوالم على ما جاء في الوحي والنبوة، أو أن يستعان بالكشف الشهودي والباطن، كما يفعل السالكون"، المصدر نفسه، ص741.

(29) تقدم كلامه في هامش سابق، حيث صرح بأن عدم صدور الواحد إلا عن واحد هو "عند النظر العرفاني بديهي".

(30) **أصول الاجتهاد الكلامي**، ص420.

ونحوها[31]، وهذا لا يعنينا حالياً، وإنما يعنينا إثبات الوسائط في قوس النزول، فهل من أدلة نقلية كفيلة بإثبات هذا الأمر؟

في القرآن

لو سبرنا نصوص مدرسة الوحي، لوجدنا أنّ القرآن الكريم مع أنّه تطرق في مئات الآيات الكريمة إلى عالم الطبيعة (الناسوت) بكل عناصره، متحدثاً عن بداية الخلق، وعن كيفية خلق الإنسان والجان، وعن خلق السماء وعددها وما فيها من نجوم أو غيرها، وعن الأرض وما ضمت، والبحار وما احتوت، إلى غير ذلك، ولكنه لم يتحدث عن وجود وسائط في الفيض خارج نوعين من الأسباب المساعدة في عملية الخلق، وهما:

الأسباب المادية: هي القوانين التي تحكم هذا العالم دون أن يكون لها شعور أو وعي، فإن الله أبى أن تجري الأمور إلا بأسبابها، وهذا ما دلت عليه الكثير من الآيات، من قبيل قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَزْوَٰجَ كُلَّهَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ وَمِنْ أَنفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يَس: 36]، حيث نسب الإنبات إلى الأرض، ولكنه في آية أخرى ينسب الإنبات إلى نفسه ﴿وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْزُونٍ﴾ [الحِجر: 19]، وكذلك قوله تعالى ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾ [الأنبيَاء: 30] حيث دلّ على أنّ الماء علة للحياة، إلى غير ذلك من الآيات التي تشير إلى الأسباب الطبيعية. ودور هذه الأسباب لا يُنكر وليس محل خلاف أو نقاش.

وينبغي أن يعلم أنّ الله تعالى ليس بحاجة إلى أسباب تعينه في عملية الخلق، كيف والأسباب هي أيضاً من خلقه، وكما قالوا فإن أفعال الله تعالى لا تحتاج إلى سبب خارج ذاته المقدسة، ولكن مشيئته تعالى جرت على اتخاذ الأسباب، وفي ذلك كثير من الحكمة. ووجود هذه المعدات والعناصر

(31) **الرسائل التوحيدية**، ص128.

المساعدة في عملية الخلق والرزق والحياة لا يعني أنها تشارك الله في ذلك، فهذه العناصر قد أعدها الله تعالى لتكون كذلك، فهو الذي سبب الأسباب ومهدها فيعود التأثير في النهاية إلى الله تعالى، فيكون حالها كحال الوسائل التي يستعين بها الإنسان في عمله.

الأسباب الواعية: وهي في القرآن على صنفين:

الأول: ما يصدر عنا نحن بني الإنسان، ولا يخفى أنّ ثمة حديثاً مسهباً في القرآن عن دور الإنسان المؤثر في صنع التغيير في المجتمعات، إما نحو الأفضل[32]، أو نحو الأسوأ[33]. ودور الإنسان في صنع الأحداث ناتج عن اختياره، وإن كانت أفعاله لا تنقطع عن إرادة الله ومشيئته. وهذا الصنف أيضاً ليس محل النزاع في المقام.

الثاني: ما هو شبه غيبي لنا، وهو الملائكة، حيث إن القرآن حدثنا عن الدور المناط بهم، والملائكة كائنات لا نعرف عنها شيئاً إلا ما عرّفنا الله تعالى[34]، وممّا عرّفنا الله تعالى عنهم في القرآن الكريم أنّ لهم دوراً في الكثير من الأعمال، حيث وصفهم بما يدل على كونهم وسائط في الوحي[35] وفي الإماتة[36] وفي التقدير[37] وفي التدبير[38]، وهبة الحياة[39]. وهناك مخلوق له تأثير جزئي على الإنسان وهو الجن، وهم أيضاً كائنات مجهولة لنا، وممّا عرّفنا الله تعالى عنهم أنّهم عالم خاص، وأنّ لبعضهم تأثيراً معيناً

---

(32) قال تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الرّعد: 11].

(33) قال تعالى: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ﴾ [الرُّوم: 41] .

(34) تكلمنا عن الملائكة في كتاب: "**هل ظلمنا الله؟**"، فليراجع.

(35) قال تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ [الشُّعَرَاء: 193-194].

(36) قال تعالى: ﴿تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾ [الأنعَام: 61].

(37) قال تعالى: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ﴾ [القَدر: 4].

(38) قال تعالى: ﴿فَٱلْمُدَبِّرَٰتِ أَمْرًا﴾ [النَّازعَات: 5]

(39) قال تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا قَالَتْ إِنِّىٓ أَعُوذُ بِٱلرَّحْمَٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيًّا قَالَ إِنَّمَآ أَنَا۠ رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَٰمًا زَكِيًّا﴾ [مَريَم: 17-19].

في الوسوسة للإنسان[40]. ووجود هذا الصنف (الملائكة والجن) ودوره في التأثير ليس مورداً للخلاف من أحد من المسلمين.

وما نريد أن نسجله هنا هو:

أولاً: أنه وفيما عدا دور الملائكة والوسائط الماديّة فلا نجد في القرآن الكريم إشارة إلى وسائط أخرى، وتحديداً الواسطة الأولى وهي العقل المجرد، والذي هو بنظر القائلين بنظرية وسائط الفيض قطب الرحا في كل عمليات الخلق والرزق والإحياء والإماتة وكل التصرفات التي تحدث في عالم الناسوت، ولو بتوسط عالم الملكوت. إنّ وساطة العقل المجرد - أو بتعبير أهل الشرع النور المحمدي - (عالم العقل)، هي الواسطة الأولى في عمليات الفيض الصادر عنه تعالى، بينما الملائكة هم الواسطة الثانية، (عالم الملكوت)، وهل من الطبيعي والمنطقي أن يسهب القرآن الكريم في الحديث عن الواسطة الثانية ويغفل الإشارة إلى الواسطة الأولى على أهميتها وخطورتها، فلو كانوا عليهم السلام حقاً وسطاء عالم الفيض ولا يُستغنى عن وجودهم ودورهم في كل عمليات الخلق والرزق.. فلمَ لم ينص القرآن الكريم عليها أو لم يشر إليها رغم أهميتها؟!

إن قلت: إنّ ربطكم بين خطورة الموضوع وبين ضرورة ذكره في النصوص عموماً هو أمر يحتاج إلى إثبات، بل هو ضعيف وفي غير محله، إذ قد لا يذكر الأمر - رغم أهميته - اعتماداً على دلالة العقل عليه، أو لا يذكر على نحو الصراحة لثقل الموضوع على بعض النفوس، ويكتفى بذكره على نحو الإشارة التي لا يفقهها إلا المتدبر، وعليه، فلا يمكن التمسك بعدم الذكر لإثبات عدم الصحة أو غيرها.

قلت: لو أن القرآن والسنة لم يتحدثا أبداً عن نظام الوسائط لكان ترك التعرض للصادر الأول مفهوماً، لكن المفروض أنهما تعرضا لذكر عالم

(40) قال تعالى ﴿ٱلَّذِى يُوَسۡوِسُ فِى صُدُورِ ٱلنَّاسِ﴾ [النَّاس: 5].

الملكوت، وعندها يغدو مستغرباً سكوتهما عن الواسطة الأولى، وأما أن القرآن لم يذكره اعتماداً على دلالة العقل، فهو مردود لا لعدم دلالة العقل عليه فحسب، كما عرفت، بل لأنّ الاتكاء على دلالة العقل على مطلب معيّن إنما يكون في حال كونه بديهياً ومما تدركه كافة العقول، والأمر في الصادر الأول ليس كذلك.

وثانياً: إنّ حديثه تعالى عن وساطة الملائكة في الفيض لا يلتقي مع ما يراه أصحاب نظرية وسائط الفيض وفق النظام الطولي المشار إليه فيما سبق، من جهتين:

أ - من جهة الحتمية، فلا يظهر من القرآن الكريم أنّ عمليّة الخلق أو الإماتة التي أوكلها الله تعالى إلى الملائكة، هي وسيلة حتميّة ولا يمكن الاستغناء عنها من قبله تعالى، وأنه ليس ممكناً أن يقوم جلّ وعلا بالخلق بشكل مباشر كما يرى أصحاب نظرية الوسائط، ما يعني أنّ ما جاء في القرآن الكريم لا يتطابق مع نظرية الفيض من هذه الجهة التي تحتّم العبور بهذه الواسطة في كل عمليات الخلق والفيض، بل تحتّم العبور بواسطتين بين عالم اللاهوت تعالى وبين خلق الإنسان وسائر الممكنات.

ب - من جهة الكليّة، حيث إن ما جاء في القرآن عن عمليات الخلق والرزق والإماتة والإحياء لا يظهر منه أنّها كلها وبأجمعها تتم بواسطة الملائكة، بل إنّ صريح أو ظاهر بعض الآيات - كما سيأتي - أنّ الخلق أو بعض عملياته تتمّ من خلال فعل الله تعالى مباشرة وبلا توسط رسول أو عقل. وكذلك عملية الوحي فهي في القرآن على أقسام، منها: ما يتم عبر وساطة الرسل، ومنها: الإيحاء المباشر إلى النبي ﷺ، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ [الشّورىٰ: 51].

في السنة:

هذا بالنسبة للقرآن الكريم، وأما السنة، فلو أننا راجعنا نصوصها فلا نجد

أنّها تدلّ على نظرية الوسائط بنظامها الطولي المشار إليه. وخلوها هي الأخرى من هذه النظرية على خطورتها أمر غريب، بل قد يؤشر على عدم صحتها. وأما وجود بعض النصوص الواردة هنا أو هناك، فهي - كما سترى - لا تنهض بإثبات هذه النظرية، لأنّها نظرية محورية وتمثّل مرتكزاً جوهرياً في علاقة الخالق بالمخلوق في قوس النزول والصعود معاً. ولذا فنظرية بهذه الخطورة، لا يعقل أن تكتفي مدرسة الوحي في بيانها بشكل عابر، ويقتصر الأمر على أخبار آحادٍ يتم الحديث عن كونها مشيرة إليها، مع أنّ دلالتها عليها - على أقل تقدير - ظنيّة وغير وافية بإثباتها بكافة عناصرها وقيودها، فضلاً عن أنها - أي الأخبار - لا تخلو من إشكالات في أسانيدها. بالإضافة إلى حصول نوع من التعارض فيما بينها في بيان ما هو الصادر الأول، وهذه الملاحظة العامة مع أنها تكفينا مؤنة متابعة البحث التفصيلي في تلك الأخبار، لكن مع ذلك، فإننا سوف نتطرق إلى معظم الأخبار التي استدل بها لتلك النظرية:

أولاً: حديث: "لولا الحجة لساخت الأرض بأهلها".

وهذا الحديث - كما سنذكر لاحقاً في بيان كونهم العلّة الغائية - إنما يدل على أنهم غاية الخلق، ولا دلالة له على أنهم وسائط الخلق.

ثانياً: حديث: "بنا عرف الله وبنا عبد الله"، وهذه الفقرة التي استدل بها البعض[41] وردت في خبر ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام[42]، ووردت

(41) **مجمع الأفكار ومطرح الأنظار**، ج4، ص168.

(42) قال الشيخ الصدوق: "حدثنا محمد بن موسى بن المتوكل رحمه الله، قال: حدثنا عبد الله بن جعفر الحميري، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن عبد العزيز، عن ابن أبي يعفور، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: إن الله واحد، أحد، متوحد بالوحدانية، متفرد بأمره، خلق خلقا ففوض إليهم أمر دينه، فنحن هم يا ابن أبي يعفور نحن حجة الله في عباده، وشهداؤه على خلقه، وأمناؤه على وحيه، وخزانه على علمه، ووجهه الذي يؤتي منه وعينه في بريته، ولسانه الناطق، وقلبه الواعي، وبابه الذي يدل عليه، ونحن العاملون بأمره، والداعون إلى سبيله، بنا عرف الله، وبنا عبد الله، نحن الأدلاء على الله، ولولانا ما عبد الله"، **التوحيد**، ص152.

أيضاً في خبر ابن بكير عن زيد بن علي[43].

ولكن يلاحظ عليه: إنّ هذا الخبر لو صحّ فهو لا يثبت أنهم الصادر الأول والذي بوسطته يتنزل الفيض ويتم الخلق والرزق والإحياء.. وإنما يشير إلى دورهم في معرفة الله تعالى، فهم الأدلاء عليه وبفضل ما صدر عنهم من بيانات عُرِف الله تعالى، ولا يراد بالمعرفة هنا أصل معرفته تعالى، لأنّ أصل معرفة الحق جل وعلا مما تقود إليه الفطرة ويدل عليه العقل أيضاً، فلا يصحّ جعلهم الطريق الوحيد إليها، وإنما المراد من الخبر أنّ معرفته تعالى التامة أو قل: إنّ معرفته حق المعرفة في صفاته وأسمائه مأخوذة عن النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام، وهذا صحيح وسوف نشير إلى شيء من دقائق علمهم حول المبدأ الأول عند التطرق إلى نظرية الأمر بين الأمرين، لدى حديثنا عن تفويض الأعمال إلى العباد.

وعلى هذا المعنى يحمل سائر ما ورد بهذا المضمون[44].

ثالثاً: واستدل أيضاً[45] بما ورد في الزيارة الجامعة: "وبكم ينزل الغيث، وبكم يمسك السماء أن تقع على الأرض إلا بإذنه، وبكم يُنفِّس الهمّ وبكم يكشف الضر"[46].

ويلاحظ عليه: إنّ الزيارة لو صحّ سندها، فإنّ الفقرة الآنفة منها والتي ورد

---

(43) وهو ما روان ابن الخزاز القمي، وجاء فيه: "يا ابن بكير بنا عرف الله وبنا عبد الله ونحن السبيل إلى الله ومنا المصطفى والمرتضى.."، **كفاية الأثر**، ص300.

(44) في زيارة أبي الحسن موسى الكاظم عليه السّلام: "السَّلامُ عَلَى الْأَدِلاءِ عَلَى اللَّهِ، السَّلامُ عَلَى الَّذِينَ مَنْ وَالاهُمْ فَقَدْ وَالَى اللَّهَ وَمَنْ عَادَاهُمْ فَقَدْ عَادَى اللَّهَ وَمَنْ عَرَفَهُمْ فَقَدْ عَرَفَ اللَّهَ وَمَنْ جَهِلَهُمْ فَقَدْ جَهِلَ اللَّهَ وَمَنِ اعْتَصَمَ بِهِمْ فَقَدِ اعْتَصَمَ بِاللَّهِ وَمَنْ تَخَلَّى مِنْهُمْ فَقَدْ تَخَلَّى مِنَ اللَّهِ"، **الكافي**، ج4، ص579.

(45) **النور الساطع في الفقه النافع**، ج1، ص370، **ومجمع الأفكار ومطرح الأنظار**، ج4، ص168.

(46) **عيون أخبار الرضا** عليه السلام، ج2، ص308، **ومن لا يحضره الفقيه**، **وتهذيب الأحكام**، ج6، ص99.

مضمونها في أخبار أخرى أيضاً[47] - لا تدل على كونهم مجاري الفيض ووسائطه، فالباء في "بكم" هي - فيما يبدو - للسببية، فيرجع ذلك إلى كونهم الغاية للخلق، كما سيأتي لاحقاً. وما ذكرناه هو ما فهمه بعض الفقهاء من هذه الفقرة، حيث أدرجها في الاستدلال على كونهم غاية الخلق[48].

رابعاً: قال الشيخ علي كاشف الغطاء: "ولعله إليه يشير أيضاً قول أمير المؤمنين عليه السّلام في كتابه إلى معاوية: "نحن صنائع اللَّه والخلق صنائعنا"[49].

أقول: نصّ الحديث - كما في نهج البلاغة - هو على الشكل التالي: "**فإنا صنائع ربنا والناس بعد صنائع لنا**"[50]، ثم إنّ الحديث مرسل، وعلى فرض التجاوز عن إرساله، فإنّه لا يدلُّ على المدعى، لأنّ الصنائع لا يراد بها أنهم مخلوقون من قبلهم، بل المراد بها "الهداية والتربية، ولذا ذكر الناس فقط لا جميع الخلق. ومنه قولهم: "المرأة صنيعة الرجل""[51]، ويشهد له أنّ الخادم يسمى صانعاً، فالخلق هم صنائعهم أي من تربيتهم، كما قال

---

(47) من قبيل ما رواه الصدوق في **كمال الدين وتمام النعمة**، ص202. والخبر ضعيف السند.

(48) قال العلامة محمد تقي المجلسي: "وبكم ينزل الغيث"، كما ورد في الأخبار الكثيرة، لأنهم المقصودون بالذات، أو بدعائهم كما روي أيضاً متواتراً «وبكم يُمْسِكُ السَّماءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الأَرْضِ» مع حصول أسبابه من ادعاء الولد والآلهة الباطلة كما قال تعالى: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا أَن دَعَوْا۟ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا﴾ [مَريَم: 90-91]"، وراجع: **دراسات في ولاية الفقيه**، ج1، ص76. وهذا ما فهمه استاذنا السيد الحائري أيضاً، راجع **الإمامة وقيادة المجتمع**، ص153.

(49) **النور الساطع في الفقه النافع**، ج1، ص370.

(50) **نهج البلاغة**، ج3، ص32.

(51) **دراسات في ولاية الفقيه**، ج1، ص76، وقال السيد كاظم الحائري: "الصنائع: جمع صانع، وهو بمعنى العامل والتلميذ، كما يقال عن الذين يعملون تحت يد البنّاء أنهم صنّاعه، فالمعنى أننا نعمل تحت يد الله وبإرشاده والناس يعملون تحت يدنا وبإرشادنا"، **الفتاوى المنتخبة**، ص286.

تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه: 39]. ويبدو أنّ الشريف الرضي فهم معنى الغائية من الحديث، فقال متوسعاً في استخدام كلمة الصنائع بما يعمه وبني قومه:

إنّ الخلائف والأولى فخروا بهم علينا قبلُ أو بعدُ

شرفوا بنا ولجدّنا خُلقوا فهم صنائعنا إذا عدّوا[52]

والشطر الأخير من البيت الثاني يشير فيه إلى كلام جده علي عليه السلام مما هو محل الكلام.

خامساً: استدل أو استشهد كثيرون[53] بالحديث القائل: "أوّل ما خلق الله العقل"، لإثبات أن الصادر الأول هو العقل، وهذا هو الركن الأساس في نظرية نظام الوسائط الطولي.

قال الفيض الكاشاني في شرح الحديث: "والعقل جوهر ملكوتي نوراني خلقه اللّه سبحانه من نور عظمته وبه أقام السماوات والأرضين وما فيهن وما بينهن من الخيرات، ولأجله ألبس الجميع حلة نور الوجود، وبوساطته فتح أبواب الكرم والجود، ولولاه لكنّا جميعاً في ظلمة العدم ولأغلقت دوننا أبواب النعم، وهو أول خلق من الروحانيين عن يمين العرش وهو بعينه نور نبينا صلّى الله عليه وآله وسلّم وروحه الذي تشعب منه أنوار أوصيائه المعصومين وأرواح الأنبياء والمرسلين سلام اللّه عليهم أجمعين ثم خلقت من شعاعها أرواح شيعتهم من الأولين والآخرين"[54]. وقال الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء: "والأحاديث الشريفة عند الفريقين متواترة، وفي كتاب الكافي وغيره من الجوامع الحديثية مروية من أنّ "أول ما خلق الله العقل فقال له أقبل.." الخ، وهذا العقل الأول عبارة عن مرتبة العقل المحمدي صلى الله عليه وآله، ولهذا

(52) **ديوان الشريف الرضي**، ج1، ص407.

(53) **الفردوس الأعلى**، ص33.

(54) **الوافي**، ج1، ص52.

الجهة قال ﷺ: "إن أول ما خلق الله نوري"، فلا تنافي بين هذين الحديثين، وهذا العقل الأول هو الذي يعبر عنه في لسان الشرع المقدس بالعبارات المختلفة فهو العقل الأول، والحقيقة المحمدية، ونور محمد وآله، ورحمته التي وسعت كل شيء، وأمثال ذلك"[55].

ويلاحظ على ذلك:

1 - على الرغم من شهرة حديث "أول ما خلق الله العقل" بينهم حتى ادعي تواتره كما مرّ، لكنّ بعض العلماء المتتبعين يرى أنه مما لا أصل له[56]، وقال العلامة المجلسي أنه لم يعثر عليه "في طرقنا، وإنما هو في طرق العامة"[57]. وقد ألمح الحر العاملي إلى عدم ثبوته[58]. والحقيقة أنّ الصيغة الأكثر حضوراً وانتشاراً في المصادر الحديثيّة الأساسية عند الفريقين خالية من كلمة "أول"، ففي صحيحة محَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام قَالَ: "لَمَّا خَلَقَ اللَّه الْعَقْلَ اسْتَنْطَقَه، ثُمَّ قَالَ لَه: أَقْبِلْ فَأَقْبَلَ ثُمَّ قَالَ لَه: أَدْبِرْ فَأَدْبَرَ، ثُمَّ قَالَ: وعِزَّتِي وجَلَالِي مَا خَلَقْتُ خَلْقاً هُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْكَ ولَا أَكْمَلْتُكَ إِلَّا فِيمَنْ أُحِبُّ، أَمَا إِنِّي إِيَّاكَ آمُرُ وإِيَّاكَ أَنْهَى وإِيَّاكَ أُعَاقِبُ وإِيَّاكَ أُثِيبُ"[59]. وعليه، فتصريح بعض السنة بوضعه[60] حتى بهذه الصيغة الخالية

(55) **الفردوس الأعلى**، ص33.

(56) **صراط الحق**، ج1، ص286.

(57) **بحار الأنوار**، ج54، ص309.

(58) قال: "وقولهم عليهم السلام أول ما خلق اللَّه العقل على تقدير ثبوته يحتمل أن يكون الأولية فيه مخصوصة ببعض الأقسام لما ورد في حديث آخر من أحاديث العقل وهو أول ما خلق من الروحانيين"، **الفوائد الطوسية**، ص45.

(59) **الكافي**، ج1، ص10.

(60) قال الفتني: «"في المقاصد" إن الله تعالى لما خلق العقل قال له أقبل فأقبل ثم قال له أدبر فأدبر فقال وعزتي وجلالي ما خلقت خلقاً أشرف منك فيك آخذ وبك أعطي" قالوا إنه كذب موضوع اتفاقاً، وروي "أول ما خلق الله العقل" إلخ. وفيه كذاب قال شيخنا: الوارد "أول ما خلق الله القلم وهو أثبت من العقل"»، **تذكرة الموضوعات**،

من كلمة "أول" لا قيمة له في نظرنا، لأنه مروي بطريق معتبر عن الأئمة عليهم السلام، بل وهو مروي عندهم، رواه الطبراني في الأوسط بسنده عن رسول الله صلى الله عليه وآله[61].

هذا ولكننا قد عثرنا عليه بصيغة "أول ما خلق الله" في كتاب الفقيه للشيخ الصدوق مروياً عن رسول الله صلى الله عليه وآله في وصيته لعلي عليه السلام، وجاء فيه: "يا علي: إنّ أوّل خلقٍ خلقه الله عز وجل العقل، فقال له: أقبل فأقبل ثم قال له: أدبر فأدبر.."[62]، أجل، إنّ سند هذا الخبر ضعيف، ولا يجبره روايته في بعض الكتب المتأخرة، لوروده مرسلاً [63]. وهكذا يوجد نص آخر يشتمل على كلمة "أول"، وهو ما ورد من أنّ العقل هو أول خلق من الروحانيين، ففي خبر سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ قَالَ: "كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّه ع وعِنْدَه جَمَاعَةٌ مِنْ مَوَالِيه فَجَرَى ذِكْرُ الْعَقْلِ والْجَهْلِ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّه عليه السلام: اعْرِفُوا الْعَقْلَ وجُنْدَه والْجَهْلَ وجُنْدَه تَهْتَدُوا، قَالَ سَمَاعَةُ: فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ لَا نَعْرِفُ إِلَّا مَا عَرَّفْتَنَا، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّه عليه السلام: إِنَّ اللَّه عَزَّ وجَلَّ خَلَقَ الْعَقْلَ وهُوَ أَوَّلُ خَلْقٍ مِنَ الرُّوحَانِيِّينَ عَنْ يَمِينِ الْعَرْشِ مِنْ نُورِه فَقَالَ لَه أَدْبِرْ فَأَدْبَرَ.."[64]، وهذا ضعيف السند بعلي بن حديد[65]، قال المجلسي: "وهذا لا يدل على تقدم

ص28، **كشف الخفاء للعجلوني**، ج1، ص263.

(61) في مصادر السنة روي عن أبي أمامة عن رسول الله صلى الله عليه وآله، انظر: **المعجم الأوسط للطبراني**، ج7، ص191، قال الهيثمي: "وفيه عمر بن أبي صالح قال الذهبي لا يعرف"، **مجمع الزوائد**، ج8، ص28.

(62) **من لا يحضره الفقيه**، ج4، ص369.

(63) كما نلاحظ في سعد السعود، ص202، و**شرح نهج البلاغة** لابن ميثم، ج2، ص378، **عوالي اللئالي**، ج4، ص99.

(64) **الكافي**، ج1، ص21، ورواه في **المحاسن**، ج1، ص196، و**الخصال** للصدوق، ص589.

(65) ضعفه الشيخ في عدة موارد، راجع: **معجم رجال الحديث**، ج12، ص330.

العقل على جميع الموجودات، بل على خلق الروحانيين، ويمكن أن يكون خلقها متأخراً عن خلق الماء والهواء"[66].

2 - ثم لو تجاوزنا عن إشكال السند، فإنّ هذا الحديث لا يدلّ على نظريّة الفيض وأنّ للعقل دوراً في النظام الطولي في عمليّة الخلق، بمعنى أنّه يشكل واسطة في خلق العالم، وإنّما غايته أنّ الله تعالى في إشارة منه إلى أهميّة العقل في الإنسان - بصفته خليفة الله على الأرض - وكونه مناط الخطاب والحساب، فقد جعله أول مخلوق له. ولذا فإنّ الحديث لم يفرع على كونه المخلوق الأوّل سوى مسألة الخطاب والحساب، دون إشارة إلى دوره الوسيط في عملية الخلق.

3 - إنّ الأخبار في أول ما خلق الله تعالى مختلفة، كما سيأتي.

سادساً: واستدل غير واحد على أنّ الحقيقة المحمدية هي الصادر الأول[67] بما روي عن رسول الله ﷺ: "إنّ أول ما خلق الله نوري".

ويلاحظ على الاستدلال به:

1 - إنّ الحديث بهذه الصيغة رغم اشتهار الاستدلال به في كلمات القوم[68] لم نجده في مصدر حديثي يمكن التعويل عليه، وإنما ورد في بعض المصادر المتأخرة[69]. ورواه الفيض الكاشاني، وأضاف: "وفي رواية أخرى: "روحي"[70]، نعم رواه الشيخ الصدوق بالصيغة التالية: "إنّ الله تبارك وتعالى خلق نور محمد صلى الله عليه وآله قبل أن خلق السماوات

(66) **بحار الأنوار**، ج54، ص309.

(67) **الرواشح السماوية**، ص64، و**الفردوس الأعلى**، ص33، و206.

(68) راجع، **الوافي**، ج1، ص52، و**الفردوس الأعلى**، ص33، وكثر الاستشهاد به في الكتب الفقهية، في مبحث التكليف، انظر: **موسوعة الإمام الخوئي**، ج21، ص455.

(69) **مشارق أنوار اليقين**، ص41. و**عوالي اللئالي**، ج4، ص99.

(70) نقله مرسلاً ضمن بعض بياناته في **الوافي**، ج1، ص52.

والأرض والعرش والكرسي واللوح والقلم والجنة والنار، وقبل أن خلق آدم ونوحاً وإبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب وموسى وعيسى وداود وسليمان.."[71].

2 - يرد على هذا الحديث وسابقه بأنّ الأخبار في تحديد ما الذي خلقه الله أولاً متعارضة، فثمة أخبار أخرى تذكر أنّ المخلوق الأول هو الماء، وفي بعضها أنه النور، وعن علي بن إبراهيم القمي أنه الهواء[72]، وتقدم أنه العقل.

وقد حاول بعض الأعلام الجمع بين الأخبار، قال المجلسي بعد أن ذكر خبر أوليّة الماء: "قد مر (في) بعض الأخبار أنّ أول ما خلق الله النور، وفي بعضها نور النبي صلى الله عليه وآله، وفي بعضها نوره مع أنوار الأئمة عليهم السلام، وفي بعض الأخبار العامية عن النبي صلى الله عليه وآله: "أول ما خلق الله روحي"، فيمكن أن يكون المراد بالجميع واحداً، ويكون خلق الأرواح قبل خلق الماء وسائر الأجسام، وتكون أوليّة الماء بالنسبة إلى

(71) رواه الصدوق قال: "حدثنا أحمد بن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن الحسين ابن إبراهيم بن يحيى بن عجلان المروزي المقرئ قال: حدثنا أبو بكر محمد بن إبراهيم الجرجاني قال: حدثنا أبو بكر عبد الصمد بن يحيى الواسطي قال: حدثنا الحسن بن علي المدني عن عبد الله بن المبارك، عن سفيان الثوري، عن جعفر بن محمد الصادق، عن أبيه، عن جده، عن علي بن أبي طالب عليهم السلام قال.."، **الخصال**، ص481، **والتوحيد**، ص306، والسند ضعيف وفيه مجاهيل، منهم أبو بكر عبد الصمد بن يحيى الواسطي، ونبه على جهالته الشيخ النمازي في **مستدركات علم الرجال**، ج4، ص437، ومنهم أبو بكر محمد بن إبراهيم الجرجاني، فهو شخص لم يذكروه، ونبه على ذلك أيضاً في **مستدركات علم الرجال**، ج6، ص361.

(72) قال المجلسي: "وقيل: أول المخلوقات الهواء، كما دل عليه ما ذكره علي بن إبراهيم في تفسيره، والظاهر أنه أخذ من خبر، لكن لا تعارض به الأخبار الكثيرة المسندة ومع صحته يمكن الجمع بحمل أولية الماء على التقدم الإضافي بالنسبة إلى الأجسام المشاهدة المحسوسة التي يدركها جميع الخلق، فإن الهواء ليس منها، و لذا أنكر وجوده جماعة"، **بحار الأنوار**، ج54، ص308.

العناصر والأفلاك، فإنّ بعض الأخبار يدل على تقدم خلق الملائكة على خلق العناصر والأفلاك كما مر، ودلت الأخبار الكثيرة على تقدم خلق أرواحهم وأنوارهم عليهم السلام على كل شيء"[73].

وقال بعض المحشين على البحار: "فالجمع بين ما يدل على كون أوّل ما خلق الله نور النبي صلى الله عليه وآله أو العقل أو [الـ] قلم، وبين ما يدل على كونه الماء مثلاً بحمل الأول على أول المجردات والثاني على أول الماديات، وأما الجمع بين ما يدل على كونه نور النبي صلى الله عليه وآله وبين ما يدل على كونه [أول] العلل أو القلم، فان قيل بوحدة الجميع أو كونها مراتب حقيقة واحدة فواضح، وإلا فحمل الأولية على الإضافية دون الحقيقية"[74].

بيد أنّ هذه الجموع لا تخلو من التبرعية فلا يمكن التعويل عليها.

وقد يستدل لذلك بأخبار أخرى، وهي أضعف وأوهن دلالة مما ذكرناه[75].

4 - وجوه استدلالية لإبطال نظريّة الفيض

وقد اتضح مما تقدم أنّ نظرية الفيض وفق النظام الطولي المذكور في كلام الفلاسفة والعرفاء يعوزها الدليل العقلي والنقلي، ولهذا رفضها - بالإضافة إلى من مرّ ذكرهم - جمع من الأعلام المتأخرين، ممن ظاهر كلامهم أنهم لا يوافقون عليها أو على بعض الأصول والقواعد التي تبتني عليها[76].

---

(73) **بحار الأنوار**، ج54، ص309.

(74) المصدر نفسه، هامش ص306.

(75) راجع: **الكافي**، ج1، ص441.

(76) قال الشيخ السبحاني: "ولو زعموا أن النبي والأئمة من جملة الأسباب لخلق العالم وتدبيره، وأنّ الفاعل الحقيقي والسبب الواقعي هو الله سبحانه، وهو لم يعتزل بعد، وإنما جعلهم في مرتبة الأسباب والعلل، فهذا القول وإن كان لا يوجب الشرك، لكنه

بل قد ذهب بعض الأعلام إلى أكثر من ذلك، فرأى أنّ بالإمكان إقامة الدليل على بطلان هذه النظرية، وهذا ما نتناوله في هذه النقطة وهي الرابعة:

أولاً: ما ذكره الشيخ السبحاني، في بيان أحد احتمالات التفويض: قال: "إنّ النبي والأئمة عليهم السلام ليسوا من أسباب الخلقة، بل هم يستفيدون من تلك الأسباب الطبيعية وتتوقف حياتهم على وجود العلل والأسباب المادية، فكيف يكونون في مرتبة العلل والأسباب؟ فالنبي والامام يستنشقان الهواء، ويسدان جوعهما بالطعام، ويداويان بالأدوية إلى غير ذلك من الأمور التي يتصف بها كل الناس"[77].

وهذا البيان يبدو من كلام الشهيد مطهري أيضاً، قال: "ثم إن نظام العالم

غير صحيح، فإن النبي والأئمة عليهم السلام ليسوا من أسباب الخلقة، بل هم يستفيدون من تلك الأسباب الطبيعية وتتوقف حياتهم على وجود العلل والأسباب المادية، فكيف يكونون في مرتبة العلل والأسباب؟ فالنبي والامام يستنشقان الهواء، ويسدان جوعهما بالطعام، ويداويان بالأدوية إلى غير ذلك من الأمور التي يتصف بها كل الناس. نعم إن للعالم الامكاني ظاهره وباطنه، دنياه وأخراه مدبراً ومدبرات يدبرون الكون بأمره سبحانه كما ينبئ عنه قوله تعالى: ﴿فَٱلْمُدَبِّرَٰتِ أَمْرًا﴾ [النَّازعَات: 5]. وقال سبحانه: ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التّحْريم: 6]. وقال الصادق عليه السلام: "أبى الله أن يجري الأشياء إلا بأسباب فجعل لكل شيء سبباً، وجعل لكل سبب شرحاً، وجعل لكل شرح علماً، وجعل لكل علم باباً ناطقاً، عرفه من عرفه وجهله من جهله، ذاك رسول الله صلى الله عليه وآله ونحن". ومع هذا الاعتراف، فليس النبي والامام من أسباب الخلق والتدبير، وإنما هم وسائط بين الخالق والخلق في إبلاغ الاحكام وإرشاد العباد، وسائر الفيوض المعنوية من الهداية الظاهرية والباطنية"، **كليات في علم الرجال**، ص421، و**سئل الشيخ التبريزي**: هل أنّ قاعدة الواحد لا يصدر عنه إلّا الواحد ثابتة لديكم وإذا كانت ثابتة أو غير ثابتة فهل أنّ الصادر الأول هو محمد صلى الله عليه وآله أو لا؟ فأجاب: هذه القاعدة أسسها أهل المعقول لإثبات وحدة الصادر الأول، وهي غير تامّة عندنا وعلى تقدير تماميتها لا تجري في خلق الله (سبحانه وتعالى) فالله (سبحانه وتعالى) فاعل بالاختيار وتلك القاعدة موردها الفاعل بالجبر، والمقام لا يسع التفصيل، والله العالم". **صراط النجاة**، ج5، ص283، وراجع أيضاً: **مختصر مفيد**، ج8، ص12.

(77) **كليات في علم الرجال**، ص420.

من حيث الوسائط نظام خاص خلقه الله، وليس بمقدور الإنسان في سيره التكاملي أن يقوم مقام أي من وسائط فيض الله، بل أنه نفسه يتلقى الفيض من تلك الوسائط نفسها فالملائكة توحي إليه، والملائكة تؤمر بالحفاظ عليه وبقبض روحه، على الرغم من أن مقام ذلك الإنسان وسعة وجوده يمكن أن تكون أرفع أحياناً من مقام ذلك الملك الموكل به"[78].

وأورد عليه: إن احتياجهم عليهم السلام إلى الاستفادة من نظام عالم التكوين وأسبابه الطبيعية، أكلاً وشرباً واستنشاقاً للهواء واستفادة من غير سائر النظم إنما هو بلحاظ الجهة الجسمانية فيهم، بيد أن ذواتهم المقدسة لا تنحصر بهذا الجانب الجسماني، وإنما لهم جانب روحاني متميز، فإذا وصلت نفوسهم إلى أعلى المراتب في هذا المسار الروحاني وهي مرتبة السر وما هو أعلى منها، كمرتبة الخفي أو الأخفى[79]، فلا تحتاج بعدها إلى البدن على رأي العرفاء، وإنما البدن يغدو كالقميص بالنسبة إليهم، فمتى ما شاءوا لبسوه ومتى ما شاءوا خلعوه، وعندها لا يبقى لهم احتياج إلى تلك الأسباب، بل تغدو هي محتاجة إليهم في استمرار فاعليتها.

ولكن يبقى الكلام في إثبات هذا المعنى، أعني أنّ نفوسهم القدسية في مسارها الروحاني تصل إلى مرتبة لا تعود معها بحاجة إلى نظام عالم الأسباب، فما الدليل على ذلك؟ ليس من دليل على ذلك سوى تجارب العرفاء وهي لا تمثل حجة إلا على أنفسهم. على أن لك أن تقول أليس الموت من نُظم هذا العالم، وهو قانون لا يستثني أحداً مهما سما في رتبة الرقي الروحي، كما قال تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عِمرَان: 185]؟! كما أن النبي صلى الله عليه وآله كان محتاجاً لجبريل في تلقي الوحي والحال أن جبريل هو في رتبة تلقي الفيض من الحقيقة المحمدية.

---

(78) **الولاء والولاية**، ص51.

(79) راجع بشأن هذه المراتب: **جامع الأسرار ومنبع الأنوار**، ص609.

ثانياً: منافاتها مع ظاهر القرآن الكريم، يقول العلامة المجلسي: " الحكماء يقولون: أول المخلوقات العقل الأول، ثم العقل الأول خلق العقل الثاني والفلك الأول، وهكذا إلى أن انتهى إلى العقل العاشر فهو خلق الفلك التاسع وهيولي العناصر، وجماعة منهم يقول بأن تلك العقول وسائط لإيجاده تعالى ولا مؤثر في الوجود إلا الله، وكل ذلك مخالف لما ظهر وتبين من الآيات والأخبار، وأجمع عليه الملّيون"(80).

ويقول السيد فضل الله: "وأما الحديث عن كون الأنبياء والأولياء وسطاء في الفيض فهو حديث مخالف لظواهر آيات القرآن، لأنها تتحدث عن إفاضة الله النعمة على عباده، وعن الرزق الذي ينزله عليهم، وعن العافية التي يسبغها عليهم، وعن الهداية التي يلقيها في عقولهم، والتي ظاهرها أن لا توسط لأحد فيها بينه وبين عباده، بل يتحقق الفيض الإلهي في كل الأمور بالوسائل الطبيعية التي أودعها في الحياة بشكل مباشر، فلا دخل لأحد من عباده، مهما كانوا قريبين منه، في عملية الإفاضة"(81)

ومن الآيات التي قد يستدل بها على ذلك: قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ أَسۡتَكۡبَرۡتَ أَمۡ كُنتَ مِنَ ٱلۡعَالِينَ﴾ [صّ: 75]. "فهذه الآية واضحة الدلالة على أن الله تعالى قد خلق الخلق بيده وهو كناية عن مباشرته للخلق دون وسائط من غيره، لأن من المعلوم تنزهه تعالى عن كل عوارض الجسمية. وهكذا فإنّ ظاهر غير واحد من الآيات القرآنية، أنه تعالى هو الذي

---

(80) **بحار الأنوار**، ج54، ص306، وقال في مورد آخر تعليقاً على خبر ظاهره تفويض التدبير إليهم عليهم السلام: "ومن يسلك مسلك الحكماء ويمكنه تصحيح ذلك بأنه لما كان العقل الفعال عندهم مدبراً للكائنات ويجعلونه مرتبطاً بنفس النبي وأوصيائه صلوات الله عليهم ارتباط النفس بالبدن فالمراد بخلقهم خلق ذلك النور المتعلق بهم المشرق عليهم، وشهوده خلق الأشياء وتفويض الأمور إليه بزعمهم ظاهر، لكن تلك المقدمات موقوفة على أمور مخالفة للشريعة والأصول المقررة فيها كما أومأنا إليه مرارا"، **مرآة العقول**، ج5، ص192.

(81) **نظرة إسلامية حول الولاية التكوينية**، ص70- 72.

يباشر الخلق والرزق وإنزال الغيث وغير ذلك من الظواهر التكوينية، وتجاوز هذه الظاهرة يحتاج إلى دليل مفقود[82].

ولكن ربما يقال: إنّ الآية على عكس المطلوب أدل، فما ترمز إليه عبارة "بيدي" هو وجود الوسائط، وهم يد الله تعالى، والتعبير عن الواسطة باليد مألوف في المحاورات العرفية، فيقال: إنّ الجند هم يد الملك التي يبطش بها.

ويمكن التعليق على ذلك: إنّ هذا المعنى لا يصح في المقام، لأن التعبير المذكور إنما جاء عقيب أمره تعالى للملائكة بالسجود لآدم عليه السلام، وإباء إبليس عن الانصياع لأمره، فجاءه الرد القاطع لعذره من الله تعالى: ما الذي يمنعك من السجود لآدم والحال أني قد خلقته بيدي؟! فلو كان ثمة واسطة في خلقه تعالى لآدم، لكان ذلك ذريعةً لتكبر إبليس واعتراضه على الله تعالى، فكأنّ الحق جل وعلا أراد أن يقطع عذر إبليس ويبدد أي سبب - ولو كان ضعيفاً وواهياً - لتكبره على السجود، فقال له: أنا الذي خلقت آدم بيدي، أي بمباشرة مني. فتأمل.

ثالثاً: إنّ ما دلّ من الأخبار الكثيرة على بطلان تفويض الخلق والرزق إلى الأئمة عليهم السلام يدلّ على بطلان نظرية الوسائط، فإنّ المتأمل في هذه الأخبار وسياقاتها ومناسباتها يلحظ أنها تعكس وجود اتجاه أخذ يتشكل آنذاك في البيئة الشيعية وهو اتجاه يرى أنّ للأئمة عليهم السلام دوراً في الخلق والرزق، ومع ذلك نجد أن جواب الأئمة عليهم السلام كان حاسماً في نفي أي دور لهم في الخلق والرزق، إن كان على نحو التفويض أو مطلقاً، فلو كانوا وسائط الخلق ومجاري الفيض ولا يتنزل خير أو لطف من عالم اللاهوت إلى عالم الطبيعة إلا بواسطتهم فكيف لا يشار إلى ذلك في النصوص الدينية؟! والحال أنها تحدثت عن عالم الملكوت ودور الملائكة في التدبير والإماتة وغيرها؟ فإذا

(82) **نظرة إسلامية حول الولاية التكوينية**، ص70- 72.

كانت النصوص القطعية قد بينت وجود عالم وسيط وهو عالم المثال، فلمَ يا ترى تمّ إغفال دور الوسيط الأهم أعني العقل وهو الصادر الأول؟ أيعقل أن دوراً تكوينياً بهذه الخطورة والأهميّة تغفله نصوص الكتاب؟! وهذا التوجيه بعينه يجري في نفي سائر التفسيرات الآتية للولاية التكوينية.

الأمر الثاني: الولاية التكوينيّة ووساطة الفيض

إنّ كلّ ما تقدم من نقاط كان متمركزاً على دراسة نظرية الفيض وفق النظام الطولي في نفسها، وقد تبيّن أنها محل خلاف وقد خضعت أدلتها للنقاش. ويبقى أنه هل يصح تفسير الولاية التكوينية على ضوء نظرية الفيض أم لا؟ وهذا ما نتناوله في هذا الأمر من خلال النقطتين التاليتين:

أولها: الأعلام وتفسير الولاية التكوينية بوساطة الفيض

ثانيها: هل يصح تفسير الولاية التكوينية على ضوء نظرية الفيض؟

1 - الأعلام وتفسير الولاية التكوينية بوساطة الفيض

ولا بأس بداية أن نستعرض كلمات بعض الأعلام ممن ذهب إلى تفسير الولاية التكوينية بوساطة الفيض، وهذا ما يظهر من كلام المحقق الأصفهاني، حيث قال رحمه الله: ".. إنّ سلطنته تعالى على خلقه حقيقية لا اعتبارية، وهي الإحاطة الفعليّة الوجودية التي لا زوال لها، لاستحالة استقلال الممكن بالوجود، وكذا ولاية النبي والأئمة (صلوات الله عليهم) بمعنى وساطتهم في الفيض وكونهم مجاري فيض الوجود، فإنّ زوالها مستحيل وإلّا لزم أصالة الموجود بالتبع، وكون الممكن الأخس في عرض الممكن الأشرف"[83].

ويقول: "ما ذكرنا يظهر أنّ كيفية ولاية النبي (صلى الله عليه وآله) والأئمة (صلوات الله عليهم) وسلطنتهم المعنوية على جميع الموجودات من هذا

(83) **نهاية الدراية**، ج1، ص49.

القبيل، نظراً إلى أنهم وسائط الفيض ومجاريها، وفي رتبة فاعل ما به الوجود لا ما منه الوجود، وبهذا الاعتبار بهم يتحرك المتحركات وتسكن السواكن، فالولاية بهذا المعنى ليست اعتبارية، على حد[84] ولاية الله تعالى"[85].

ويقول: "فالولاية حقيقتها كون زمام أمر شيء بيد شخص، من ولي الأمر ويليه، والنبي ﷺ والأئمة عليهم السلام لهم الولاية المعنوية والسلطنة الباطنية على جميع الأمور التكوينية والتشريعية، فكما أنّهم مجاري الفيوضات التكوينية كذلك مجاري الفيوضات التشريعية، فهم وسائط التكوين والتشريع، وفي نعوت سيد الأنبياء ﷺ (المفوض إليه دين الله) إلا أن هذه الولاية غير الولاية الظاهرية التي هي من المناصب المجعولة"[86].

وقال السيد الميلاني: "الولاية التكوينية، قسم منها عبارة عن كون الشخص مجرى الفيض إلى الكائنات في الجملة، وهذا ثابت لعموم الأنبياء والأوصياء. وقسم آخر عبارة عن الولاية الكلية التكوينية بحيث يكون مجرى الفيض بالنسبة إلى جميع عالم الإمكان، وهذا ثابت للنبي الأكرم والأئمة الأطهار عليهم الصلاة والسلام، والدليل عليه ما ورد متواتراً عن أصحاب هذه الولاية أنفسهم وهم صادقون مصدقون ولا كذب في كلامهم ولا جزاف، وهذا الدليل يتضح لمن يراجع كتب الأحاديث المعتبرة الواردة عن الرسول الأكرم ﷺ والأئمة الأطهار عليهم السلام مضافاً إلى الأدلة العقلية غير القابلة للردّ، المذكورة في محلها، وإنكار هذا المقام نقصٌ من وجهة نظر المذهب الجعفري... كما أنهم عليهم السلام العلة الغائية من خلق العالم وأن العالم كله مخلوق لأجلهم، فهم مجاري الفيض الإلهي، فعن طريقهم يمرّ فيض الوجود إلى غيرهم بإذن الله، وهذا ما يقال له في الاصطلاح بـ "الفاعل الذي به

(84) هذا قيد للنفي لا للمنفي، أي كما أن ولايته تعالى ليست اعتبارية فكذلك ولايتهم عليهم السلام.

(85) **حاشية المكاسب**، ج1، ص40.

(86) المصدر نفسه، ج2، ص379.

الوجود" وهو غير "الفاعل الذي منه الوجود" الذي هو الخالق والموجد، وليس إلا الله تعالى خالق والخلق بيده فحسب"[87]. والظاهر أنه تبع الشيخ الأصفهاني في ذلك. وسيأتي كلام صريح للسيد الخوئي في ربط الولاية التكوينية بوساطة الفيض... وهو ما يُستفاد من أعلام آخرين أيضًا.

2 - هل يصح تفسير الولاية على ضوء نظرية الفيض؟

بالعودة إلى السؤال المطروح أعلاه حول ما إذا كان يمكن تفسير الولاية التكوينية بولاية الفيض، نقول: إنّ هذا مورد إشكال من جهتين:

الجهة الأولى: النقاش المبنائي، وهو ما تقدم حيث عرفت أنّ نظرية الفيض المذكورة غير تامة في نفسها، ولا أقلّ من أنّها محلّ خلاف فلا يستقيم لمن لا يؤمن بها أن يجعلها دليلاً على الولاية التكوينية.

الجهة الثانية: وهي النقاش البنائي، أي لو بنينا على صحة نظرية الفيض، فهل معنى ذلك ثبوت الولاية التكوينية للنبي ﷺ والأئمة عليهم السلام في عالمنا هذا؟

والجواب: إن ثبوت كونهم وسائط الفيض، لا يثبت الولاية التكوينية بالمعنى المبحوث عنه، ولا يلازم ذلك ولا يتضمنه، ويمكن بيان ذلك بأحد وجهين:

أولاً: إن الولاية التكوينية المبحوث عنها بلحاظ عالمنا هذا وهو عالم الناسوت تعني أنّ التصرفات التكوينية تصدر عنهم عليهم السلام كما تصدر عنهم سائر الأعمال أعني بتوسط اختيارهم ووفق ما يشخصونه من المصلحة في الفعل أو الترك، فيكون لهم الخيار التام فيما يقدمون عليه أو يحجمون عنه، فإن شاءوا فعلوا وإن شاءوا تركوا، والسؤال: هل إنّ النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام في عالم الجبروت وفق نظرية وساطة الفيض، تصدر عنهم تلك الفيوضات التكوينية

(87) **علم وجهاد**، حياة آية الله السيد محمد هادي الشيرازي، تأليف السيد محمد علي الحسيني الميلاني، ص92- 93.

بتوسط اختيارهم ومحض مشيئتهم، أم أن صدور الفيوضات عنهم ليس بتوسط اختيارهم محضاً بل بتوسط وجودهم النوري الخاص لكونهم أوعية الفيض ومجاريه ولا دخل لاختيارهم في الفيض؟

إذا لم يُثْبِت القائلون بالولاية التكوينية أنّ صدور الكائنات عنهم في عالم الجبروت هو بتوسط اختيارهم المحض وكان احتمال أن يكون صدورها عنهم بتوسط وجودهم الخاص وارداً، فلا يسعهم والحال هذه إثبات الولاية التكوينة، لأنه على الاحتمال الثاني يكون وجودهم عليهم السلام الخاص في عالم الجبروت قد أعدّ بطريقة خاصة ليكونوا واسطة الفيض وتمر من خلاله الفيوضات، فيكون حال عالم الجبروت في هذه الخصوصية حال عالم الملكوت، فإنّ المدبرات من الملائكة مسخرون، وتسخير الملائكة من قبله سبحانه يشبه - كما قالوا -[88] تسخير القلب للأعضاء والحواس، مع فارق وهو أن الملائكة عالمة بطاعتها وامتثالها بخلاف القلب. باختصار: إنّ صدور الكائنات عن النبي صلى الله عليه وآله أو الإمام عليه السلام بلحاظ هذا الوجود الجبروتي هو -بناء على هذا الاحتمال- أشبه ما يكون بالصدور التسخيري[89]، وهذا لا يعطيهم

(88) قال الغزالي: "تسخير الأعضاء والحواس للقلب يشبه من وجه تسخير الملائكة لله تعالى، فإنهم مجبولون على الطاعة، لا يستطيعون له خلافاً، بل لا يعصون الله ما أمرهم، ويفعلون ما يؤمرون. وإنما يفترقان في شيء، وهو أن الملائكة عليهم السلام عالمة بطاعتها وامتثالها، والأجفان تطيع القلب في الانفتاح والانطباق على سبيل التسخير ولا خبر لها من نفسها ومن طاعتها للقلب"، **إحياء علوم الدين**، ج8، ص9، وتبعه الفيض الكاشاني على ذلك، انظر: **المحجة البيضاء في تهذيب الإحياء**، ج5، ص9.

(89) يقول العلامة الطباطبائي: "الفاعل بالتسخير، وهو الفاعل الذي هو وفعله لفاعل، فهو فاعل مسخر في فعله، كالقوى الطبيعية والنباتية والحيوانية المسخرة في أفعالها للنفس الإنسانية، وكالعلل الكونية المسخرة للواجب (تعالى)"، **نهاية الحكمة**، ص244. والفاعل بالتسخير هو من أقسام الفاعل بالجبر، وبيان ذلك: أن الفاعل إما فاعل بالاختيار أو بالجبر، ولكل من هذين أقسام عديدة، يقول الملا صدرا (1050هـ): "القادر له أقسام: منها الفاعل بالقصد... ومنها الفاعل بالعناية وهو الذي منشأ فاعليته

ولاية بالمعنى المبحوث عنه، وهي ولاية من يصدر عنه الفعل باختياره، أي يملك اختيار الفعل أو الترك، وإنما غايته أنهم عليهم السلام في ذلك العالم بوجودهم مجرى الفيض الإلهي.

ولا يجانب الصواب من يقول: إنّ مقامهم هذا الواقع في قوس النزول - لو ثبت - ليس أشرف مقام لهم، لأنهم فيه في موقع الأوعية المسخَّرة والتي يكون صدور الفعل منها غير منوط باختيارها، بخلاف موقعهم ودورهم في قوس الصعود وهداية الناس وسوقهم إلى الكمال الأعلى، فهذا يكون تحت مشيئتهم واختيارهم ولدورهم وجهدهم في ذلك النصيب الأوفر.

ثانياً: إنّ تفسير الولاية التكوينيّة على ضوء نظرية الفيض يتوقف على إثبات أن النفس في هذا العالم الطبيعي تتحد مع النفس في العالم العلوي، ولا يكفي مجرد الاتصال، مع أنّ النفس المتعلقة بهذا البدن هي تجلٍ لتلك الحقيقة، لا أنها نفسها لتأخذ حكمها وتغدو واسطة في الفيض.

وعلة صدور الفعل عنه والداعي له على الصدور مجرد علمه بنظام الفعل والجود لا غير من الأمور الزائدة على نفس العلم كما في الواجب جل ذكره عند حكماء المشائين، ومنها الفاعل بالرضا وهو الذي منشأ فاعليته ذاته العالمة لا غير ويكون علمه بمجعوله عين هوية مجعوله كما أن علمه بذاته الجاعلة عين ذاته كالواجب تعالى عند الاشراقيين، وهذه الثلاثة كلها مشتركة في أن كلا منها فاعليته بالاختيار.. وما سوى هذه الثلاثة فاعل بالجبر، وهي أيضا ثلاثة أقسام: منها الفاعل بالطبع وهو الذي يفعل بطبعه الجسماني حين هو مخلى وطبعه من غير عائق. ومنها: الفاعل بالقسر وهو الذي يفعل بطبعه المقسورة على خلاف ما يقتضيه حين ما هو مخلى ونفسه بتحريك قاسر وتحويل محول. ومنها: الفاعل بالتسخير وهو الطبيعة التي تفعل باستخدام القوة القاهرة عليها فيما ينشأ منها في المادة السفلية من الحركات والاستحالات كالقوى الحيوانية والنباتية فيما يصدر عنها طاعة للنفوس وخدمه للقوى كالجذب والدفع والإحالة والهضم والتنمية والتوليد وغير ذلك، فإن صدور هذه الأفاعيل منها ليس بحسب طبايعها مخلاة ولا بالقسر المخالف للطبع بل بحسب الموافقة لمباديها المقتضية إياها المقومة لوجوداتها ففاعليتها نوع آخر مخالف للطبيعي والقسري ومخالف أيضاً للإرادي وأنه يفعل بالمشية والداعية العلمية"، **الحكمة المتعالية**، ج4، ص12.

وبعبارة أخرى: إنّ مقام الولاية التكوينية الثابت لنبينا محمد ﷺ في عالم الجبروت معناه أنه مجرى الفيض بوجوده في ذلك العالم، أي هو ثابت للنور المحمدي، وليس ثابتاً له ذلك بوجوده الناسوتي مما هو محل الكلام، بل إن ذلك منتف عنه، لأنّ محمداً الإنسان ﷺ في نشأته البشرية وهو المولود في زمن ومكان معينين لا يعقل أن يكون هو ذاته واسطة الفيض التي انبثقت منها كل الخلائق منذ نشأة عالم التكوين وإلى يومنا هذا، وعليه، فلكي يصح تصوير ولايته ﷺ بوجوده الناسوتي على عالم التكوين وامتلاكه القدرة على الإعجاز[90] استناداً إلى كونه مجرى الفيض لا بدّ من افتراض وجود علاقة ما بين الوجودين أو العالمين المذكورين، والعلاقة لا تخلو من أحد نحوين: الأول: أن تكون علاقة اتحاد، والثاني: أن تكون علاقة اتصال، فإن كانت علاقة اتحاد بينهما، فهذا وإن كان يعطيه ولاية فيضيّة، أي يجعله واسطة في الفيض، ولكن الاتحاد المذكور بين الوجودين (وجوده الناسوتي ووجوده الجبروتي) مستحيل في نفسه، وإن كانت علاقة اتصال، - لا بمعنى الاتصال اللغوي بين ذات وذات فهذا لا يكون إلا بين الأجسام وهو منتف في المقام، بل بمعنى الاتصال الشهودي، الأمر الذي يعطي وجوده الناسوتي شعوراً بوجوده الجبروتي وشهوداً له، ومنشأ هذا الشهود هو أنّ وجوده الناسوتي من تجليات وإشراقات ذاك العقل الأول، - فهذا وإن كان ممكناً في نفسه، ولكنه لا يوجب سريان حكم العقل الأول إلى الجانب الروحي من وجوده الناسوتي في جعله واسطة الفيض[91].

(90) لقد أرجع بعضهم قدرتهم على الإعجاز إلى وساطتهم في الفيض، راجع: **النور الساطع في العلم الناقع**، ج1، ص370.

(91) كما حقق ذلك (أعني بطلان الاتحاد بين الوجودين، وعدم نفع الاتصال بينهما في إثبات المطلوب) الشيخ الأحمدي البهسودي، راجع مجلة: **الاجتهاد والتجديد**، العددان السابع والثامن والخمسون، ص301 وما بعدها.

المنشأ الثاني: المسار العرفاني والولاية التكوينية

إنّ هذا المنشأ الثاني يفترض أنّ الولاية التكوينية هي نتيجة لمسار طويل من السير والسلوك إلى الله تعالى، وهو بطبيعة الحال يحتاج إلى تبرير وتفسير وبرهان، فما العلاقة بين الصفاء الروحي وبين السلطنة على عالم التكوين؟! ثمة احتمالان في تفسير ذلك:

الأول: أنّ مسار الروحانيّة في بعض مراحله يوجب انعتاق النفس من أسر الجسد وقيوده ما يعطيها قدرة على فعل العجائب والغرائب، والتصرف في الظواهر الكونيّة. وهذا ما لعله يشير إليه كلام ابن سينا الآتي من عدّ ذلك من أسرار أسباب الطبيعة.

الثاني: أنّ المسار المذكور يمنح السالك معرفة خاصة، فتنكشف له أسرار الظواهر الكونية وأسبابها الغيبية، على قاعدة قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمُۢ﴾ [البَقَرَة: 282]. ويغدو قادراً على استخدامها والتصرف فيها وفق عللها، بما يبدو لنا أنه معاجز وخوارق والحال أنه يحركها وفق عللها الغائبة عنا.

وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن ربط الاحتمالين أو التفسيرين المذكورين ببعضهما البعض، بدعوى توقف الثاني على الأول، فإنّ انعتاق النفس ووصولها إلى مرحلة التجرد هو من أسباب العلم، وقد يدعى العكس أيضاً، ولكن مع ذلك قد فصلنا بينهما، لأن الانعتاق المذكور قد يحصل عن غير طريق العلم.

الكشف والاستغناء عن التعلم

ونبدأ بمناقشة الاحتمال الثاني، والذي يفترض أنّ ثمّة أسباباً خفية يستطيع الإنسان من خلال الاطلاع عليها تحريك الكائنات، وتغيير الظواهر والتصرف فيها. وإنّ طريق السلوك العرفاني يكشف لنا علل الظواهر الكونية، ما يمكّن

السالك من أن يتصرف فيها من موقع العارف بأسبابها. وفي مقام التعليق على ذلك نقول: لو سلمنا بوجود تلك العلل الخفية، يبقى أنه ما الدليل الذي يدعم فرضيّة أنّ المسار الروحاني للسالك يوجب انكشاف تلك الأسرار والعلوم والمعارف؟ فهذا محل إشكال، بل رفض، إذ كيف وبأي دليل يطلب منّا أن نصدّق أنّ المسار المذكور يكشف أمام بصيرة السالك القوانين الحاكمة على الكون؟ وإذا كان الأمر كذلك فهل يستطيع السلوك أن يوضح لنا الكثير من المجهولات التي لم يصل إليها العقل البشري بالتجربة والملاحظة؟ أو يكتشف لنا أسباب بعض الأمراض المستعصية وما هي العقاقير النافعة لمعالجتها؟ أيستطيع أهل السير والسلوك أن يكتشفوا شيئاً من قوانين الكيمياء والفيزياء والفلك؟! وإذا كان باستطاعتهم فلمَ لم يفعلوا ويخففوا المعاناة التي تواجهها البشريّة جراء الأوبئة والكوارث! إنّ عجزهم عن اكتشاف شيء من ذلك دليل أو مؤشر على أنّ العرفان لا يفتح أمام السالك أبواب المعرفة الكونية بظواهرها وقوانينها.

ونحن لم نعثر على من زعم ذلك، نعم، قد ادعى البعض أنّ السبيل أو أحد السبل إلى معرفة الشريعة وأسرارها هو طريق التقوى والسلوك، "فمن اتقى اللّه عَرَفه وعرَف شريعته وأحكامها، وعرف الآخرة وأهوالها، وفهم القرآن والحديث من غير درس وتعلم، ويسمون علمهم هذا بالعلم اللدني"[92]، ولكن هذا الادعاء غير صحيح، وهو يفتقر إلى الدليل.

أمّا محاولة التشبث بقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ وَيُعَلِّمُكُمُ﴾ فغير مجدية، لأنّ الآية ونظائرها ليست ظاهرةً في المدّعى، لأنه لو أريد بها أنّ العلم سببه التقوى لكان التعبير المناسب هو أن يقال: "اتقوا الله يعلمكم الله"، بجزم يعلمكم لكونها جواب الطلب، وحذف الواو منها[93]، وهكذا الحال في قوله

(92) **التفسير الكاشف**، ج1، ص450.

(93) وهذا ما نبه عليه بعض المفسرين، راجع، المصدر نفسه، ص450. وقال الطباطبائي: "وما قيل: إنّ قوله: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ وَيُعَلِّمُكُمُ﴾ [البَقَرَة: 282] يدل على أنّ التقوى

تعالى: ﴿إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّكُمۡ فُرۡقَانٗا﴾ [الأنفال: 29]، فإنّه حتّى لو أخذنا بالتفسير القائل: إنّ الفرقان هو الهداية التي يُفَرَّق من خلالها بين الحقّ والباطل، فهذا لا يعني أنّه بالتقوى والمجاهدة يصل المرء إلى حالة يدرك فيها الواقعيات، وتنكشف بها المغيبات، ويعرف أسرار الظواهر الكونية وعللها، وإنّما غاية ما تدلّ عليه الآيتان، أنّ الله يسدّد المتقين ويهديهم الصراط السويّ في غمرة التخبّط، وضياع الموازين، وتشابه الأمور وتشاكلها، فالتقوى تساعد على وضوح الرؤية، ولكنّها ليست مصدراً للمعرفة الدينية أو العلمية، أو وسيلة لاكتشاف المغيبات، وهكذا الحال في سائر النصوص، فإنّها لا تخلو من مناقشات تفصيلية مماثلة. نعم يبقى مجال للاستدلال بقوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِي عِندَهُۥ عِلۡمٞ مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبۡلَ أَن يَرۡتَدَّ إِلَيۡكَ طَرۡفُكَۚ﴾ [النمل: 40]، لدلالته على أن الإتيان ناشئ عن علمه بالكتاب، ولكن لنا عدة ملاحظات على ذلك ستأتي لاحقاً.

وعليه، يبقى أمامنا الاحتمال الأوّل، وهو أنّ مسار العرفان يعطي النفس البشرية تأثيراً على عالم التكوين ويمكّنها من فعل الخوارق، ويمكن لهذه النفس أن تزيد من قوة هذا التأثير، من خلال تمكنها من السير أشواطاً في هذا الخط، فإنّ ذلك يزيد من انعتاقها وتحررها من أثقال الجسد المانعة من التصرّف العام في عالم التكوين، وهذا البيان يستفاد من مجموع كلمات العلامة الطباطبائي، ويمكننا القول إنه يقوم على مقدمتين:

الأولى: إنّ النفس البشرية في حدّ ذاتها قد تمتلك قدرة مؤثرة على عالم التكوين.

الثانية: إنّ هذه القدرة يمكن صقلها بالسير والسلوك وتهذيب النفس.

سبب للتعليم الإلهي، فيه: أنه وإن كان حقاً يدل عليه الكتاب والسنة، لكن هذه الآية بمعزل عن الدلالة عليه لمكان واو العطف، على أن هذا المعنى لا يلائم سياق الآية وارتباط ذيلها بصدرها.."، **تفسير الميزان**، ج2، ص435.

وكلتا المقدمتين تحتاج إلى دليل يثبتها، فما هو مستند السيد الطباطبائي عليهما؟

أما المقدمة الأولى، فقد أشار إليها في تفسيره، قال تحت عنوان "القرآن يثبت تأثيراً في نفوس الأنبياء في الخوارق": "جميع الأمور الخارقة للعادة سواء سميت معجزة أو سحراً أو غير ذلك ككرامات الأولياء وسائر الخصال المكتسبة بالارتياضات والمجاهدات جميعها مستندة إلى مبادئ نفسانية ومقتضيات إرادية على ما يشير إليه كلامه سبحانه الا أن كلامه ينص على أن المبدأ الموجود عند الأنبياء والرسل والمؤمنين هو الفائق الغالب على كل سبب وفي كل حال"[94].

وقد استدل على مدعاه بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ۚ فَإِذَا جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ قُضِيَ بِالْحَقِّ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْمُبْطِلُونَ﴾ [غافر: 78]، بتقريب أنّه دلّ على "إناطة إتيان أيّة آية من أي رسول بإذن الله سبحانه، فبيّن أنّ إتيان الآيات المعجزة من الأنبياء وصدورها عنهم إنما هو لمبدأ مؤثر موجود في نفوسهم الشريفة متوقف في تأثيره على الإذن"[95]. وكأنّه رحمه الله قد استفاد من الآية المباركة أنّها عندما علّقت إقدام النبي ﷺ على الإتيان بالآية المعجزة على الإذن الإلهي له بذلك، فهذا يعني أنّه قادرٌ في نفسه على الإتيان بآية، ولكن لا يحق له الإتيان بها، إلا بعد أن يأذن له الله تعالى بذلك.

ويلاحظ عليه: أنّ الآية المذكورة لا نرى فيها دلالة على أنّ للنفس الإنسانية هذه القوة التأثيرية القادرة على خرق القوانين، غايته أنه يتوقف إعمالها على الإذن الإلهي، لأنّه لو قبلنا بدلالتها على كون صدور الآية عنه ناشئاً عن قدرة لديه، وذلك بلحاظ أنّ الآية نسبت الفعل إليه "أن يأتي"، فلا

(94) **الميزان**، ج1، ص80.

(95) **المصدر نفسه، ص79-80.**

نقبل بدلالتها على شموليّة هذه القدرة، وذلك لأنّ محط النظر في الآية إلى أنّ الرسول ﷺ لا يستخدم القدرة على الإتيان بالآيات الإعجازية إلا بعد أن يأذن الله له بذلك، أما أنّ هذه القدرة ناشئة عن قوة التأثير الذاتية والشاملة لديه أو أنها قدرة جزئية ومعطاة له وفقاً لما تقتضيه مصلحة الرسالة، فهذا ما لا نظر للآية إليه، وإن شئت فقل: هي ساكتة عن بيان ذلك، بل قد يرجح الثاني، استناداً إلى أنّ العديد من الآيات الأخرى قد نفت أن يكون أمر الآيات عند الرسول، أو أن يكون للبشر قدرة على ذلك، ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَّسُولًا﴾ [الإسرَاء: 93]، ما يعني أنّ الآيات الإعجازية هي بيد الله تعالى لا بيد النبي ﷺ، فلو كانت نفسه قادرة على فعل الخوارق فما الموجب لنفي ذلك في العديد من الآيات؟!

أما المقدمة الثانية، فهي مما نقله الشيخ محمد الريشهري عن السيد الطباطبائي، قال الريشهري: "النبوة تعرض منهاجاً لتكامل الإنسان، والتكامل الذي يناله الإنسان بتطبيقه هذا المنهاج حقيقة تمنحه طاقة وقدرة معنوية يغدو معها قادراً على التصرف في عالم الوجود، بما يناسب قدرته وطاقته. من هنا تسمى هذه الحقيقة وهذه القدرة "ولاية تكوينية" أو "ولاية معنوية". وكلّما ازدادت فاعلية ثمرات النبوة في حياة الإنسان ازدادت درجات ولايته التكوينية حتى يصل إلى درجة "الولاية الإلهية الكلية" أي: درجة الإنسان الكامل"[96].

وأضاف الريشهري أن للولاية عند الطباطبائي[97] خمسَ درجات كلها مرتبطة بقدرة النفس وقربها من الله تعالى، والدرجات هي:

الدرجة الأولى: "السيطرة على النفس: يكسب الإنسان في هذه الدرجة من التكامل قوة أمام رغباته النفسانية والحيوانية، فيتغلب على نفسه الأمارة،

(96) **القيادة في الإسلام**، ص74.

(97) **خلافت وولايت**: مجلة حسينية الإرشاد، سنة 1390هـ نقلا عن مجلة "مكتب تشيع"، العدد 2 / 172 - 180، بقلم الأستاذ العلامة الطباطبائي.

ويسخر ميوله النفسيّة، ويمسك بزمام حكومته على نفسه، ويصبح في آخر المطاف قائدا كفوء في نطاق وجوده. وآية الوصول إلى هذه الدرجة من التكامل هي البصيرة. أي: يصبح الإنسان ذا بصيرة نتيجة السيطرة على ميوله ورغباته النفسية، تلك السيطرة التي سماها القرآن الكريم : التقوى. وحينئذ يستطيع في ضوئها أن يرى الحقائق العقلية كما هي عليه، وأن يميز الحق من الباطل. قال تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّكُمۡ فُرۡقَانٗا﴾ [الأنفال: 29]، ووعد سبحانه عباده الذين يجاهدون في سبيله بقوله : ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ﴾ [العنكبوت: 69].

الدرجة الثانية: "التغلب على الخيال: قوة الوهم والخيال من أعجب القوى البشرية الخارجة عن إرادة الإنسان، بل المسيطرة عليه، من هنا قلما يستطيع الإنسان أن يركز على موضوع معين، مثلاً عند الصلاة تتقاذفه هذه القوة وتميل به يميناً وشمالاً، فلا يحضر قلبه فيها حضورا تاماً. ويتغلب الإنسان على هذه القوة - في الدرجة الثانية من تكامله - بواسطة الولاية التكوينية، بعد ذلك كلما اشتاقت الروح إلى العروج نحو معشوقها الحقيقي على أساس فطرتها الإلهية تفقد قوة الخيال قدرتها على العمل، فلا يسعها أن تحول دون عروج العاشق..." .

الدرجة الثالثة: "القدرة على القيام بعمل دون الاستعانة بوسيلة مادية: يتمتع الإنسان في الدرجة الثالثة من التكامل بقدرة تمكنه من القيام بأعمال معينة دون الحاجة إلى الوسائل والآلات المادية. أي: تستغني الروح عن أجهزة الجسم في بعض نشاطاتها. على سبيل المثال، يستطيع الإنسان أن يرى الأشياء من غير استعانة بالعين، ويستطيع أن يسمع من غير استعانة بالأذن، أو من غير أن يكون حاضراً حضوراً مادياً، ويتحقق هذا الاستغناء لعدد من اللحظات حيناً، ولعدد من المرات حيناً آخر، وعلى الدوام حينا ثالثاً، وهو ما يعرف بالتجرد" .

الدرجة الرابعة: "السيطرة التامة على الجسم: يسيطر الإنسان على جسمه

سيطرة تامة في الدرجة الرابعة من تكامله. أي: يخضع الجسم لإرادة الإنسان من كل الجهات بحيث يفعل الإنسان الخوارق في حيز جسمه".

الدرجة الخامسة: "السيطرة على الكون: في أعلى درجة من درجات التكامل وفي خامس مرتبة من مراتب الولاية التكوينية يتمتع الإنسان بقدرة تجعله يتصرف في الكون ويفعل ما يشاء، مضافاً إلى سيطرته التامة على نطاق وجوده الشخصي. جاء في الحديث النبوي الشريف: أنّ أهل الجنة عندما يدخلونها يؤمر ملك أن يناولهم كتاباً من عند الله، فيدخل عليهم بعد أن يستأذن ويسلم عليهم، فيناولهم الكتاب، وفيه: "من الحي القيوم الذي لا يموت إلى الحي القيوم الذي لا يموت. أما بعد فإني أقول للشيء: كن فيكون، وقد جعلتك اليوم تقول للشيء: كن فيكون". قال ﷺ: "فلا يقول أحد من أهل الجنة للشيء: كن إلا ويكون". والإنسان الكامل يتمتع بتلك القدرة في هذا العالم، كما يتمتع أهل الجنة في جنتهم. روي أن الله تعالى يخاطب الإنسان قائلاً: "يا ابن آدم، أنا حي لا أموت، أطعني فيما أمرتك حتى أجعلك حياً لا تموت. يا ابن آدم، أنا أقول للشيء: كن فيكون، أطعني فيما أمرتك أجعلك تقول للشيء: كن فيكون". ومن هذا السنخ معجزات الأنبياء والأولياء الصالحين وكراماتهم. فقد وهبهم الله قدرة وإرادة يستطيعون من خلالهما التصرف في الكون بإذن الله، فيقلبون العصا حية تسعى، ويبرئون الأكمه، ويحيون الميت، وهذه القدرة هي نتيجة الائتمار بأمر الله، وطي صراط التقرب بالحق، واقتراب الإنسان من مركز القدرة في الكون"[98].

وهذه النظرية قد أوضحها الطباطبائي في تفسير الميزان أيضاً[99]، بنحو مفصل، معتبراً أن "الإرادة إذا شفعت باليقين والإيمان الشديد والإذعان الجازم تفعل أفعالاً لا يقدر عليها الإنسان المتعارف، ولا أنّ الأسباب العادية

(98) **القيادة في الإسلام**، ص74 - 77.
(99) **تفسير الميزان**، ج6، ص178 - 188.

يسعها أن تهدي إلى ذلك"[100]، ومؤكداً على "أن هذه الأمور جميعاً تتوقف في وقوعها على نوع من انصراف النفس عن الاشتغال بالأمور الخارجة عنها - وخاصة اللذائذ الجسمانية - وانعطافها إلى نفسها"[101].

وقفة مع دليل هذا الاتجاه

لا كلام لنا فعلياً في الدرجتين الأولى والثانية، أمّا ما ذكره في الدرجة الثالثة من انخلاع الروح عن الجسد[102]، وكذا ما بعدها فهو محلُّ إشكال وكلام، ويعنينا فعلاً التركيز على ما ذكر في الدرجة الخامسة والتي هي مورد البحث، وأقل ما يقال في التعليق على ما ذكر في هذه الدرجة أنه مجرد دعوى ويحتاج إلى دليل إثباتي. وما قد يذكر من دليل لأصحاب هذا الاتجاه هو أحد وجهين:

الوجه الأول: التجربة

أعني تجربة السالكين، حيث يُحكى أنّ بعض العارفين في ذروة رحلته السلوكية أصبح قادراً على فعل الخوارق، وذلك لأنّ الروح إذا تكاملت وسمت فإنها لا تنفلت من قيود الجسد فحسب، بل تتمتع بقدرة استثنائية تمكّنها من التصرف في الكون، كما ذكر الطباطبائي في كلامه الآنف، وعلينا أن لا نستغرب هذا المعنى لمجرد عدم إحاطتنا به أو وصولنا إلى هذا المقام، قال الشيخ أبو علي ابن سينا (428هـ): "إذا بلغك أنّ عارفاً أطاق بقوته فعلاً أو تحريكاً أو حركة يخرج عن وسع مثله فلا تتلقه بكل ذلك الاستنكار، فلقد

---

(100) **تفسير الميزان**، ج6، ص181.

(101) **المصدر نفسه**.

(102) ويسمى بخلع الجسد، قال الميرداماد: "فالإنسان لا يعدّ من الحكماء ما لم تحصل له ملكة خلع البدن، حتّى يصير البدن بالنسبة إليه كقميص يلبسه تارة ويخلعه أُخرى"، **الرواشح السماوية**، ص63، وتحكى قصص كثيرة عن خلع العرفانيين للجسد، راجع: **الروح المجرد**، ص72، 183،

تجد إلى سببه سبيلاً في اعتبارك مذاهب الطبيعة"[103].

وقال: "ولعلك قد يبلغك من العارفين أخبار تكاد تأتي بقلب العادة فتبادر إلى التكذيب، وذلك مثل ما يقال إنّ عارفاً استسقى للناس فسقوا، أو استشفى لهم فشفوا، أو دعا عليهم فخسف بهم وزلزلوا أو هلكوا بوجه آخر ودعا لهم فصرف عنهم الوباء والموتان والسيل والطوفان، أو خشع لبعضهم سبع، أو لم ينفر عنهم طائر أو مثل ذلك مما لا تؤخذ في طريق الممتنع الصريح، فتوقف ولا تعجل فإنّ لأمثال هذه أسباباً في أسرار الطبيعة"[104].

وقال الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء: "ولو أنّ البدن المثالي بما فيه من الروح تكاملت ملكاته وتعالت روحياته لغلبت قوته على هذا البدن العنصري وسار أو طار به حيث شاء، كما ربما ينقل مثل ذلك عن بعض المرتاضين من العرفاء الواصلين، وقد قيل لبعضهم: إنه روي: أن عيسى عليه السلام مشى على الماء، فقال[105]: لو كمل يقينه لمشى على الهواء"[106].

أقول: سنعمل بنصيحة ابن سينا في عدم تلقي هذه الدعوى بالإنكار والرفض، ولكن لا يسعنا تلقيها بالتصديق والاعتقاد، بل سنضعها - كما تنص نصيحته الأخرى[107] - في بقعة الإمكان، إلى أن ينهض بإثباتها أو نفيها ساطع البرهان.

---

(103) **الإشارات والتنبيهات**، ص373.

(104) المصدر نفسه، ص387.

(105) وسيأتي نسبة الفقرة الأخيرة إلى رسول الله صلى الله عليه وآله.

(106) **الفردوس الأعلى**، ص249.

(107) قال: "إياك أن يكون تكيسك وتبرؤك عن العامة هو أن تنبري منكراً لكل شيء فذلك طيش وعجز، وليس الخرق في تكذيبك ما لم يستبن لك بعد جليته دون الخرق في تصديقك ما لم تقم بين يديك بينته، بل عليك الاعتصام بحبل التوقف، وإن أزعجك استنكار ما يوعاه سمعك ما لم تتبرهن استحالته لك، فالصواب أن تسرح أمثال ذلك إلى بقعة الإمكان ما لم يذدك عنه قائم البرهان. واعلم أن في الطبيعة عجائب وللقوى العالية الفعالة والقوى السافلة المنفعلة اجتماعات على غرائب"، **الإشارات والتنبهات**، ص391.

ولكننا نقول: البرهان لا يثبت هذه الدعوى، والتجربة المدعاة لا تثبتها بعرضها العريض، وبيان ذلك: أنه لو صحت القصص التي تنقل في هذا المجال عن قدرات استثنائية لبعض الأشخاص، فيمكن تفسيرها على أساس أن التجربة الروحية في مرحلتها المتقدمة قد يكون لها تأثير كبير على صفاء النفس ولا سيما القوية[108] بما يمكّنها من السيطرة على بعض النفوس الأخرى الضعيفة، والقيام ببعض الأعمال الاستثنائية والخارقة للعادة. بيد أنّ هذا كله مما لا علاقة له بالولاية التكوينية المبحوث عنها والتي هي - حسب الفرض - مقام معنوي يصله أولياء الله تعالى، وإنما هو من النتائج الطبيعية للرياضة القائمة على بعض الأسس والمعتمدة على بعض الأسباب ولا علاقة للأمر بدين المرتاض ولا مقامه الرفيع عند الله تعالى، فبعض مرتاضي أهل الشرك من الهنود أو غيرهم قد يفعلون مثل ذلك، وهذا ما يعترف به الطباطبائي[109]، فهذه الأعمال مما يتساوى في القدرة عليها المؤمن والمشرك. هذا لو ثبت وصحّ وجود هذه القدرة لدى هؤلاء والتي تمكنهم من فعل كل ما يطلب منهم، فإن لدينا شكاً كبيراً في ذلك، بدليل عجزهم عندما يطلب منهم بعض الأفعال، من قتل عدو أو صد شرّه عن الأمة أو دفع غائلة وباء أو كارثة طبيعية ضر أو ما إلى ذلك.

---

(108) قال ابن سينا: ".. فلا تستنكرن أن يكون لبعض النفوس هذه القوة حتى تفعل في أجرام أخر ينفعل عنها انفعال بدنه ولا تستنكرن أن يتعدى من قواها الخاصة إلى قوى نفوس أخرى تفعل فيها لا سيما إذا كانت شحذت ملكتها بقهر قواها البدنية التي لها فتقهر شهوة أو غضباً أو خوفا من غيرها"، **الإشارات والتنبيهات**، ص388. ثم أشار في كلام آخر إلى أن هذه القوة في النفس إما أن تكون بحسب طبعها أو أنها مكتسبة، قال: "هذه القوة ربما كانت للنفس بحسب المزاج الأصلي لما يفيده من هيئة نفسانية تصير للنفس الشخصية تشخصها وقد تحصل لمزاج يحصل وقد تحصل بضرب من الكسب يجعل النفس كالمجردة لشدة الذكاء كما يحصل لأولياء الله الأبرار"، المصدر نفسه، ص389.

(109) **تفسير الميزان**، ج6، ص182.

الوجه الثاني: الأخبار

هناك أربعة أخبار قد يستدل بها على المدعى، وبعضها ربما يصلح دليلاً لإثبات الولاية التكوينية نفسها، وليس فقط إثبات المنشأ العرفاني، ونحن سنذكرها هنا مع مناقشتها، ما يغني عن إعادة بحثها فيما يأتي في المحور الثاني، وهذه هي الأخبار:

الخبر الأول: "أطعني تكن مثلي أقول للشيء: كن فيكون، وتقول له: كن فيكون".

ولنا تعليقان على هذا الحديث:

أولاً: الحديث مصدراً وسنداً

لم نجد لهذا الحديث أصلاً في المصادر الحديثية لدى الفريقين، ولم يذكر المستدلون به من أين أخذوه، وإنما عثرنا عليه في بعض الكتب المتأخرة التي لا قيمة علمية لها في مجال الحديث، ونشير إلى أقدم كتابين أوردا هذا النص ولو بتفاوت بسيط:

الأول: كتاب مشارق أنوار اليقين، للحافظ رجب البرسي من علماء القرن التاسع، قال: "هذا ما ورد في الحديث القدسي عن الرب العلي أنه يقول: عبدي أطعني أجعلك مثلي: أنا حي لا أموت، أجعلك حياً لا تموت، أنا غني لا أفتقر أجعلك غنياً لا تفتقر، أنا مهما أشأ يكن أجعلك مهما تشأ يكن"، وأضاف: "ومنه (من الحديث القدسي): "أنّ لله عباداً أطاعوه فيما أراد فأطاعهم فيما أرادوا يقولون للشيء كن فيكون"[110].

(110) **مشارق أنوار اليقين**، ص100. وقد نقل عنه الشيخ الحر العاملي في **الجواهر السنية**، ص361، مع أنّ له موقفاً من كتاب البرسي المشار إليه، وقد أوضحنا ذلك في كتاب **الشيعة والغلو**، وقلنا هناك إنه رفض النقل منه في موسوعته الشهيرة "وسائل الشيعة"، فراجع. قد لاحظنا أيضاً أن العلامة المجلسي لم ينقل هذا الحديث في موسوعته "**بحار الأنوار**".

وطبيعي أن هذا المصدر لا يعول عليه كما أوضحنا ذلك في كتاب الشيعة والغلو، ولا سيما أنّ الحديث مرسل، هذا عند الشيعة، وأما في الإطار السني، فقد أجاب عدد من شيوخ المدرسة السلفيّة عن سؤال موجه إليهم بشأن هذا الحديث، فقالوا: "هذا الحديث لم نعثر عليه في شيء من كتب السنة.."[111].

الثاني: الفتوحات المكية لابن عربي، عن النبي ﷺ، وجاء فيه أنّ ملكاً يأتي أهل الجنة حاملاً إليهم كتاباً من الله تعالى، وفيه: "من الحي القيوم الذي لا يموت إلى الحي القيوم الذي لا يموت، أما بعد فإني أقول للشيء كن فيكون، وقد جعلتك تقول للشيء كن فيكون، فقال ﷺ: فلا يقول أحد من أهل الجنة للشيء كن إلا ويكون"[112].

وطبيعي أنّ كتاب الفتوحات ليس كتاباً حديثياً فلا يمكننا التعويل على أحاديثه التي لا نجد لها مصدراً، بالأخص أنه قد أورد الحديث مرسلاً، وقد أشرنا في بعض كتبنا[113] إلى وجود ظاهرة في كتب العرفان والتصوف ونحوها وهي اشتمالها على أحاديث لا أصل لها.

ثم إنّ الحديث قد تردد بعد ذلك في كلمات الفلاسفة والعرفاء[114]، وهذا الانتشار ليس بذي قيمة، فقد وثق القوم بأمثال ابن عربي والبرسي فنقلوا عنهما.

---

(111) **فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء**، ج4، ص372.

(112) **الفتوحات المكية**، ج3، ص295.

(113) انظر: **الشيعة والغلو**، ص180.

(114) **الحكمة المتعالية**، ج8، ص10، وج9، ص140، **وشرح الأسماء الحسنى** للملا هادي السبزواري، ج2، ص80، **ومصباح الهداية إلى الخلافة والولاية**، للإمام الخميني، ص53.

ثانياً: الإشكال على مضمون الحديث

ثم إنه لو تجاوزنا معضلة وهن الحديث من حيث المصدر والسند، فإنّ مضمونه - طبقاً لما جاء في رواية البرسي - مثار إشكال، ولا مجال للأخذ به على ظاهره، لمنافاته للقرآن الكريم، ولما قام عليه البرهان، عنيت بذلك ضمانه للعبد المطيع أن يصبح مماثلاً لله تعالى في الغنى، وهذا مخالف لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [فَاطِر: 15]، مما دلّ على ملازمة الفقر للإنسان، وكذلك ضمانه - أي الحديث - انتفاء الموت عن العبد ومماثلته لله تعالى في الحياة الدائمة، وهذا مخالف لقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ [الزُّمَر: 30].

نعم يمكن تصحيح ما تضمنه الحديث بافتراض أنه غير ناظر إلى عالم الدنيا بل إلى عالم الآخرة، كما تنبه إليه بعض العلماء الأجلاء[115]. وهذا الحمل ينسجم بوضوح مع حديث الفتوحات المكية، فإنه صريح في النظر إلى عالم الآخرة وأهل الجنة. وكذلك حديث "مشارق أنوار اليقين" فإنّ سياقه يشهد بالنظر إلى عالم الآخرة، حيث إنّ المتأمل في الحديث يجده قد جعل المماثلة[116] بين الله والعبد في حال إطاعته لمولاه في ثلاثة أمور: أولها: "أنا حي لا أموت، أجعلك حياً لا تموت"، وثانيها: "أنا غني لا أفتقر

(115) قال الشيخ محمد جواد مغنية: "كنت من قبل في شكٍ من حديثين ترددا كثيراً على سمعي، أولهما هذا الحديث القدسي: "يا عبدي أطعني تكن مثلي تقل للشيء كن فيكون". وثانيهما هذا الحديث النبوي: "إنّ للّه عبادا إذا أرادوا أراد". شككت في سند هذين الحديثين، لأني لم أجد لهما أي أثر في هذه الحياة.. ثم أدركت، وأنا أفسر آي الذكر الحكيم أن موضوع الحديثين الآخرة لا الدنيا، فزال الشك، وأيقنت أنّ كلا من الحديث القدسي والنبوي هو تفسير وبيان لقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فِى رَوْضَٰتِ ٱلْجَنَّٰتِ ۖ لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ۚ﴾ [الشّورىٰ: 22] ونحوه من الآيات"، **التفسير الكاشف**، ج 6، ص521.

(116) طبيعي أن المماثلة ليست في الذات، فمماثلة الذات الإلهية مستحيلة، وإنما هي مماثلة له في بعض صفاته.

أجعلك غنياً لا تفتقر"، وثالثها: "أنا مهما أشأ يكن أجعلك مهما تشأ يكن"، ومن الواضح أن المماثلة في الأولين لا تفهم ولا تعقل إلا بلحاظ عالم الآخرة، فالآخرة هي دار الحياة التي لا موت فيها للعباد، أما الدنيا فهي دار كُتِب على أهلها الموت والفناء، والآخرة هي دار الغنى التي لا فقر فيها، وأمّا الدنيا فهي دار الفقر والفقراء، وإذا كان الموضعان المذكوران ناظرين إلى عالم الآخرة فيكون الحال في الموضع الثالث كذلك، أي ناظراً إلى الدار الآخرة، حيث إنّه في تلك الدار يتحقق مطلوب العبد ومراده، فما أحبه كان، والمماثلة مع الله تعالى في هذا الجانب معقولة.

وثمة اعتراض آخر سجله البعض على الحديث، وهو أنّ "معناه يدلّ على أنه موضوع، إذ أنه يُنزِّل العبد المخلوق الضعيف منزلة الخالق القوي سبحانه، أو يجعله شريكاً له، تعالى الله عن أن يكون له شريك في ملكه، واعتقاده شرك وكفر؛ لأنّ الله سبحانه هو الذي يقول للشيء كن، فيكون، كما في قوله عز وجل: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: 82]"[117].

ولكن هذا الاعتراض يمكن دفعه بأنّ الله تعالى إذا أراد تنزيل العبد منزلته تعالى في بعض القدرات فلا يمنعه مانع من ذلك، فهو صاحب الولاية وله الملك، ومن تجليات قدرته ومقتضيات توحيده الإقرار أن له أن يمنح عبداً من عبيده بعض قدراته.

الخبر الثاني: روي أنه قيل لرسول الله ﷺ "أنّ عيسى عليه السلام كان يمشي على الماء فقال ﷺ: لو زاد يقينه لمشى على الهواء"[118]. قال السيد الطباطبائي: إنّ الحديث "يومئ إلى أنّ الامر يدور مدار اليقين بالله سبحانه

(117) **فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء**، ج4، ص372.

(118) **مصباح الشريعة ومفتاح الحقيقة**، ص177. أورده في باب اليقين، وعنه **بحار الأنوار**، ج67، ص179.

وإمحاء الأسباب الكونية عن الاستقلال في التأثير، فإلى أي مبلغ بلغ ركون الانسان إلى القدرة المطلقة الإلهية انقادت له الأشياء على قدره"[119]، واعتبر الشهيد مطهري الخبر المذكور أحد الشواهد النقلية على "أن بمقدور الإنسان بعد أن يحصل على ذلك العلم والإيمان أن يفعل ما يريد.. فإذا ما حصلنا على هذا اليقين والإيمان وتوفرنا عليهما بطريقٍ ما وشئنا - ونحن الجالسين هنا - أن نقفز نحو الأعلى سيكون بمقدورنا ذلك حقاً، بيد أن المشكلة أن هذا الإيمان واليقين لا يتوفران فينا"[120]. باختصار: إن الحديث دل على أن قدرة التصرف في عالم التكوين لدى الإنسان تابعة لمستوى درجة اليقين لديه.

والحقيقة أن هذا الحديث من أقوى الأخبار دلالة على المدعى، بيد أنّه لا يصلح للإثبات، فهو واهٍ جداً لا لإرساله فحسب، بل لأنّ مصدره وهو كتاب "مصباح الشريعة" لا يُعوّل عليه، كما حققنا ذلك في كتاب **الشيعة والغلو**.

الخبر الثالث: ما رواه الصدوق بسند معتبر عن الصادق جعفر بن محمد (عليهما السلام): "ما ضعف بدن عما قويت عليه النية"[121].

قال السيد الطباطبائي: "أثرُ الرياضة أنْ تحصل للنفس حالة العلم بأنّ المطلوب مقدور لها، فإذا صحّت الرياضة وتمّت صارت بحيث لو أرادت المطلوب مطلقاً أو أراده على شرائط خاصة - كإحضار الروح للصبي غير المراهق في المرآة - حصل المطلوب"، ثم استدل بالحديث المذكور معتبراً أنّه "من أجمع القول في هذا الشأن"[122].

هذا ولكن الحديث - بحسب الظاهر - لا علاقة له بالاقتدار التكويني

---

(119) **تفسير الميزان**، ج6، ص187.

(120) وذكر الشهيد مطهري ذلك في سياق عرض نظرية أستاذه السيد الطباطبائي، **النبوة**، ص247.

(121) **من لا يحضره الفقيه**، ج4، ص400، **والأمالي**، ص408.

(122) **تفسير الميزان**، ج6، ص187.

الخارق للقوانين والعادات، فهو منصرف عن ذلك، وناظر إلى الأعمال الروحيّة أو الفكريّة أو الجسمانيّة مما يكون للإنسان قدرة عليها، فضعفه عن الإتيان بهذه الأعمال مرده إلى ضعف نيته وعزيمته، باختصار: إنّ الأعمال مهما كانت شاقة وعسيرة لكن من الممكن للإنسان بالعزيمة والتصميم أن يأتي بها، وإنما الذي يعجزه عنها هو وهن عزيمته، بسبب الكسل أو التراخي وما إلى ذلك، قال الفيض الكاشاني: "معنى الحديث إن من عزم على عمل من الأعمال وأقبل عليه بتمام همته وكنه عزيمته من غير توان ولا فتور قوى اللّه بدنه على الإتيان به على سهولة ويسر وأعانه عليه وإن كان مما شق عليه لولا تلك العزيمة"[123].

الخبر الربع: ما روي عن النبي ﷺ: "إنما الأعمال بالنيات". وقد استدل به العلامة الطباطبائي في المقام، معتبراً أنه من الأخبار المتواترة[124]، ومراده "أن أي فعل يتوفر الإنسان على نيته فهو يتوفر أيضاً على القدرة على ذلك الفعل"[125].

ويلاحظ عليه: إنّ دعوى تواتر الخبر محل إشكال بل منع[126]، بل إن

---

(123) **الوافي**، ج4، ص371.

(124) **تفسير الميزان**، ج6، ص187.

(125) كما ذكر ذلك الشهيد مطهري في تقريب كلام الطباطبائي وكيفية استدلاله بالحديث المذكور، انظر: **النبوة**، ص248.

(126) لم نجد الخبر في مصادر الشيعة إلا عند الشيخ الطوسي، فقد رواه مرسلاً في **تهذيب الأحكام**، ج1، ص83، وج 4، ص186. ورواه مسنداً في **الأمالي**، ص618، لكنّ سنده ضعيف، وكذلك رواه المفيد مرسلاً، في **الفصول المختارة**، ص191، نعم هو مروي عند السنة مسنداً في بعض صحاحهم، انظر: **صحيح البخاري**، ج1، ص2، و**سنن ابن ماجة**، ج2، ص1413، و**سنن أبي داوود**، ج1، ص490، وسنده عندهم يلتقي في عدد من الرواة، وعليه فمن أين تصح دعوى التواتر؟! وقد نفى تواتره بعض أعلام السنة، قال الشيخ الكتاني: تعليقاً على الحديث: "جعله بعضهم مثالاً للمتواتر ورده ابن الصلاح في مقدمة علوم الحديث له فقال: وحديث الأعمال بالنيات ليس من ذلك السبيل أي سبيل المتواتر وأن نقله عدد المتواتر وزيادة لأن ذلك طرأ عليه في

صحته محل إشكال، نعم قد يحصل الوثوق بصدوره بسبب تضافر نقله، وروايته من طرق الفريقين، واعتضاده بغيره، لكن بصرف النظر عن ذلك، فإنّ الحديث حتى لو ثبت تواتره، فلا يصح الاستدلال به في المقام، لأنه لا علاقة له بمحل الكلام، بل هو غريب عن ذلك، ولا سيما بقرينة ما جاء في تتمته، من قوله ﷺ: "وإنما لكل امرئ، ما نوى، فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو إلى امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه"، كما جاء في صحيح البخاري[127]، أو قوله ﷺ: "ولكل امرئ ما نوى، فمن غزا ابتغاء ما عند الله، فقد وقع أجره على الله، ومن غزا يريد عرض الدنيا أو نوى عقالاً لم يكن له إلا ما نوى"، كما جاء في الأمالي للطوسي[128]. إنّ هذه التتمة توضح بشكل لا لبس فيه أن نظر الحديث إلى بيان مسألة مهمة، وهي توقف قبول الأعمال على نية الإخلاص لله تعالى، ولا نظر له لا من قريب ولا من بعيد إلى أن الإنسان يتسنى له القيام بأي عمل إذا كانت لديه نيّة وعزيمة.

والإنصاف أنّ استشهاد السيد الطباطبائي بهذا الحديث وما سبقه في المقام لا يخلو من غرابة.

وسط إسناده ولم يوجد في أوائله على ما سبق ذكره اه. وفي التقريب للنووي ما نصه وحديث من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار متواتر لا حديث إنما الأعمال بالنيات اه. أي فليس بمتواتر لأن شرطه وجود عدة التواتر في جميع طبقاته بأن يرويه جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب عن جمع كذلك إلى أن ينتهي إلى المخبر عنه صلى الله عليه وسلم وليس ذلك بموجود هنا إلا أن يراد التواتر المعنوي فيصح لأنه متواتر معنى لكونه ورد في طلب النية في العمل أحاديث كثيرة كما يأتي، وقال المنذري في الترغيب زعم بعض المتأخرين أن هذا الحديث بلغ مبلغ التواتر وليس كذلك"، **نظم المتناثر من الحديث المتواتر**، ص25.

(127) **صحيح البخاري**، ج1، ص2.

(128) **الأمالي**، ص618.

المنشأ الثالث: كونهم العلّة الغائية[129]

يذكر العلماء أن النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام هم العلة الغائية للخلق والإفاضة، وهذا المقام يجعلهم في رتبة من لأجله الوجود. بينما كونهم مجاري الفيض يجعلهم في رتبة من به الوجود، ويظهر من بعض الكلمات الربط بين هذا المقام (عليتهم الغائية) وبين مقام الولاية التكوينية، إما بجعل هذا المقام دليلاً على الولاية التكوينية، على اعتبار أن من خُلق الكون لأجله من غير المعقول أن لا يكون له الولاية على الكائنات، أو بجعله منشأً لها، وأقصد بالمنشأ هنا المبرر للأمر، فإذا كانوا عليهم السلام علة غائية للخلق، فهذا ما يبرر ولايتهم التكوينية على المخلوقات.

وقد آثرنا بحثه هنا في عداد المناشئ، مع أن بالإمكان بحثه في عداد الأدلة، وعلى كل حال، فإننا هنا سنرى ما إذا كان هذا الأمر يصلح دليلاً على الولاية التكوينية، كما سنرى إن كان يصلح مبرراً ومنشأً لها.

---

(129) العلل أربعة، وهي: العلة الفاعلية والمادية والصورية والغائية، وبالنسبة لعالم التكوين فإنّ علته الفاعلية منحصرة بالله تعالى، ومن زعم أن النبي ﷺ أو الأئمة عليهم السلام هم الخالق والفاعل لهذا الكون فهو من أوضح الغلاة"، **دراسات في ولاية الفقيه**، ج1، ص76، وقد سئل بعض الفقهاء: «هل يجوز الاعتقاد بأنّ النبي والأئمة المعصومين عليهم السلام هم العلة الفاعلية والمادية والصورية والغائية لجميع الخلائق؟ وهل يجوز إطلاق هذه الألفاظ عليهم؟ وما حكم من يعتقد بذلك؟ فأجاب:

1 - هم الوسائط في الفيض للمتوسلين بهم كما قال الله تعالى ﴿وَٱبۡتَغُوٓاْ إِلَيۡهِ ٱلۡوَسِيلَةَ﴾، وهم العلة الغائية بما أنّهم في أعلى درجات العبادة الّتي هي غاية الخلقة، كما قال الله تعالى ﴿وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ﴾.

2 - إطلاق جميع هذه الألفاظ غير صحيح والصحيح إطلاق ما ذكرنا.

3 - من يعتقد بذلك يدخل في قسم الغلاة، والله العالم" **صراط النجاة**، ج5، ص292. وفي إجابة على سؤال آخر عن هذا الاعتقاد، قال: "إن خلق الدنيا ومن فيها، وكذا خلق الآخرة، ومن فيها، وما فيها كله من فعل الله عز وجل ومشيئته" لكنه أقر بأنهم "علة غائية لخلق العباد"، المصدر نفسه، ج3، ص437.

نعم ذهبت بعض الفرق (الشيخية) إلى أن الأئمة عليهم السلام هم العلل الأربع، راجع الملحق في آخر الكتاب الشيعة والغلو.

1 - هل يصلح هذا المقام دليلاً على الولاية التكوينية؟

ويظهر من بعض الأعلام جعل هذا المقام أعني عليتهم الغائية دليلاً على ولايتهم التكوينية يقول السيد الخوئي: "فالظاهر أنّه لا شبهة في ولايتهم على المخلوق بأجمعهم، كما يظهر من الأخبار، لكونهم واسطة في الإيجاد، وبهم الوجود، وهم السبب في الخلق، إذ لولاهم لما خلق الناس كلهم، وإنما خلقوا لأجلهم، وبهم وجودهم، وهم الواسطة في الإفاضة، بل لهم الولاية التكوينية لما دون الخالق. فهذه الولاية نحو ولاية الله تعالى على الخلق ولاية إيجادية، وإن كانت هي ضعيفة بالنسبة إلى ولاية الله تعالى على الخلق"[130].

وكلامه أقرب إلى الاستدلال على الولاية التكوينية منه إلى تفسيرها وتعريفها، وهو يستدل عليها بمجموع أمرين: أحدهما: أنهم وسائط الفيض، وهذا ما أسلفنا الحديث عنه في التفسير السابق، والثاني: أنهم غاية الخلق. فلولاهم لما وجد الخلق، ولولا بقاؤهم لما بقي، وذلك لأن "مقتضى قاعدة العلية والمعلولية عدم بقاء سائر الأكوان بفرض عدم بقاء الغاية المقصودة من وجودها، ولذا ورد في غير واحد من الأخبار: أنّ الأرض لو بقيت بلا إمام لساخت، أي لانخسفت"[131]، ونحوه كلام غيره[132].

وملاحظتنا هنا: أنه لا وجه للاستدلال بما دل على كونهم العلة الغائية، لإثبات ولايتهم التكوينية، تماما كما لم يصح الاستدلال عليها بوساطتهم في

---

(130) **مصباح الفقاهة**، ج3، ص279.

(131) **نهاية الدراية في شرح الكفاية**، ج2، ص386.

(132) وقال الشيخ منتظري: "إنّ النبي ﷺ والأئمة الطاهرين عليهم السلام خلاصة العالم وثمرته في قوس الصعود وعلّته الغائية. والعلة الغائية إحدى العلل. فمثل عالم الطبيعة بمراحله كمثل أشجار مثمرة غرسها غارسها وسقاها وربّاها لتثمر له أثماراً حلوة جيّدة. فالثمرة العالية غاية وجود الشجرة ومن عللها. فالنبي الأكرم والأئمة المعصومون ثمرة العالم في قوس الصعود وغايته، وان كان غاية الغايات هو اللّه تعالى بذاته المقدسة، كما حقق في محله" **دراسات في ولاية الفقيه**، ج1، ص76.

الفيض، فهذا مقام وذاك مقام آخر، ودليل أحدهما لا يصلح مستنداً للآخر. يقول السيد كاظم الحائري تعليقاً على الخبرين الآتيين ونظائرهما من الأخبار الدالة على خلق الكون لأجلهم عليهم السلام بأنّ المعنى الذي يستفاد منها لا علاقة له بالولاية التكوينية، "فافتراض أنّهم - سلام الله عليهم - هم الذين يباشرون العمل الذي يفترض مباشرته من قبل الله تبارك وتعالى شيء، وافتراض أن الله تعالى هو الذي يديم العالم ويدير الأمور ببركتهم - سلام الله عليهم - شيء آخر، وهذه الروايات إنما دلّت على المفهوم الثاني ولم تدل على المفهوم الأول، فالاستدلال بها على مبدأ الولاية التكوينية بالمعنى الأول خلط بين المفهومين[133].

ثمّ إنه وفي حين يظهر من كلمات جمع من الأعلام ثبوت هذا المقام لهم عليهم السلام، أعني كونهم علة غائية للخلق، فإنّ الذي يظهر من السيد المرتضى أنه ينكر أن يكون أحد من الإمامية قال بذلك، وإنما قال به الغلاة، قال: "فأما ما حكاه (يقصد القاضي عبد الجبار) عن بعضهم من أنه "لولا الإمام لما قامت السماوات والأرض ولا صح من العبد الفعل"، فليس نعرفه قولاً لأحد من الإمامية تقدم ولا تأخر"[134]. ثم يقول، نعم، هذا قول لبعض الغلاة، ولا ينبغي للعالم أن يلصق بالشيعة قولاً لغيرهم، "فإنّ فضلاء أهل العلم يرغبون عن أن يحكوا عن أهل المذاهب إلا ما يعترفون به، وهو موجود في كتبهم الظاهرة المشهورة"[135]. ومن المحتمل أن يكون نظر المرتضى إلى نفي كونهم عليهم السلام مما به الوجود لا ما لأجله الوجود.

2 - وقفة مع دليل هذا المقام

ثم بصرف النظر عما تقدم، فهل يتم الدليل على علتهم الغائية؟

---

(133) **الإمامة وقيادة المجتمع**، ص153.

(134) **الشافي في الإمامة**، ج1، ص42.

(135) **المصدر نفسه**.

إنه يمكن أن يستدل لإثبات هذا المعنى:

أولاً: بما ورد في الأخبار، ويمكن ذكر خبرين في هذا المجال:

الخبر الأول: وهو حديث: "لولا الحجة لساخت الأرض بأهلها"، واستدل به غير واحد من الأعلام[136].

وقد يدعى تواتر هذا المعنى أو صحة الأخبار المتضمنة له، والواقع أن الخبر مروي في عدة مصادر، وقد عقد الكليني في الكافي باباً خاصاً تحت عنوان: " بَابُ أَنَّ الأَرْضَ لَا تَخْلُو مِنْ حُجَّةٍ"[137]، وروى فيه ثلاثة عشر حديثاً، تضمّنت ثلاثة أحاديث منها[138] التعبير المذكور أعلاه، وهو "لو بقيت دون حجة لساخت"، وتضمن حديث رابع تعبير: "لَمَاجَتْ بِأَهْلِهَا كَمَا يَمُوجُ الْبَحْرُ بِأَهْلِهِ"[139]، وهذه الأحاديث الأربعة ضعيفة السند، وقد لاحظنا وجود تعبير "لساخت" في روايات أخرى في غير الكافي[140] وهي لا تصح سنداً أيضاً. وأمّا بقية الأحاديث التي رويت في الباب المذكور من الكافي فهي تنصُّ على عدم بقاء الأرض بدون حجة، ومعظمها محتفّة بقرائن تفسر سرَّ عدم بقائها بتفسير مغاير لما تضمنته الأحاديث المذكورة، والتفسير هو إمّا أنّ الحجة أو الإمام هو سبب هداية الناس، "إِمَامٌ يُهْتَدَى بِه إِلَى اللَّه"[141]، أو أنه الذي يفرِّق بين الحق والباطل، "لَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يُعْرَفِ الْحَقُّ مِنَ

---

(136) منهم الأصفهاني، **نهاية الدراية**، ج2، ص386 - 387. ومنهم السيد الخوئي، **مصباح الفقاهة**، ج3، ص279. والشيخ السبحاني في **كليات في علم الرجال**، ص421، والسيد الحائري في **الإمامة وقيادة المجتمع**، ص152 -153.

(137) **الكافي**، ج1، ص178.

(138) وهي الأحاديث: 10 و11، و13.

(139) كما جاء في الحديث الثاني عشر.

(140) هذا مروي عن غير واحد من الأئمة عليهم السلام، ورواه عن أبي جعفر عليه السلام في **دلائل الإمامة**، ص436، ورواه المجلسي عن الإمام الصادق عليه السلام، في خبر، راجع: **بحار الأنوار**، ج57، ص213.

(141) كما جاء في الخبر الثامن من الباب.

الْبَاطِلِ"[142]، أو أنه الذي "يُعَرِّفُ الْحَلَالَ والْحَرَامَ ويَدْعُو النَّاسَ إِلَى سَبِيلِ اللَّه"[143]، أو الذي يصحح الانحرافات الدينية "إِنْ زَادَ الْمُؤْمِنُونَ شَيْئاً رَدَّهُمْ وإِنْ نَقَصُوا شَيْئاً أَتَمَّه لَهُمْ"[144]، أو الذي ينهض بوظيفة العدل، فـ"إِنَّ اللَّه أَجَلُّ وأَعْظَمُ مِنْ أَنْ يَتْرُكَ الأَرْضَ بِغَيْرِ إِمَامٍ عَادِلٍ"[145]، وهذه التعابير المحتفة بالأخبار لا تعطي الحجة دوراً تكوينياً في الخلق والرزق أو نحو ذلك، كما لا يخفى، وإنما تعطيه وظيفة في الهداية وبسط العدل وما إلى ذلك، وربما تصلح قرينة لتعيين المراد بفعل "ساخت" في الأخبار الأخرى، بأن يراد منه المعنى المجازي، أي غاصت وغرقت بأهلها اجتماعياً وأخلاقياً واقتصادياً وسياسياً بسبب انتشار الظلم والضلال والباطل[146]، وهذا الحمل تساعد عليه عبارة "لَمَاجَتْ بِأَهْلِهَا كَمَا يَمُوجُ الْبَحْرُ بِأَهْلِه".

ونشير هنا إلى أنّ الأخبار التي تضمنت تعبير "لساخت" لو كانت صحيحة السند، فهي لا تدل على أنّهم وسائط الفيض، وإنما يظهر منها أنّ مرد ذلك إلى كونهم غاية الخلق وفق ما تمت الإشارة إليه، وهذا المعنى يمكن القبول به وفق تفسير آتٍ، ولا ينحصر وجهه بهذا الحديث لتواجهنا معضلة نهوضه لإثبات ذلك، وإنما يمكن توجيهه بطريقة أخرى نستقيها من القرآن الكريم.

---

(142) كما جاء في الحديث الخامس من الباب.

(143) كما جاء في الحديث الثالث من الباب.

(144) كما جاء في الحديث الثاني من الباب.

(145) كما جاء في الحديث السادس من الباب.

(146) وبعد أن ذكرنا هذا التفسير لاحظت أن بعض الأعلام قد تنبه له، يقول الشيخ أبو الحسن الشعراني: "أنكر السيد المرتضى ﷺ في الشافي أن يكون مذهب الإمامية زوال الأرض وهلاكها تكويناً أما قولهم: "لولا الحجة لساخت الأرض"، فإن ثبت صدوره من الإمام المعصوم كان المراد الفتنة والضلال وهلاك الناس بزوال الأمن والسعادة لأن عدم وجود الإمام العادل المتصرّف إما أن يكون بعدم وجود أمير مطلقاً وفساد ظاهر، وإما بوجود جائر أو جاهل وهو مثله"، انظر **حاشيته على شرح أصول الكافي**، للمازندراني، ج5، ص126.

الخبر الثاني: حديث "لولاك لما خلقت الأفلاك".

وقد أرسله غير واحد من الأعلام، ومنهم الشيخ محمد تقي المجلسي في روضة المتقين[147]، والفيض الكاشاني[148]، وغيرهما.

ويلاحظ عليه: إنّه حديث ضعيف السند، والظاهر أنّ مصدره سني، وقد رماه أهل السنة أنفسهم بالوضع[149]. أجل، صحح بعضهم معناه، قال الملا علي القاري: " لكن معناه صحيح، فقد روى الديلمي عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً: "أتاني جبريل فقال: يا محمد لولاك ما خلقت الجنة، ولولاك ما خلقت النار"، وفي رواية ابن عساكر لولاك ما خلقت الدنيا"[150].

3 - التفسير الأقرب لعلتهم الغائية

ويمكننا تقديم تفسير مقبول ويعضده الدليل لكونهم العلة الغائية، وخلاصته: أنّ الله تعالى إنما خلق بني الإنسان على هذه الأرض لغاية سامية، وهي إقامة المشروع الإلهي على وجه الأرض والمتمثل في بناء المجتمع الصالح وإعمار الأرض وصولاً إلى الحياة المعنوية التي تنتهي بالعروج إلى الله تعالى ولقائه في الحياة الأبدية، والإنسان بكل أفراده هو خليفة الله على الأرض وهو المعني بأن يعمل - باختياره وإرادته - للوصول إلى هذه الغاية، ولكنْ من المعلوم أنّه بحاجة إلى هداية تأخذ بيده وترشده، وقد هيّأ الله تعالى الأنبياء عليهم السلام وعلى رأسهم سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وكذا الأئمة من أهل البيت عليهم السلام ليكونوا الأدلاء على الله وسفن الهداية التي توصل الناس إلى تلك الغاية السامية، ولذا لن يتاح لهذا المشروع الإلهي أن يصل إلى غايته المنشودة إلا بفضل جهودهم عليهم السلام وتضحياتهم وبركتهم المعنوية، وعليه، يصح

---

(147) **روضة المتقين**، ج1، ص60.

(148) **الوافي**، ج1، ص51.

(149) **تذكرة الموضوعات**، ص86، **وكشف الخفاء**، ج2، ص164.

(150) **الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة**، ص288.

القول إنّ الإنسان الكامل هو غاية الخلق، كما قال سبحانه: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذّاريات: 56]، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البَقَرَة: 21]، ومعلوم أنهم عليهم السلام أكمل بني الإنسان طراً وخلاصة الخلق معرفةً بالله وورعاً وأرفعهم تقى وسمواً وفي الوقت عينه هم سفن الهداية وبجهودهم وإرشاداتهم يصل من يصل إلى كماله، ويعرف الحق من الباطل، ولذا صح أن يعبّر عنهم بأنهم غاية الخلق. ففي معتبرة أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَحَدِهِمَا عليهما السلام قَالَ: "إِنَّ اللَّه لَمْ يَدَعِ الأَرْضَ بِغَيْرِ عَالِمٍ ولَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يُعْرَفِ الْحَقُّ مِنَ الْبَاطِلِ"(151).

وغنيٌّ عن القول أنّ وجود غاية للخلق لا تعني حاجة لدى الخالق تعالى دفعته إلى ذلك، وإنما الغرض هو إفساح المجال أمام المخلوق ليسير في خط التكامل.

وختاماً أكرر القول: إنّ هذا المعنى الذي أشرنا إليه يدلّ على مقامهم الرفيع عند الحق جل وعلا حيث غدوا زبدة البشر في الكمالات الروحيّة والمعنوية، لكن ذلك لا يعطيهم ولاية، فأين الولاية في افتراض أن الكون خلق لأجلهم؟! إنّ كونهم علّة غائيّة، لا يتطابق ولا يتلازم ولا يتضمن كونهم أصحاب ولاية تكوينية، نعم، لو أريد التعبير عن هذا بذاك اصطلاحاً، (أي التعبير كونهم علة للخلق بالولاية التكوينيّة) فلا مشاحة في الاصطلاح مع أنه فيما يبدو تعبير واصطلاح غير موفق.

(151) **الكافي**، ج1، ص178.

المحور الثاني

الولاية التكوينية بين الإثبات والنفي

ذكرنا في مستهل بحث الولاية التكوينية أنّ التفسير الأقرب لها هو تفسيرها بسلطة تكوينية على عالم الإمكان، وفي هذا المحور سوف نتناول بالبحث والدراسة هذا التفسير. وهذه الولاية لها مستويان: الأول: الولاية المعنوية في طريق الهداية، والثاني: ولاية التصرف، وسوف نعتمد في تسميتهما تعبير: مستويي الولاية التكوينية، لأننا لا نجدهما تفسيرين متقابلين، إذ لا تنافي بينهما، فهما فرعان من ولاية التصرف على عالم الإمكان، غاية الأمر أنّ أحدهما خاص، والآخر عام، والبحث قد يقود للالتزام والاعتقاد بهما معاً، وقد يقود إلى الالتزام بالخاص فقط، كما لا يخفى بالتأمل فيهما.

المستوى الأول: الولاية المعنوية

المستوى الأول المطروح للولاية التكوينيّة يمكن تسميته بالولاية المعنوية، هذا مع أن بعضهم يستخدم مصطلح الولاية المعنوية بما يرادف الولاية التكوينية بتفسيراتها الأخرى[1]. وتوضيحاً للمقصود من الولاية المعنوية نقول: إنّ الهداية بنظر أصحاب هذا الاتجاه لا تنحصر بالهداية الظاهرية التي تعني قيام النبي ﷺ أو الإمام عليه السلام بدعوة الناس إلى الله تعالى وتبليغهم رسالته والأخذ بأيديهم إلى نور الهداية من خلال تعاليمه وإرشاداته وسلوكه، بل له بالإضافة إلى ذلك دور تكويني في تحقيق هذه الغاية، أعني هداية الناس.

---

(1) **القيادة في الإسلام**، للشيخ محمد الريشهري، ص74.

باختصار: إنّ النبي ﷺ أو الإمام عليه السلام ومن خلال اتصاله بالعالم العلوي يكون له سلطان معنوي في إيصال النفوس إلى كمالها المرجو. ومن الطبيعي أن يفترض أصحاب هذا الاتجاه أنّ هذا المستوى من الولاية على النفوس والضمائر لا يفقدها اختيارها، فيجعلها مكرهة تكويناً على سلوك طريق الهداية، فإنّ ذلك جبر باطل ومرفوض، بخلاف المستوى الثاني فإنّ الولاية فيه إذا ما تم إعمالها فلا يتخلف المراد فيه عن الإرادة.

أ - القائلون بهذا المستوى

وهذا الاتجاه قد تبناه العلامة الطباطبائي وتلامذته، يقول الطباطبائي: "فالإمام هادٍ يهدي بأمر ملكوتي يصاحبه، فالإمامة بحسب الباطن نحو ولايةٍ للناس في أعمالهم، وهدايتها إيصالها إياهم إلى المطلوب بأمر الله دون مجرد إراءة الطريق الذي هو شأن النبي والرسول، وكل مؤمن يهدي إلى الله سبحانه بالنصح والموعظة الحسنة"[2]. ويقول أيضاً: "إن الذي يصبح قائدا للأمة بأمر من الله تعالى، فهو قائد للحياة الظاهرية والحياة المعنوية معاً، وما يتعلق بهما من أعمال، تسير مع سيره ونهجه"[3].

ويقول: "إن وظيفة الامام ومسؤوليته لم تنحصر في بيان المعارف الإلهية بشكلها الصوري، ولم يقتصر على إرشاد الناس من الناحية الظاهرية، فالإمام فضلاً عن توليه إرشاد الناس الظاهري، يتصف بالولاية والإرشاد الباطني للأعمال أيضاً، وهو الذي ينظّم الحياة المعنوية للناس، ويتقدم بحقائق الأعمال إلى الله جل شأنه. بديهي أن حضور أو غيبة الامام الجسماني في هذا المضمار ليس له أي تأثير، والإمام عن طريق الباطن يتصل بالنفوس

(2) **الميزان**، ج1، ص272.
(3) **الشيعة في الإسلام**، ص166.

ويشرف عليها، وإن بعد عن الأنظار وخفي عن الأبصار، فإنّ وجوده لازم دائماً، وإن تأخر وقت ظهوره وإصلاحه للعالم"[4].

ويقول الشهيد مطهري: "ولاية التصرف، أو الولاء المعنوي، أعلى ضروب الولاية، فضروب الولاية الأخرى إما أن ترتبط برابط القرابة من رسول الله ﷺ إضافة إلى مقام الطهارة والقداسة لأهل البيت، وإمّا أن ترتبط بالصلاحيّات العلميّة أو الاجتماعية التي يتمتعون بها. إنّ ما يطلق عليه اسم الولاية في الحالتين الأخيرتين لا تتعدى حدود التشريع والعهد، حتى يخال للمرء أنّ أصل هذا التعهد ومعناه وفلسفته هو الصلاح العلمي أو الاجتماعي. أما ولاية التصرف المعنوي، فهي ضرب من التسلط والاقتداء التكوينيين، فلا بد من معرفة معنى ولاية التصرف وما هو القصد منها. ترتبط نظرية الولاية التكوينية من جهة بالإمكانات الكامنة في هذا الذي ظهر على وجه الأرض باسم الإنسان، وبالكمالات الموجودة بالقوة في هذا الكائن العجيب، وهي الكمالات التي يمكن أن تنتقل من القوة إلى الفعل، وهي ترتبط من جهة أخرى بالعلاقة بين هذا الكائن والله. إن المقصود في الولاية التكوينية هو أن يقترب الإنسان، بسيره على صراط العبودية لله، من الله، فيكون من أثر ذلك - في مراتبه العليا طبعاً - أن تترك فيه المعنويّة الإنسانية التي هي بذاتها حقيقة من الحقائق، وهو بنيله تلك الدرجة من المعنوية، وهي رأس المعنويات، يصبح مسلطاً على الضمائر، وشاهداً على الأعمال، وحجة على زمانه، وأن الأرض لا تخلو من حجة بهذا المعنى. أن الولاية بهذا المفهوم غير النبوة، غير الخلافة، وغير الوصاية، وغير الإمامة التي تعني المرجعية في الأحكام الدينية... "[5].

---

(4) **الشيعة في الإسلام**، ص199.

(5) **الولاء والولاية**، المطهري، ص47 - 49. وأما النص الفارسي فراجعه، في **ولاء وولايتها**، ص75 وما بعدها. وقد اعتمدنا مراجعة النص الفارسي، لأن في الترجمة العربية نقصاً معيناً في بعض الفقرات.

ويضيف: "إنّ الشيعة يطرحون الولاية من جوانب ثلاثة وفى كل هذه الجوانب الثلاثة استعملت كلمة الامامة:

الجانب الاول: هو الجانب السياسي؛ في هذا البعد هناك سؤال من هو الأحق والأليق لخلافة النبي ﷺ وزعامة المسلمين والقيادة السياسية والاجتماعية لهم؟...

الجانب الثاني: أنه بعد النبي إلى من يرجع الناس لتعلم الأحكام الدينية؟ وهؤلاء المراجع كيف حصلوا على علومهم؟ هل هؤلاء معصومون من الخطأ فى بيان الأحكام أم لا؟ وكما نعلم الشيعة تعتقد بإمامة الأئمة المعصومين. لهذه الجهة من البحث، بعد عملي وعقائدي.

الجانب الثالث: البعد المعنوي والباطني. وتعتقد الشيعة أنه في كل عصر هناك إنسان كامل له السلطة الغيبية على العالم والإنسان، وهو مُشرف على الأرواح والنفوس والقلوب ويملك نوعاً من السلطة التكوينية على العالم والإنسان. هو موجود دوماً. بهذا الاعتبار هو مسمى بـ "الحجة". ليس من البعيد - كما قالوا - أنّ الآية الكريمة ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوۡلَىٰ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ مِنۡ أَنفُسِهِمۡۖ﴾ [الأحزَاب: 6] ناظرة إلى هذا المعنى من الولاية..."[6].

ويقول السيد محمد حسين الطهراني: "إن قلب الموجودات بيد الإمام، فهو يهديهم إلى الله تعالى من جهة السيطرة والإحاطة بقلوبهم، فالإمام - إذاً - هو الذي يهدي الناس إلى إله يهديهم بالأمر الملكوتي الموجود والملازم له دائماً، وهذه في الحقيقة هي الولاية بحسب الباطن في أرواح وقلوب الموجودات، نظير ولاية كل فرد من أفراد البشر عن طريق باطنه وقلبه بالنسبة إلى أعماله"[7]، ويظهر هذا المعنى من كلمات آخرين[8].

---

(6) **ولاء وولايتها**، ص78.

(7) **معرفة الإمام**، ج1، ص147،

(8) وفي كتاب صادر عن مؤسسة "در راه حق"، وهي مؤسسة تابعة للشيخ مصباح اليزدي

وتبني هؤلاء الأعلام لهذا المستوى من الولاية التكوينية لا يمنع من - كما نبهنا - تبنيهم للمستوى الآتي.

ب - مستند هذا الاتجاه

والسؤال الذي يطرح نفسه في المقام: ما هو مستند هذه الولاية المعنوية؟

لم نجدْ في الكلمات المتقدمة دليلاً عقلياً لإثبات هذا المستوى من الولاية، ويبدو أنّ العقل لا يحكم بإعطائهم ولاية على النفوس، إذ لا تتوقف الهداية على ذلك، كما أنّ ما تقدم من وجود دورٍ لهم عليهم السلام في قوس النزول بلحاظ أنّهم مجاري الفيض - على فرض تماميته - لا يحتّم أن يكون لهم دورٌ تكويني في قوس الصعود[9]، لأنّ دورهم في قوس النزول مبني على نظام الوسائط الطولي الذي حاولوا الاستدلال عليه بقاعدة الواحد، وهذا لا يستلزم أن يكون لهم دور مشابه في قوس الصعود، بحيث يتوقف وصول العباد إلى الله على وجود ولاية تكوينية للمعصوم على القلوب والضمائر.

جاء ما يلي: ".. نعم إنّ الإمام هو قلب عالم الوجود وقائد البشرية ومربيها، ومن هذه الزاوية فإن وجوده ظاهرا أو غائبا لا يفترقان بالنسبة إلى مركزه. هذا وإن الهداية المعنوية للإمام عليه السلام بالنسبة للأفراد واللائقين لذلك هي هداية متصلة وإن لم يستطع هؤلاء أن يروه عليه السلام خصوصاً وأنه ورد أنه يتردد على مجالس الناس ومحافلهم وإن لم يكونوا يعرفونه. وعلى هذا فإنّ صيانة الإمام للدين وهداية الأناس هما أمران حاصلان بتمام المعنى في زمان الغيبة. إنّ الإمام في الحقيقة كالشمس التي يغطيها السحاب تستمد الخلائق منها النور والحرارة وإن كان الجهال والعمي ينكرونها. وهذا هو الإمام الصادق عليه السلام يجيب على سؤال عن كيفية استفادة الناس من الإمام الغائب بأنهم ينتفعون، "**كما ينتفعون بالشمس إذا سترها سحاب**"، راجع: **المهدي المنتظر الإمام الذي يملأ الأرض عدلاً وقسطاً**، ص12.

(9) يقول بعض الأعلام: "الماديون قائلون بانحصار الوجود في قوس الصعود وتدرّجه من الأخسّ إلى الأشرف، والإلهيّون قائلون بقوس النزول والصعود معا وتدرّج الوجود من الأشرف إلى الأخسّ ثمّ رجوعه من الأخسّ إلى الأشرف"، انظر: **حاشية شرح أصول الكافي** للمازندراني، ج2، ص116.

وأما بلحاظ مدرسة الوحي، فلا نجد فيها ما يثبت مثل هذه الولاية. وما تشبثوا به من وجوه غير كفيل في إثبات الإشراف المعنوي التكويني على الأرواح والنفوس، وإليك تفصيل الكلام فيما استُدِل به من النصوص لإثبات هذه الولاية:

الوجه الأول: قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السَّجدَة: 24]، وقد استدل بهذه الآية السيد الطباطبائي في تفسيره، قال في شرح الآية: إن الله تعالى "كلما تعرض لمعنى الإمامة تعرض معها للهداية تعرضَ التفسير، قال تعالى في قصص إبراهيم عليه السلام: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً وَكُلًّا جَعَلْنَا صَالِحِينَ وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [الأنبيَاء: 72-73] وقال سبحانه: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السَّجدَة: 24] فوصفها بالهداية وصف تعريف، ثم قيدها بالأمر، فبيّن أنّ الإمامة ليست مطلق الهداية، بل هي الهداية التي تقع بأمر الله، وهذا الأمر هو الذي بيّن حقيقته في قوله: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ فَسُبْحَانَ الَّذِي بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [يَس: 82-83]، وقوله: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ﴾ [القَمَر: 50] وسنبين في الآيتين أنّ الامر الإلهي وهو الذي تسميه الآية المذكورة بالملكوت وجه آخر للخلق، يواجهون به الله سبحانه، طاهر مطهر من قيود الزمان والمكان، خال من التغير والتبدل، وهو المراد بكلمة "كن" الذي ليس إلا وجود الشيء العيني، وهو قبال الخلق الذي هو وجه آخر من وجهي الأشياء، فيه التغير والتدريج والانطباق على قوانين الحركة والزمان، وليكن هذا عندك على إجماله حتى يأتيك تفصيله إنشاء الله العزيز. وبالجملة فالإمام هاد يهدي بأمر ملكوتي يصاحبه.."[10]، إلى آخر كلامه. وتبعه على ذلك تلميذه السيد محمد حسين الطهراني[11].

---

(10) **الميزان**، ج1، ص272،

(11) **معرفة الإمام**، ج1، ص141، وما بعدها.

هذا ولكننا نلاحظ على ما ذكره بأنه مخالف للظاهر، فأمر الله هنا لا يراد به الأمر التكويني، وإنما هو عبارة عن التعاليم التي أوحى بها الله عزّ وجل إلى الأنبياء عليهم السلام، فمؤدى الآية أنّهم عليهم السلام لا يمارسون الهداية وفق استحسان أو مزاج أو تبعاً لهوى الناس وعاداتهم وشرائعهم، وإنما طبقاً لما جاء في الكتاب الإلهي المنزل من عند الله تعالى[12]، وهذا المعنى هو ما تدل عليه بعض الروايات المروية عن الأئمة عليهم السلام، ففي خبر طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّه عليه السلام قَالَ: قَالَ: "إِنَّ الأَئِمَّةَ فِي كِتَابِ اللَّه عَزَّ وجَلَّ إِمَامَانِ قَالَ اللَّه تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ لَا بِأَمْرِ النَّاسِ يُقَدِّمُونَ أَمْرَ اللَّه قَبْلَ أَمْرِهِمْ وحُكْمَ اللَّه قَبْلَ حُكْمِهِمْ قَالَ: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾ [القَصَص: 41] يُقَدِّمُونَ أَمْرَهُمْ قَبْلَ أَمْرِ اللَّه وحُكْمَهُمْ قَبْلَ حُكْمِ اللَّه ويَأْخُذُونَ بِأَهْوَائِهِمْ خِلَافَ مَا فِي كِتَابِ اللَّه عَزَّ وجَلَّ"[13].

إنّ المستوى الأول من السلطنة التكوينيّة التي تقتضيها الهداية مما لا تساعد عليه الآية، ولعلّ هذا ما يفسِّر خلو كلمات الأعلام الذين ذكروا أنواع الهداية من الإشارة إليه[14].

---

(12) كما استظهر الشهيد الثاني، في **الفوائد الملية لشرح الرسالة النفلية**، ص185.

(13) **الكافي**، ج1، ص216.

(14) قال الشيخ البهائي: "أقسام هدايته جل شأنه وإن كانت مما لا يحضر قدره ولا يقدر حصره، إلا أنها على أربعة أنحاء:
أولاً: الدلالة على جلب المنافع ورفع المضار بإفاضة القوى التي يتوصل بها إلى ذلك كالحواس الباطنة والمشاعر الظاهرة والقوة العقلية وإليه يشير قوله عز من قائل: ﴿أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه: 50].
وثانياً: الدلالة بنصب الدلائل العقلية الفارقة بين الحق والباطل والصلاح والفساد وإليه يشير قوله عز وعلا: ﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ﴾ [البَلَد: 10].
وثالثاً: الدلالة العامة بإرسال الرسل وإنزال الكتب ولعله المراد بقوله جل شأنه: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّواْ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ [فُصّلَت: 17]، وقد يجعل منه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [الأنبيَاء: 73]، وقوله سبحانه: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ [الإسرَاء: 9].

الوجه الثاني: قوله تعالى: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوۡلَىٰ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ مِنۡ أَنفُسِهِمۡۖ﴾ [الأحزَاب: 6]، فقد ذكر الشهيد مطهري في كلامه الآنف - نقلاً عن بعضهم - أنّها ناظرة إلى هذا المعنى من الولاية. وقد لاحظنا أنّ السيد محمد حسين الطهراني الذي فسّر الولاية التكوينية بكونهم مجاري الفيض قد استدل لإثبات ذلك بهذه الآية، قال: "وإطلاق هذه الولاية في المجال التكويني والتشريعي، بل حقيقة الولاية في مجال التكوين والحقيقة، وبعد ذلك في مجال التشريع والاعتبار"[15].

ويلاحظ عليه:

أولاً: إنّ هذا خلاف الظاهر، فإنّ الآية لو أرادت بيان ولايته التكوينية على النفوس بما يسيِّرها في خطّ الهداية لما استخدمت أفعل التفضيل، وهو التعبير بـ"أولى"، فإنّه يختزن وجود مزاحمة بين طرفين، والحال أنّ هذا النوع من الولاية التكوينيّة ليس مورد المزاحمة، ليقال إنّه ﷺ أولى تكويناً بالمؤمن من نفسه، وربما يشهد لعدم كونه هذا المستوى من الولاية مورداً للمزاحمة أنّ المؤمن لا يشعر به أساساً، فهو لا يحسّ بهذه السلطة التكوينية المعنوية للنبي ﷺ على نفسه، فاستخدام الآية لمصطلح الأولوية يعني أنّها أرادت بيان أمر آخر غير السلطة التكوينيّة.

ورابعاً: الدلالة على طريق السير والسلوك والانجذاب إلى حظاير القدس ومحاضر الإنس بانطماس آثار التعلقات الجسمانية واندراس أغشية الجلابيب الهيولانية فينكشف على قلوبهم السرائر ويريهم الأشياء كما هي بالوحي والإلهام والمنامات الصادقة ويشغلهم عن ملاحظة ذواتهم وصفاتهم بالاستغراق في ملاحظة جلاله ومطالعة أنوار جماله وهذا قسم يختص بنيله الأنبياء ثم الأولياء ثم من يحذو حذوهم من أصحاب حقائق الذين نفضوا ذيولهم من غبار هذه الدار الدنية وكحلوا عيونهم بكحل الحكمة النبوية وإياه عنى بقوله عز وعلا: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۗ﴾ [الأنعَام: 90] وقوله عز وجل: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ﴾ [العَنكبوت: 69]"، **مشرق الشمسين وإكسير السعادتين**، ص407.

(15) **معرفة الإمام**، ج5، ص79.

وللمناقشة فيما ذكر مجال واسع، فإنّ المزاحم لولايته التكوينية تلك موجود، وهو النفس ذاتها بما تمتلكه من استعداد للانحراف فتغدو نفساً أمارة بالسوء، وفقاً للتعبير القرآني: ﴿إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيٓ ۚ إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [يُوسُف: 53].

ثانياً: إنّ المقصود بالأولوية في الآية وما يفهمه أهل العرف منها هو أرجحيّة ولايته ﷺ وأوامره وآرائه في تدبير شؤون الأمة وقضايا الاجتماع البشري وتقدمها على ولايات من عداه من الناس وآرائهم ورغبات أنفسهم في هذا المجال، يقول الشيخ الطوسي في تفسير الآية: "المراد به ومعناه: أولى بتدبيرهم وفرض طاعتهم ولا يكون أحد أولى بتدبير الأمة إلا من كان نبياً أو إماماً، وإذا لم يكن نبياً وجب أن يكون إماماً"[16]، ولا نظر لها إلى ولايته ﷺ التكوينية على نفوسهم، والسياق يؤيد ذلك، فلاحظ تتمة الآية المباركة، أعني قوله تعالى: ﴿وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ﴾ [الأحزَاب: 6]، فإنّ ولاية أولي الأرحام لا علاقة لها بالولاية التكوينية، يؤيده ما ورد في الخبر من أنّ الولاية في الآية هي الأمرة[17].

والسياق المذكور مع ما جاء في سبب النزول يجعلنا - في الحد الأدنى - نستريب في وجود إطلاق للآية يسمح بشمولها لما ذكر من الولاية الاعتبارية والولاية المعنوية معاً. والتمسك بالإطلاق إنما يكون في حدود ما يسمح به ظاهر الآية، وهو ولايته في القضايا العامة، ولو أننا توسعنا فنقول بدلالتها على ثبوت ولايته في كل أوامره بما في ذلك أوامره في القضايا

(16) **الاقتصاد**، ص218. ونحوه ما قاله السيد المرتضى: انظر: **رسائل السيد المرتضى** ج3، ص253.

(17) في خبر عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ رَوْحٍ الْقَصِيرِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع فِي قَوْلِ اللَّه عَزَّ وجَلَّ ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ۖ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ ۗ وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ [الأحزَاب: 6] فِيمَنْ نَزَلَتْ فَقَالَ نَزَلَتْ فِي الإِمْرَةِ.."، **الكافي**، ج1، ص288.

الشخصية، كما ذهب إليه بعض المفسرين، حيث استفاد منها أن كلّ ما يراه المؤمن لنفسه من الحفظ والمحبّة والكرامة ونفوذ الإرادة يكون النبي ﷺ أولى به من نفسه، وعليه أن يرجح جانب النبي على نفسه في جميع ذلك. فلو توجّه إلى النبي خطر معيّن فعلى المؤمن أن يفديه بنفسه وأن يكون ﷺ أحبّ اليه من نفسه وأكرم وأعز. ولو دعاه النبي إلى شيء ودعته نفسه إلى خلافه، فعليه أن يقدم ما يريده النبي ويترك هوى نفسه مطلقاً. فهو أولى به من نفسه في الأمور الدينية أو الدنيوية، الاجتماعية أو الشخصية، كبيع ماله وطلاق زوجته ونحو ذلك، وذلك تمسكاً بإطلاق الآية[18]. وكون هذا المعنى لازماً للولاية الباطنية مما لا دليل عليه من الآية نفسها ولا من غيرها.

وإن أصررت على القول: إنّ قرينة السياق لا تمنع من التمسك بالإطلاق، وأنّ ما جاء في الخبر هو من التفسير بالمصداق الأبرز، قلنا إنّ ثمة قرينة من السياق القرآني العام يعيّن ما ذكرناه من عدم شمول الآية للولاية التكوينية على النفوس، والقرينة هي الآيات القرآنية النافية لهذه الولاية والتي سنذكرها عمّا قليل.

الوجه الثالث: ما ورد في التوقيع الشريف عن الإمام المهدي عليه السلام: "وأمّا وجه الانتفاع بي في غيبتي فكالانتفاع بالشمس إذا غيبتها عن الأبصار السحاب، وإني لأمان لأهل الأرض كما أن النجوم أمان لأهل السماء"[19].

وفيه: أنه وبغض الطرف عن ضعفه السندي[20]، فإنّ وجه الانتفاع به عليه السلام في غيبته لا يتعيّن تفسيره بأنّ له دوراً في الهداية التكوينية، بل إنه يحتمل

(18) **تفسير الميزان**، 16، ص276.

(19) **كمال الدين وتمام النعمة**، 485، **والغيبة** للشيخ الطوسي، ص290.

(20) وذلك بسبب جهالة إسحاق بن يعقوب، وكونه شيخاً للكليني لا يدل على الوثاقة، ومن هنا رفض السيد الخوئي الاعتماد عليه، انظر: **موسوعة الإمام الخوئي** (كتاب الصوم)، ج22، ص82، وتبعه على ذلك بعض تلامذته، انظر: **إرشاد الطالب إلى التعليق على المكاسب**، ج3، ص30.

وجوهاً أخرى، إذ ربما كان الانتفاع بدعائه عليه السلام، أو بدوره المخفي الذي يقوم به بين العباد دون أن يشعر به أحد من الناس، وربما كان المقصود هو الانتفاع به أيضاً بلحاظ ما سيأتي من أنه واحد من تلك الثلة الطاهرة التي هي العلة الغائية للخلق. وتشبيه الانتفاع به في غيبته بالانتفاع بالشمس إذا غيّبها السحاب يلائم ذلك كله، لأنّ الغرض من التشبيه بيان أنّ غياب قرص الشمس لا يمنع من فاعلية وجودها وأهمية دورها، كذلك فإنّ غيبته لا تمنع من وجود بركات لوجوده.

اتضح مما تقدم أنّ ما استدل به للولاية التكوينية المعنوية على النفوس لا ينهض بإثبات ذلك. نعم يبقى أنه قد يستدل عليها بالأدلة التي تذكر للمستوى الثاني من الولاية، باعتبار أنّ المستوى الأول هو شعبة من الولاية التكوينية العامة، ولكن هذا موقوف على صحة تلك الأدلة، ولكنك ستعرف لاحقاً قصور تلك الأدلة عن إثبات ذلك.

ت - القرآن ونفي سلطة النبي صلى الله عليه وآله التكوينية على النفوس

ويمكن القول: إنّ القرآن الكريم ليس فقط لا يشتمل على ما يثبت الولاية التكوينية المعنوية على النفوس، بل إنّ فيه أيضاً ما ينفي وجودها، وهو مجموعة من الآيات المباركة، نكتفي هنا بذكر واحدة منها وهي قوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾ [الغَاشِيَة: 21-22]، فإنّ الآية وبعد أن أثبتت للنبي صلى الله عليه وآله دور الهداية والتذكير مستخدمة أداة الحصر، وهو حصر وارد في آيات أخرى[21]، نفت أن يكون مسيطراً عليهم، والسيطرة المنفية، هي السيطرة التي تجعل له سلطة وولاية تكوينية تدفعهم إلى سلوك خط الهداية، وبتعبير الطبرسي: "لست عليهم بمتسلط تسليطاً، يمكنك أن تدخل

(21) كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النُّور: 54].

الإيمان في قلوبهم، وتجبرهم عليه. وإنما الواجب عليك الإنذار، فاصبر على الإنذار والتبليغ والدعوة إلى الحق"[22].

وتجدر الإشارة أخيراً إلى أنّ نفينا للولاية التكوينيّة المعنويّة أو عدم ثبوتها عندنا، لا يتنافى مع اعتقادنا بأنّ للنفوس الطاهرة والتقيّة للأنبياء عليهم السلام ولا سيما النبي الخاتم صلى الله عليه وآله وكذلك للأولياء ولا سيما الأئمة من أهل البيت عليهم السلام مهابة خاصة في نفوس العباد، وهي مهابة لها دور كبير في هداية العباد إلى الله تعالى، وإن شئت قلت: إنّ لهم سلطاناً معنوياً مؤثراً في النفوس التي تملك قابلية واستعداداً للهداية، ومن يراجع سيرتهم يكتشف بوضوح صدق ما نقول، فقد كانوا يمتلكون جاذبية خاصة فهم يحتلون القلوب وتنقاد إليهم النفوس لأدنى كلمة يوجهونها أو ربما موقف يقومون به اتجاه الآخرين، لقد كان النظر إلى وجوههم له طعم روحي خاص، ومرد هذه السلطة المعنوية إلى قربهم من الله تعالى وتفانيهم فيه. ولو أنّ القائلين بهذا المستوى وهو الأول من الولاية التكوينية أرادوا هذا المعنى، فلا خلاف لنا معهم.

المستوى الثاني
تمكينه من التصرف العام/ التصرف والتسخير

وخلاصة هذا المستوى أو التفسير للولاية التكوينية: أنّ الله تعالى أعطى النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام ولاية التصرف على الكون برمته، فهو - أي الكون - من الذرة إلى المجرّة منقاد لهم عليهم السلام وطوع إرادتهم، ولهم أن يفعلوا ما يريدون دون أن يعجزهم شيء، فالولاية التكوينية - بحسب هذا الفرض - ليست عبارة عن كونهم مجاري الفيض، ولا العلة الغائية للخلق، ولا تعني السلطة المعنوية أو ولاية التصرف على نفوس المؤمنين في صراط هدايتها، وإنما هي مقام آخر، وهو مقام استثنائي يتمكنون بموجبه من الاقتدار على

(22) **مجمع البيان**، ج10، ص339.

التصرف في الأشياء والكائنات بأجمعها كيف ما أرادوا، وهم - بطبيعة الحال - لا يريدون إلا الخير والصلاح.

أقوال العلماء

وإذا كان بعض الفقهاء[23] قد استبعد أن يكون نظر القائلين بالولاية التكوينيّة إلى هذا المعنى، بيد أنّ الذي يظهر من كلمات جمع من الأعلام أنّ هذا المعنى هو المراد بها.

يقول السيد محمد بحر العلوم (1326هـ): "إن أكمل الولايات وأقواها هو ولاية الله سبحانه وتعالى على خلقه من الممكنات بعد أن كانت بأسرها في جميع شؤونها وكافة أطوارها مفتقرة في وجودها إلى الواجب، مقهورة تحت سلطانه متقلبة بقدرته، إذ لا استقلالية للممكن في الوجود لكونه ممكناً بالذات موجوداً بالغير، وعدم التعلق في الممتنع لنقص في المتعلق، لا لقصور في التعلق، وإلا فهو على كل شيء قدير. ومن رشحات هذه الولاية: ولاية النبي صلى الله عليه وآله وخلفائه المعصومين عليهم السلام بالولاية الباطنية، فإنّ لهم التصرف بها في الممكنات بأسرها من الذرة إلى الذروة بإذنه تعالى"[24].

وفي كتابه "الولاء والولاية" وبعد أن يتبنى الشهيد مرتضى مطهري رأياً تقدمت الإشارة إليه فيما سبق، وهو الولاية المعنوية نراه يصرح قائلاً: "ليس المقصود من ولاية التصرف أو الولاية التكوينية - كما توهّم بعض الجهال - أن يُعطى إنسان معين، منزلة الزعامة أو القيمومة على العالم على النحو الذي هو يدبر الأرض والسماء وهو خالق ورازق ومحيي ومميت من قبل الله. مع أن الله تعالى جعل العالم على أساس نظام الأسباب والمسببات..."[25].

(23) **الإمامة وقيادة المجتمع**، ص128.
(24) **بلغة الفقيه**، ج3، ص213.
(25) **ولاء وولايتها**، ص78.

وهذا الكلام ربما فُهم أنه ناظر إلى نفي الولاية التكوينية، ولكن يظهر منه بعد ذلك ثبوت ولاية التصرف[26]، وذلك أثناء حديثه عن تفسير سر قدرة النبي ﷺ على فعل المعجزة، حيث يؤكد أن السر هو الكمال الذي منحه الله تعالى لنفوس الأنبياء عليهم السلام فتصدر منها المعجزات، كما أنه في بحث النبوّة[27] يتبنى القول بالولاية التكوينية العامة.

وقال السيد محمد صادق الروحاني (معاصر): "الولاية التكوينية، أي ولاء التصرف التكويني والمراد بها كون زمام أمر العالم بأيديهم، ولهم السلطنة التامة على جميع الأمور بالتصرف فيها كيف ما شاءوا إعداماً وإيجاداً، وكون عالم الطبيعة منقاداً لهم، لا بنحو الاستقلال بل في طول قدرة الله تعالى وسلطنته واختياره، بمعنى أن الله تعالى أقدرهم وملكهم كما أقدرنا على الأفعال الاختيارية.."[28].

ويبدو أنّ من عبّر في تعريف الولاية التكوينية بأنها تسخير الكائنات لهم ناظر إلى هذا الوجه، كما نلاحظ في كلام المحقق النائيني، قال: "الولاية التكوينية التي هي عبارة عن تسخير المكونات تحت إرادتهم ومشيتهم بحول الله وقوته، كما ورد في زيارة الحجة أرواحنا له الفداء بأنه ما من شيء إلا وأنتم له السبب، وذلك لكونهم عليهم السلام مظاهر أسمائه وصفاته تعالى فيكون فعلهم فعله وقولهم قوله، وهذه المرتبة من الولاية مختصة بهم وليست

(26) **ولاء وولايتها**، ص84.

(27) في كتاب النبوة، يطرح نظريتين حول المعجزة، الأولى: أن المعجزة هي فعل الله المباشر وتظهر على يد النبي ﷺ، والثانية: أنّ المعجزة فعل النبي نفسه لكن بإذن الله تعالى، ويفسر النظرية الثانية بأنّ "لصاحب المعجزة قدرة خارقة وإرادة استثنائية يستطيع أن ينجز بها ما يريد.. فالله تعالى فوضه مثل هذه القدرة والإرادة القوية، فهو الذي يريد للشيء أن يصير فيصير.."، **النبوة** ص 231 - 232، ثم يعلن تبنيه للنظرية الثانية، **المصدر نفسه**، ص236.

(28) **فقه الصادق** ج16، ص154.

قابلة للإعطاء إلى غيرهم لكونها من مقتضيات ذواتهم النورية ونفوسهم المقدسة التي لا يبلغ إلى دون مرتبتها مبلغ "[29].

ونظيره كلام الشيخ محمد تقي الآملي، قال: "وهي عبارة عن تسخير الكائنات الإمكانية تحت إرادتهم ومشيتهم بحول اللَّه تعالى ومشيئته، كما ورد في زيارة الحجة أرواحنا فداه بأنه "ما من شيء إلا وأنتم له سبب"، وهذه المرتبة مجعولة لهم بالجعل التكويني البسيط، بمعنى أنها لازم وجودهم الغير (غير) المنفك عنهم، وقد تقرر في محلّه أنّ لوازم الشيء غير قابلة لأن يتعلق بها الجعل المركب، بل الجعل المركب" في عرضي قد بدا مفارقاً، لا غير بالجعل المؤلف انطقا"[30]، فجعل تلك المرتبة من الولاية لهم هو بجعل وجوداتهم النورية الشريفة، كما أن المرتبة (مرتبة) الولاية الختمية من النبوة بل أصل النبوة أيضاً كذلك، فإنه سبحانه ما جعل سيد المرسلين صلَّى اللَّه عليه وآله خاتما بالجعل المؤلف تكويناً أو تشريعاً بل جعل وجوده الشريف ولازم تلك المرتبة من الوجود بل نفس حقيقته أن يكون فاتحاً لما استقبل وخاتماً لما سبق. وبعبارة أخرى: أن يكون أولا وآخراً... وكيف كان فهذه المرتبة من الولاية ليست قابلة للنيابة، ولا للتفويض ولا للخلع بل هي كالنور بالنسبة إلى الشمس غير قابلة الانفكاك عن المحل القائم به"[31].

ويمكن الاعتراض على ما ذكر النائيني والآملي من كون الولاية ذاتية وغير مجعولة بالجعل التركيبي بأنّه لا ينفع لإثبات الولاية لهم عليهم السلام بوجودهم الناسوتي المحدود بالبدن المادي، لأنّ المجعول بالجعل البسيط هو ذواتهم النورية التي هي الصادر الأول أو العقل الأول، وهذه الذوات يكفي جعلها

---

(29) **كتاب المكاسب والبيع**، ج2، ص332.

(30) هذا أحد أبيات منظومة السبزواري، وهو هكذا:

في عرضي قد بدا مفارقا لا غير بالجعل المؤلف انطقا.

راجع: **شرح غرر الفرائد**، ص9.

(31) **مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى**، ج10، ص370.

لتثبت لها الولاية، دون حاجة إلى جعل آخر، وأمّا نفسُ محمد ﷺ في عالم الناسوت فهي نفس محدودة، فكيف تحيط بكلِّ العالم ويكون صادراً عنها، ولذا لا بدّ أن نثبت أمراً آخر، وهو أنّ هذه النفس متحدة مع العقل الأول، وهو ما عرفت أنّه مما لا يساعد عليه الدليل، بل ربما قيل باستحالته، فمجرد أنه مجعول بالجعل البسيط لا يكفي.

ويمكنك أن تقول: إنّ في كلامهما شيئاً من التهافت، لأنّ الحديث عن تسخير الكائنات لإرادتهم لا ينسجم مع كون هذه الولاية مجعولة لهم بالجعل التكويني البسيط، هي من لوازم ذاتهم النورانية، إذ ما دامت ولايتهم التكوينية من لوازم الذات فلا معنى للحديث عن التسخير الذي هو عمل زائد على خلق الذات، إلا أن يقال: إنّ مرد هذا إلى ضيق الخناق في التعبير.

ولاية التصرف: الثبوت والإثبات

والحقيقة أنّ الولاية التكوينية وفقَ هذا التفسير الأخير لا تحتاج إلى دليل إثباتي فحسب، بل إنها تحتاج إلى تصوير وتبرير ثبوتي أيضاً، كما سنلاحظ.

البحث الثبوتي

في البحث الثبوتي، تواجهنا بعض الأسئلة، وأهمها سؤالان:

الأول: كيف ينسجم ذلك مع قانون العليّة؟

إنّه وبناءً على ما هو المعروف[32] من أنّ هذا الكون مبني على نظام العليّة

(32) ينقل استاذنا السيد كاظم الحائري أن أستاذه الشهيد الصدر طرح رأياً آخر على مستوى الافتراض والاحتمال لا الجزم واليقين، وذلك بعد أن فرغ من كتاب الأسس المنطقية للاستقراء، وخلاصته: " أنّ هذا العالم وكل ما يجري فيه ليس قائماً على قانون العلية، بل إن قانون العلية بالمعنى الفلسفي لا وجود له، وإنّ كل ما نراه في هذا العالم قائم على قانون أو مبدأ السلطنة والقدرة وإرادة الله تعالى، فحدوث الإحراق

(الأسباب والمسببات)، فكيف يمكن تفسير قدرتهم على التصرف في الظواهر الكونيّة تفسيراً يجعله منسجماً مع قانون العلية؟ فهل إنّ تصرفهم يعدّ خرقاً لهذا المبدأ أو ليس كذلك بل هو منسجم معه؟

والجواب: إنّه في حال ثبوت الولاية التكوينية فليس ثمّة معضلة، إذ إنّ

عند اشتعال النار ليس ناتجاً عن علقة علية بينهما، بأن تكون النار علة والإحراق معلولاً، بل ثمة فرضية أخرى في المقام، وهي أن الحكمة الربانية اقتضت أن يخلق الله تعالى الإحراق متى اشتعلت النار وحصلت الملاقاة بها، وحاجة الممكن إلى المرجح ليخرج عند الاستواء (الذي يعني أن نسبته إلى الوجود والعدم على حد سواء، ولا يوجد إلا بمرجح) صحيحة ولكنّ مرجحه هو إرادة الله تعالى، وليس مبدأ العلية، انظر: **الإمامة وقيادة المجتمع**، ص142 - 143. ومبدأ القدرة والسلطنة هذا هو الذي اعتمد عليه الشهيد الصدر في تفسير أصل انبثاق هذا العالم عن الله تعالى، "فإيجاد الله سبحانه وتعالى للعالم ليس بالعلية، فإنّ العلية أمر يستبطن استحالة الانفكاك بين العلة والمعلول، وهذا بدوره يستبطن الجبر، أما الله تبارك وتعالى فهو يفعل ما يشاء وفق قدرته وسلطنته، والقدرة شيء والعلية شيء آخر.."، **المصدر نفسه**، ص141.

وما هو جديد مما نقله السيد الحائري عن الشهيد الصدر هو إنكاره مبدأ العلية في تفسير الظواهر والحوادث الجارية في هذا العالم، وتفسيرها على أساس مبدأ القدرة، وهو أمر يحتاج إلى تدقيق ومتابعة، وربما يُقال: إن كلامه عن أن إيجاد الكون ليس على أساس قانون العلية وإنما على أساس قانون السلطنة هو بالنسبة لأصل انبثاق الكون عن الله تعالى، لكن الكلام أنه وبعد خلقه تعالى لهذا الكون فهل أجراه وأقامه على مبدأ العلية؟ المعروف عنده وعند غيره هو ذلك، ولم يخالف فيه من الإسلاميين إلا الأشاعرة الذين أنكروا هذا المبدأ، حتى جاء في إحدى منظوماتهم العقدية:

ومن يقل بالطبع أو بالعلةِ فذاك كفر عند أهل الملةِ.

وكيف كان، فبناءً على هذا المسلك - أي مسلك القدرة والسلطنة - يمكن فهم قضية الولاية التكوينية وقدرة المعصوم على فعل المعجز بشكل أوضح مما عليه الحال بناءً على مسلك العلية، "إذ إنّ الإمام أو النبي عندما يريد أن يأتي بالمعجز يطلب من الله تبارك وتعالى أن يتدخل بإرادته وقدرته البالغة، فيتدخل، فيكون المعجز خلافاً لمقتضى الطبيعة التي نألفها"، **المصدر نفسه**، ص184، وبعبارة أخرى: بناء على مبدأ القدرة والسلطنة، فلا يوجد خرق لقانون العلية لنحتاج إلى تبرير وتفسير، وذلك لانتفاء قانون العلية من أصله.

بالإمكان تفسيره بما تُفسر به المعجزات والكرامات التي تظهر على أيدي الأنبياء والأولياء عليهم السلام، أو استجابة الدعاء بالشفاء الفوري من أمراض مستعصية أو مزمنة، ومما يذكر في هذا الصدد أنّ تصرفاتهم عليهم السلام ليست خرقاً لنظام العلل الحاكم على هذا الكون، بحيث يوجد المعلول بلا علة، بل هي منطلقة من قانون العلية نفسه، وذلك إمّا بافتراض أنّ إرادتهم عليهم السلام هي من ضمن سلسلة مبادئ العلل، أو أنّ الله تعالى أطلعهم على علل الأشياء، فهم يتصرفون من خلال قانون الأسباب والمسببات وإن كانت الأسباب بالنسبة إلينا خفيّة، وعليه فالمعجزة ليست معلولاً بلا علة، ليقال باستحالته، وإنما هي معلولة لعلة لا نعرفها.

ويمكنك أن تقول: إنّ هذا التصرف الإعجازي الذي نراه خرقاً لقانون من قوانين الطبيعة، هو خرق ظاهري بحسب الألفة والعادة، ولكنه في الواقع يعتمد على قانون أيضاً، وإن لم يتسن لنا الإحاطة به والاطلاع عليه[33].

الثاني: ما المبرر لهذه الولاية؟

لا يخفى أنّه لو تمّ تفسير الولاية التكوينية على ضوء نظريّة الفيض وأنّهم الصادر الأول (عرفت عدم صحة هذا الرأي) فإنّ مبرر ولايتهم أنّهم وسائط الفيض الإلهي التي لا يُستغنى عنها في عمليات كلّ الخلق والفيض. وولايتهم التكوينية بناء على هذا الاتجاه ليست منحة تعطى لهم عليهم السلام في مرحلة لاحقة على خلقهم، وإنما هي لازم لوجودهم. وأمّا بناءً على التفسير الأخير للولاية التكوينة، وهو ولاية التصرف، فهل ثمّة مبرر لإعطاء بعض البشر هذا النوع من القدرة التي تجعل الكون تحت ولايته ورهن إشارته؟

(33) هذا التفسير هو الذي تبناه السيد الطباطبائي وأصر عليه، راجع: **تفسير الميزان**، ج1، ص82.

الموانع الثبوتية

قد يقال: إنّ إعطاء الولاية التكوينية لبعض عباد الله الصالحين لا يحتاج إلى مبرر زائد على جود الله تعالى ولطفه وكرمه، ولذا فالرافض للولاية التكوينية مُطَالَب بذكر وجه المنع والرفض، بما يجعل مسألة اللطف المذكورة غير كافية في توجيه الأمر.

ولكنْ في مقابل ذلك قد يقال: إنّ ثمة مفسدة أو مانعاً في إعطائهم ولاية تكوينية عامة، ومعلوم أن وجود المقتضي لا يؤثر ما لم ينتف المانع، وما يذكر من وجه للمنع هو أحد أمرين:

الوجه الأول: عدم جدوى إعطائهم ولاية لا يستخدمونها في حياتهم، فلو كانوا يمتلكون الولاية التكوينية لاستخدموها، مع أننا لا نجد لذلك أي أثر في حياتهم لا من قريب أو لا من بعيد، ولا دخل لها في حماية أنفسهم أو دورهم، ولم يستعملوا تلك الولاية في إذهاب الخطر عنهم، ولم يتحركوا بها لأجل الانتصار لرسالتهم، وذلك من خلال قراءة تاريخهم الصحيح كله[34]، ويمكن أن تضيف على ذلك أنهم عليهم السلام لو كانوا يمتلكون القدرة التكوينية على دفع الأذى لوجب عليهم دفعه باستعمالها، حتى لا يلقوا بأنفسهم في التهلكة، فلو كان الحسين عليه السلام مثلاً يمتلك ولاية تكوينية فكيف لا يستخدمها لردّ الظلم الذي نزل به وبأهل بيته في كربلاء؟! ودعوى أنّه لم يؤذن لهم باستخدامها ممن أعطاهم الولاية هي دعوى لا تدفع الإشكال، إذ لو كان الله سبحانه لا يأذن لهم باستخدامها فلماذا منحها لهم؟!

ولكن هذا الوجه أو الإشكال يمكن للقائلين بالولاية التكوينية أن يدفعوه:

أولاً: من قال: إنهم عليهم السلام لم يستعملوا هذه الولاية ولو جزئياً ما يدفع اللغوية على فرض وجودها، أليس ما صدر عنهم عليهم السلام من المعاجز والكرامات

(34) **نظرة إسلامية حول الولاية التكوينية**، ص35، ومن **وحي القرآن**، ج6، ص28.

هو خير دليل على استعمالهم للولاية التكوينية؟ ثم أليس من الممكن أنهم استخدموها أحياناً دون أن يطلع الناس على الأمر ودون أن يُفصِحوا عن ذلك؟

طبيعي أنّ دعوى استخدامهم الولاية استناداً إلى ما صدر عنهم من المعجزات والكرامات، إنما يصحّ لو أنّ هذه المعجزات كشفت عن ولايتهم على عالم التكوين، ولم تكن مجرد تسديد في حالات جزئية أقدرهم فيها المولى على هذا التصرف الإعجازي، لمصلحة اقتضتها ظروف الرسالة كما سيأتي توضيحه لاحقاً.

ثانياً: لنفرض أنّهم لم يستعملوها، بيد أنّ عدم الاستعمال لا يعني عدم الولاية، فلا ملازمة بين الأمرين، وربما نجدُ في أنفسنا أننا نملكُ بعض الملكات كالشجاعة التي تعطينا ثقة في أنفسنا، لكننا لا نستخدمها لعدم الموجب لذلك أو لأسباب مختلفة، وهكذا الحال في الأنبياء والأولياء عليهم السلام، فإنّ الولاية - إن كانت ثابتة لهم - فهم قد لا يستخدمونها فعلاً، لسبب أو آخر، ومن الأسباب التي تدعوهم إلى عدم استعمالها انتفاء الحاجة إلى ذلك، ففضلّوا أن يسيروا وفق منطق السنن الطبيعية، وبذلك يبقون في موقع الأسوة للناس جميعاً، فيشعر الناس بأن قادتهم الربانيين يتحملون كما يتحملون ويكابدون كما يكابدون، على أنّ استخدامهم للولاية بشكل كبير قد يكون سبباً للمغالاة فيهم.

ثالثاً: وأما ما ذكر من أنهم عليهم السلام لو كانوا يمتلكون الولاية التكوينية لوجب عليهم استعمالها دفعاً للأذى، فيلاحظ عليه بأنّ دفع الأذى عن النفس إنما يجب قطعاً بسلوك الطرق الطبيعية والجري على وفق السنن، ولا يعلم - إن لم يعلم العكس - أنه يجب دفع الضرر بأي طريق ولو بواسطة المعاجز، أو الدعاء، فلو أن الأنبياء عليهم السلام كان يمكنهم دفع الأذى أو المرض أو الموت إلى أجل عنهم من خلال الدعاء والطلب إلى الله تعالى، فلا دليل على أنه يجب عليهم أن يسلكوا هذا الطريق بل ربما جرت سيرتهم على أن تأخذ السنن

الإلهية مجراها، ولذلك نظائر في أبواب أخرى، ومنها: حكم النبي ﷺ بالظاهر في القضاء، فإنه حتى لو فرض أنه كان عالماً بالواقع عن طريق الغيب، مع ذلك فإنه كان مأموراً بالسير على طبق ظواهر الشريعة، كما يستفاد من قوله ﷺ: "إِنَّمَا أَقْضِي بَيْنَكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ والأَيْمَانِ وبَعْضُكُمْ أَلْحَنُ بِحُجَّتِه مِنْ بَعْضٍ فَأَيُّمَا رَجُلٍ قَطَعْتُ لَه مِنْ مَالِ أَخِيه شَيْئاً فَإِنَّمَا قَطَعْتُ لَه بِه قِطْعَةً مِنَ النَّارِ"(35).

الوجه الثاني: إنّ الله تعالى حكيم لا يفعل القبيح، وإنّما يفعل ما فيه المصلحة، وليس ثمّة مصلحة في إعطائه ولاية التصرف على كل ذرات هذا الكون للأنبياء عليهم السلام أو للأئمة المعصومين عليهم السلام! ولا سيما أنّ في إعطائهم مثل هذه السلطة الواسعة مظنّة أن يتوهم الناس فيهم الألوهية فيغالون فيهم ويشركون بالله تعالى.

وتوضيح هذا الوجه يستدعي التعرف على مهام الأنبياء والرسل عليهم السلام ووظائفهم، لنرى إن كانت هذه المهام تحتّم تمكينهم من السلطنة على جميع الكائنات أم لا؟

والذي يستفاد من القرآن الكريم أنّ للأنبياء عليهم السلام مهاماً أساسية: **وأولاها**: التبليغ عن الله تعالى وحمل رسالة السماء إلى أهل الأرض، **وثانيها**: العمل على هداية الناس والأخذ بأيديهم في خط التكامل المعنوي، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ شَٰهِدٗا وَمُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا﴾ [الأحزاب: 45]، **وثالثها**: إقامة العدل في الأرض، قال سبحانه: ﴿لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا رُسُلَنَا بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلۡنَا مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلۡقِسۡطِۖ﴾ [الحديد: 25].

وهذه المهام تستدعي أن يكون الأنبياء عليهم السلام مزودين بثلاثة أمور أساسية: وهي العلم الخاص والعصمة والمعجزة، أمّا العلم الخاص وهو الذي استقوه

(35) **الكافي** ج7، ص414، و**تهذيب الأحكام** ج 6، ص229، **وسائل الشيعة**، الباب 2، من أبواب كيفية الحكم، ح1، 2، 3.

من نبع الوحي، فذلك لأنّهم بعثوا ليغيّروا صورة العالم على طبق شريعة الحق وعقيدة الصدق، ولن يتسنى لهم ذلك ما لم يزودوا بهداية الوحي الخالص والذي لا تشوبه شائبة الرأي والحدس والخطأ. أمّا العصمة، فلأنّهم إنْ لم يكونوا معصومين فلا يؤمَن أن تصل الرسالة بشكلها الصحيح، ولا أن يتقبل الناس منهم ويقتدوا بهم. وأما المعجزة، فحاجتهم إليها تنبع من كونها تمثل وثيقة إثبات تبرهن على صدقهم أمام العامة عندما يشتبه الأمر على بعض الناس وتثار التشكيكات حول صدقيتهم عليهم السلام. وهذه الغاية لا تفترض أكثر من أن يُمكّنوا من إقامة المعجزات ولو على نحو استجابة الدعوة، لتكون هذه الآيات أو المعجزات هي العلامة التي يتميّز بها الصادق من الكاذب والنبي من مدعي النبوة، وقد يمكّن الله تعالى أنبياءه عليهم السلام ويزوّدهم بأكثر من معجزة إذا استدعت ظروف الرسالة ذلك، كما هو الحال في قوم موسى عليه السلام، ولذا أعطاه الله تسع آيات، وأمّا أنْ يُعطَوْا عليهم السلام ولاية عامة على عالم التكوين برمته، فلا تحتمه ضرورة إثبات صدق النبوة.

مبررات الإعطاء

ولكن في المقابل، **ربما يقال**: إنّ في إعطائهم ولاية تكوينيّة أكثر من ثمرة أو فائدة ترتفع معها اللغويّة أو العبثيّة أو القبح:

أولاً: إنّ ذلك نوع تكريم لهم عليهم السلام، فالله تعالى عندما يمنح أنبياءه وبعض أوليائه عليهم السلام سلطة على عالم التكوين، فإنّما غرضه تشريفهم وتكريمهم.

ويلاحظ على ذلك: بما ذكره السيد فضل الله من أنّ "الله تعالى يشرف أنبياءه من خلال رفع درجتهم عنده وتقريبهم إليه ومحبته لهم وعلو مقامهم في الآخرة، أما الدنيا فلا قيمة لها عنده ولا عندهم"[36].

وبعبارة أخرى: إنّ إعطاءهم سلطاناً عاماً على الدنيا لتكون طوع بنانهم -

(36) **نظرة إسلامية حول الولاية التكوينية**، ص33.

مع فرض عدم حاجتهم إلى ذلك لا في حياتهم الخاصة ولا العامة - لا يظهر له وجهٌ في التكريم والتشريف، لا بالنسبة إلى مقامهم في أعين الناس، ولا بالنسبة إليهم في أنفسهم، أمّا بالنسبة لمقامهم عند الناس، فيكفي في تحققه أن يكونوا مستجابي الدعوة أو بمقدورهم فعل المعجزات، وأمّا بالنسبة لهم في أنفسهم، فهم يرون أنّ كرامتهم في أن يعطوا منازل القرب المعنوي عند الله تعالى، وأمّا الدنيا فلا يرون في امتلاك ناصيتها تكريماً ولا تشريفاً، ولا سيما أنّهم أهلُ ورع وزهد ولا يعنيهم ملك الدنيا بشيء، ونظرتهم تلك إلى الدنيا هي النظرة التي تمثل الواقع عند الله تعالى أيضاً، فلا مبرر لتكريمهم بما لا يمثل تكريماً عند الله وعندهم. ولا بأس أن نذكر هنا ما قاله الإمام علي عليه السلام في ذكر النبي صلى الله عليه وآله: "قَدْ حَقَّرَ الدُّنْيَا وصَغَّرَهَا وأَهْوَنَ بِهَا وهَوَّنَهَا، وعَلِمَ أَنَّ اللَّه زَوَاهَا عَنْه اخْتِيَاراً، وبَسَطَهَا لِغَيْرِه احْتِقَاراً، فَأَعْرَضَ عَنِ الدُّنْيَا بِقَلْبِه، وأَمَاتَ ذِكْرَهَا عَنْ نَفْسِه، وأَحَبَّ أَنْ تَغِيبَ زِينَتُهَا عَنْ عَيْنِه، لِكَيْلَا يَتَّخِذَ مِنْهَا رِيَاشاً، أَوْ يَرْجُوَ فِيهَا مَقَاماً.."[37]. ولاحظ قوله: "زواها عنه اختياراً"، فلو كان ثمّة مصلحة في أن يملكه زمام الدنيا، لفعل.

ثانياً: أنّ أثر هذه الولاية وجدواها يكون في إشعارهم بوجود المدد والسند الإلهي إلى جانبهم، ما يمنحهم اطمئناناً فوق اطمئنانهم نظير ما حصل مع إبراهيم الخليل عليه السلام من طلبه من الله تعالى أن يريه كيفية إحياء الموتى، لغرض اطمئنان قلبه، ﴿قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البَقَرَة: 260].

ويلاحظ عليه: أنّ هذا الاطمئنان لو كان لهم حاجة إليه، فهو لا ينحصر بهذا الطريق، إذ يكفي حضور الله تعالى في نفوسهم، وإشعاره لهم من خلال لطفه الخفي أنه معهم وإلى جانبهم وأنه تعالى في حالات الضرورة والحاجة سيمدهم ويزودهم بكل ما يثبِّت أفئدتهم، إما عن طريق استجابة الدعاء أو عن طريق المعجزة أو عن غير ذلك من الأسباب.

(37) **نهج البلاغة**، ج1، ص215.

ثالثاً: إنّ أثر هذه الولاية يظهر في تعزيز مكانتهم في الأمة وجعلهم مهابي الجانب بين الناس، بما يفرض احترامهم وتوقيرهم والتوجه إليهم والعناية بهم.

ويرد عليه: أنه وتحقيقاً لهذه الغاية لا يحتاج الأمر إلى إعطائهم ولاية تكوينية عامة، فإنّ مهابة النفوس إنما تأتي من طهارة ذواتهم وعصمتهم وقربهم من الله تعالى، وهذا ما نلاحظه في سيرتهم عليهم السلام، ولو اقتضى الأمر أن يقوموا ببعض خوارق العادات تحقيقاً لهذا الغرض، فبالإمكان أن يتحقق ذلك من خلال جعلهم مستجابي الدعوة.

هذا ولو تمّ المانع الثبوتي المشار إليه، فسيكون دليلاً على ضرورة توجيه أو تأويل ما تمسك به القائلون بالولاية - على فرض تماميته - وحمله على بعض المحامل التي لا تنافيه، وذلك من قبيل حمله على كون ما مُكِّنوا منه هو الإتيان بالمعجزات فحسب.

البحث الإثباتي

ولو تجاوزنا ما تقدم من معضلة ثبوتيّة، وافترضنا عدم وجود مانع ثبوتي من إعطائهم ولاية عامة على عالم التكوين برمته، فإننا ننتقل بعدئذٍ إلى البحث الإثباتي، لنرى الدليل على أنهم قد أعطوا هذه الولاية فعلاً، وهنا لا بد أن نتكلم في مرحلتين:

المرحلة الأولى: نستعرض فيها أدلة المثبتين للولاية التكوينية.

المرحلة الثانية: ونستعرض فيها أدلة النافين للولاية.

وطبيعي أنّه في حال عدم نهوض دليل في المرحلة الأولى على الإثبات، فلا نعود بحاجة إلى استعراض أدلة النافين إلا لمزيد من توضيح الصورة.

مقدمات ضرورية

وقبل الدخول في بيان المرحلتين، أرى أهمية بيان بعض القضايا المفيدة في المقام وغيره، كمقدمات لبحثنا الإثباتي:

المقدمة الأولى: وسائل إثبات المفاهيم الاعتقادية

وهي تتصل بوسيلة الإثبات فيما نحن فيه، فإنّ الولاية التكوينية - كما لا يخفى - هي مسألة عقائدية وليست فقهيّة، الأمر الذي يفرض أن يكون الدليل عليها - أكان دليلاً عقلياً أو نقلياً - مفيداً لليقين، ويكفي - على رأي - أن يكون مفيداً للاطمئنان، وعليه، فلا يصح التعويل فيها على الأدلة الظنية، أكانت ظنية الدليل من حيث السند، كخبر الواحد ولو كان صحيح السند، أو من حيث الدلالة ولو كان قطعي السند.

وفي هذا الإطار، علينا أن نذكّر بمرجعية أساسية في بناء صرح العقيدة، وهي - بالإضافة إلى مرجعية العقل - مرجعية القرآن الكريم فهو أساس بناء تصوراتنا العقدية، وهو مرجعية معيارية تتم في ضوئه محاكمة الروايات المروية عن النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام، فيؤخذ بما وافقه ويطرح ما خالفه، وقد بينا المستند حول ضرورة العرض في كتاب حاكمية القرآن الكريم، فليراجع.

المقدمة الثانية: دعوى الضرورة والإجماع على الولاية التكوينية!

ربما ورد في كلمات بعض الأعلام أنّ الولاية التكوينية للنبي ﷺ والأئمة عليهم السلام هي من الضروريات، وعليه تكون مستغنية عن الاستدلال، فهل الأمر كذلك؟

وتعليقنا على ذلك: أنّ الولاية التكوينية بالمعنى المشار إليه ليست من الضروريات، وإنما هي على أحسن التقادير، فرع اعتقادي غير مقوّم للانتماء الديني ولا المذهبي، وهو خاضع للاجتهاد والنظر، وكيف تكون من

ضروريات الدين والحال أن مصطلح "الولاية التكوينيّة" مصطلح حادث[38] في الزمن المتأخّر، ولا نجد له ذِكْراً في عصر الأئمة عليهم السلام ولا في كلمات علمائنا المتقدّمين، وما يؤدي هذا المعنى أو يكون مرادفاً له مثل مصطلح "التفويض في الخلق" ببعض معانيه وتفسيراته غير المستحيلة والباطلة لا نجد اتفاقاً عليه بينهم، بل قد نجد أنّ أصحاب الأئمّة أنفسهم مختلفون فيه، كما يظهر من بعض الروايات الآتية، نعم يظهر من بعض الأخبار أنّ ظهور المعجزة على يد الإمام مفروغ منه في ذهن أصحابهم[39].

على أنه كيف يُدّعى كون الولاية التكوينية في غير القدر المتيقن - وهو ظهور المعاجز على أيديهم - من مسلمات المذهب وضرورياته، والحال أنّ موضوع الولاية التكوينية غير منقّح ولا محدد في كلماتهم، بل ثمة احتمالات عديدة في المقصود منها كما عرفت وستعرف؟! فالولاية التكوينية بمعنى كونهم مجاري الفيض مرفوضة عند من لا يؤمن بتلك النظرية، والولاية المعنوية لم

---

(38) كما أشار إليه السيد كاظم الحائري، **الإمامة وقيادة المجتمع**، ص138، والسيد فضل الله، **نظرة إسلامية حول الولاية التكوينية**، ص25، والمصطلح يعود إلى أواسط القرن الرابع عشر الهجري، فقد استخدمه كل من الأعلام: المحقق النائيني (1355 هـ)، انظر: **كتاب المكاسب والبيع**، بقلم الشيخ محمد تقي الآملي، ج2، ص332، والمحقق الأصفهاني (1361هـ)، **حاشية المكاسب**، ج2، ص379، ثم توالى استخدام المصطلح بعدهما، انظر: **مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى**، للشيخ محمد تقي الآملي، ج10، ص370، والإمام الخميني، **كتاب البيع**، ج3، ص21، والسيد الخوئي، انظر: **موسوعة الإمام الخوئي**، ج37، ص157، و**مصباح الفقاهة**، ج3، ص280، والسيد البجنوردي، **القواعد الفقهية**، ج7، ص338، والسيد محمد هادي الميلاني، انظر: **محاضرات في فقه الإمامية**، (الخمس)، ص273، إلى غير ذلك.

(39) ففي خبر عن أبي بصير قال: "قلت لأبي عبد الله عليه السلام لأي علة اعطى الله عز وجل أنبياءه ورسله وأعطاكم المعجزة؟ فقال: ليكون دليلاً على صدق من أتى به، والمعجزة علامة لله لا يعطيها إلا أنبياءه ورسله وحججه ليعرف به صدق الصادق من كذب الكاذب"، **علل الشرائع**، ج1، ص122، ولكن الرواية ضعيفة السند، كما لا يخفى.

نجدها مطروحة إلا في كلمات بعض العلماء المتأخرين، وولاية التصرف العامة، سنرى عدم الإجماع عليها.

وعليه، فلا يمكن دعوى بداهة الولاية التكوينيّة وضرورتها، ولذا وجدنا أنّ الإمام الخمينيّ وهو من القائلين بالولاية التكوينية يعترف بأنّ العلماء ومنهم العلامة المجلسي قد "جعلوا الكرامات والمعجزات من قبيل استجابة الدعاء وأنّ الحقّ سبحانه هو الفاعل لكلِّ هذه الأمور"[40]، وهذا يشكّل رفضاً لأساس الولاية التكوينية، لأنّه إذا كانت المعاجز ـ بنظر هؤلاء ـ من صنع الله ولا دخل للأنبياء بها فالأولى أن لا يكون لهم ولاية تكوينية في غير المعاجز.

وقد صرّح بما ذكرناه من اجتهادية الولاية التكوينية، العلامة الشيخ محمد جواد مغنية حيث أفاد: "وتسأل: نحن نؤمن بأنّ التكوين بشتى أنواعه وألوانه هو لله وحده وأنّ نسبة أي لون منه إلى غيره شرك، ولكن سمعنا عن قائل يقول: إنّ الله سبحانه خصّ بشكلٍ أو بآخر المعصومين بولاية التكوين على الأشياء، وإنّ في قدرتهم أن يُخضعوها لإرادتهم إن شاؤوا...

والجواب: كلُّ شيء ممكن بإذن الله حتى إطباق السماء على الأرض بكلمة يقولها عبد من عباده تعالى، ولكن العبرة بالوقوع لا بالإمكان وبالإثبات لا بالثبوت، وليس من شك أنّ طريق الإثبات هنا منحصرٌ بالنصّ القطعي متناً وسنداً فأين هو؟! وعلى فرض قيام هذا النصّ عند البعض فهو حُجّة عليه وحده لا على غيره، لأنّ وجوب الإيمان بولاية التكوين ليس من ضرورات الدين ولا المذهب..."[41].

ليس إجماعياً

ومما ذكرناه يتضح أنّ دعوى الإجماع في المسألة لا تصح - هذا لو كان

(40) **الأربعون حديثاً**، ص487.

(41) **فلسفة الولاية**، ص28.

للإجماع وخصوصاً لدى المتأخرين في المسألة[42] أو غيرها قيمة إثباتية - لأنّ الأصحاب مختلفون. ففي حين رأينا أنّ صنفاً من الأعلام من متأخري المتأخرين[43]، ممن تقدمت كلماتهم أو غيرهم، قد صرحوا بثبوت الولاية التكوينية، فإن ثمة صنفين آخرين من الأعلام هم بين ساكت أو نافٍ، الأمر الذي يمنع من انعقاد الإجماع، وإليك توضيح ذلك:

الصنف الأول: الساكتون، فإنّ جمعاً من الأعلام ممن تركوا مؤلفات كلامية مختلفة تتحدث عن النبوة وخصائصها والإمامة ومزاياها، من أمثال المفيد والمرتضى والصدوق والحلبي والعلامة الحلي وغيرهم الكثير لم ينصوا أو يشيروا إلى ثبوت الولاية التكوينية لهم عليهم السلام، لا بالصراحة ولا بما يؤدي هذا المعنى. ولا يخفى أنّ سكوتهم لا يخلو من إيحاء بعدم الثبوت، إذ لو كانت ثابتة بنظرهم فهل يعقل إغفالهم لها، والحال أنّها من أعظم وأرفع المقامات التي يصلها النبي صلى الله عليه وآله أو الإمام عليه السلام؟!

الصنف الثاني: النافون، فإنّنا نجدُ في كلمات بعض أعلامنا ما يدل أو يشهد لنفي الولاية التكوينية، إما لعدم نهوض الدليل - عندهم - عليها أو لنهوض الدليل على نفيها، وإليك كلمات بعضهم:

---

(42) أقصد بالمسألة، المسألة العقدية، وبغيرها المسألة الفقهية، وقد أوضحنا عدم حجيته في المسائل العقدية في كتاب **أصول الاجتهاد الكلامي**، فراجع.

(43) وبالإضافة إلى من ذكرنا أسماءهم: نجد أعلاماً يقولون بالولاية التكوينية نصاً أو معنى، ومن هؤلاء: الميرزا الأشتياني (1319 هـ) يقول: "الملكات الثّابتة للنّبي القائمة بنفسه الشّريفة الموجبة لسلطنة تصرّفه في الآفاق والأنفس واستحقاقه للرّئاسة الكليّة الإلهيّة فإنّها باقية لا زوال لها أصلاً ببقاء نفسه المطمئنّة في جميع عوالمه، وكذا إذا كان المراد منها تصرّفه الفعلي في الآفاق والأنفس وولايته على النّفوس الخلقيّة، فإنّ الولاية الحقّة المطلقة بالمعنى المذكور ينتقل إلى الوصيّ بعد ارتحال النّبي صلى الله عليه وآله ومن الوصيّ إلى من بعده من الأوصياء بحسب الطّبقات"، **بحر الفوائد في شرح الفرائد**، ج3، ص149.

فهذا الشيخ الكراجكي الطرابلسي (ت: 449هـ) الذي يصرّح في رسالته حول عقائد أهل الإيمان: "بأنّ الأنبياء وكذا الأئمّة عليهم السلام لا يقدرون على الخلق والرزق!"[44].

ويقول في الحديث عن صفات وكمالات الأئمة من أهل البيت عليهم السلام: "وأنه سبحانه أظهر على أيديهم الآيات وأعلمهم كثيراً من الغائبات والأمور المستقبلات ولم يعطهم من ذلك إلا ما قارن وجهاً يعلمه[45] من اللطف والصلاح وليسوا عارفين بجميع الضمائر والغائبات على الدوام ولا يحيطون العلم بكل ما علمه الله تعالى والآيات التي تظهر على أيديهم هي فعل الله دونهم، أكرمهم بها ولا صنع لهم فيها، وأنهم بشر محدثون وعباد مصنوعون لا يخلقون ولا يرزقون ويأكلون ويشربون وتكون لهم الأزواج وتنالهم الآلام والإعلال ويستضامون ويخافون فيتقون، وإن منهم من قتل ومنهم من قبض"[46].

وسيأتي تصريح الأعلام المفسرين: الطوسي والطبرسي وابن أبي جامع العاملي وغيرهم بأنّ ما فعله روح الله عيسى بن مريم عليه السلام هو مجرد النفخ في الطين، أما صيرورة الجسد طيراً فهو من فعل الله تعالى لا من فعله، أو أنّ إحياءه الموتى كان بدعائه لله تعالى.

وسيأتي أيضاً أن الأعلام المفيد والمرتضى والطوسي وابن شهر آشوب عرّفوا المعجزة بأنّها فعل الله تعالى يظهرها على يد النبي صلى الله عليه وآله، مما هو ظاهر في نفي اعتقادهم بالولاية التكوينية.

ومن يراجع كلمات علماء الكلام في تعريف المعجزة والفرق بينها وبين

---

(44) **كنز الفوائد**، ص242 ـ 245.

(45) في المصدر: "يعمله"، ولكن الأنسب ما ذكرناه.

(46) **كنز الفوائد**، ص112.

الكرامة، وفي أنه هل يمكن إظهار[47] الخارق للعادة على يد غير النبي ﷺ أم لا يمكن؟ يستنتج أن مصب الكلام بينهم هو في أن الله تعالى هل أقدر غير النبي ﷺ على الإعجاز أم لا، وكأنّه مفروغ لديهم أنّ الولاية والسيطرة على عالم التكوين ليست في يد المعصوم نبياً كان أو إماماً، إذ لو كانت الولاية ثابتة له فلا محلَّ لهذا النزاع في أمر المعجزة، هذا فضلاً عن تصريح بعضهم بأن المعجزة هي فعل الله تعالى يظهره على يد النبي ﷺ.

والمتأمل في مجموع كلماتهم يلاحظ أنّ المركوز في عقولهم خروج فعل الخلق والإحياء عن قدرات الأنبياء عليهم السلام، وهذا يؤشر إلى أنهم لم يستفيدوا من الآيات والروايات التي تمسك بها المتأخرون ما اصطلح عليه الولاية التكوينية.

ويعدُّ السيد فضل الله من أبرز العلماء المتأخرين الذين رفضوا القول بالولاية التكوينيّة، وله رسالة خاصة حولها ناقش فيها القول بالولاية ولم ير دليلاً عليها، بل رأى أنّ الدليل قائم على عدم ثبوتها[48].

وهكذا فإنّ السيد كاظم الحائري يظهر منه عدم الاعتقاد بها، فإنه - بعد أن نفى الشك في قدرتهم على المعجزات والكرامات - قال: "أما لو أراد القائلون بالولاية التكوينية أن المعصوم عليه السلام يتمكن دائماً أن يفعل ما يريد أي لا يعجز عن أي شيء، فهذا خلاف صريح القرآن.."[49].

المقدمة الثالثة: الأصل عدم الولاية لأحد غير الله تعالى

إنّ الأصل في الولاية التكوينية يمكن بيانه بأحد وجهين:

---

(47) لاحظ **الشافي في الإمامة**، ج1، ص196 وما بعدها، و**مناهج اليقين في أصول الدين**، للعلامة الحلي، ص362.

(48) **نظرة إسلامية حول الولاية التكوينية**، ص68.

(49) **الإمامة وقيادة المجتمع**، ص127 - 128.

الوجه الأول: الولاية لله تعالى

من المعلوم والمتسالم عليه أنّ صاحب الولاية التكوينيّة والتشريعيّة بالأصالة هو الله تعالى، فبيده الأمر والملك وله السلطنة والولاية على جميع خلقه، وكل ما عداه هو مخلوق ضعيف ولا يملك من الأمر شيئاً إلا ما ملكه الله تعالى، وهذا المعنى لا شكّ فيه، وهو من مقتضيات الإيمان بالتوحيد، وعليه، فيكون الأصل عند الشك في انتقال هذه الولاية إلى غيره - نبياً كان أو إماماً أو غيرهما - هو عدم الولاية في التشريع والتكوين معاً، فالولي المطلق ومن له الولاية بالأصل هو الله تعالى فقط، وله أن يعطي بعض أوليائه نصيباً من الولاية. وهذا يعني أنّ من يدعي الولاية التكوينية لأحد من أولياء الله فعليه إثبات ذلك بالدليل، فإذا لم ينهض دليل على ذلك فيكون المرجع هو أصالة عدم الولاية.

إنّ الأصل المشار إليه، هو مما تنهض بإثباته الأدلة العقلية والنقلية، أما العقل فلأن ما دل على وحدانيته في الخالقية والربوبية يدل عليه، وأما النقل، فلما ورد في القرآن الكريم والسنة، مما دل على ذلك، ونكتفي بذكر بعض الطوائف من الآيات القرآنية:

الطائفة الأولى: ما دلّ على أنّ الخلق والرزق والأمر له تعالى دون غيره:

قال الله سبحانه: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۖ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبإ: 24].

وقال تعالى: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [يونس: 31].

وقال تعالى: ﴿أَمْ جَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُوا۟ كَخَلْقِهِۦ فَتَشَٰبَهَ ٱلْخَلْقُ عَلَيْهِمْ ۚ قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّٰرُ﴾ [الرّعد: 16].

وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ

فِي ٱلْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا وَٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً لَّا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَوٰةً وَلَا نُشُورًا﴾ [الفُرقان: 2-3]

وقال سبحانه: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ إِذْنِهِۦ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [يُونس: 3].

قال تعالى: ﴿وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: 54] .

وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَفْعَلُ مِن ذَٰلِكُم مِّن شَىْءٍ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الرُّوم: 40].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذّاريَات: 58]

وقال أيضاً: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ﴾ [الإسرَاء: 30].

وقال سبحانه: ﴿وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البَقَرَة: 164].

وقال سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾ [الأنعَام: 95] في إشارة إيحائية إلى أنّ أدنى حركة في هذا العالم هي من الله تعالى.

الطائفة الثانية: آيات الولاية، فقد "ذكر الله سبحانه لنفسه من الولاية التكوينية التي تصحح له التصرف في كل شيء وتدبير أمر الخلق بما شاء وكيف شاء"(50). وذلك من قبيل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [التّوبَة: 116].

﴿أَمِ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِىُّ﴾ [الشّورىٰ: 9].

(50) **الميزان في تفسير القرآن**، ج3، ص13.

وقال عزّ وجلّ: ﴿مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍۚ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾ [السَّجدَة: 4].

وقال سبحانه: ﴿أَنتَ وَلِيِّۦ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِۖ﴾ [يُوسُف: 101].

وقال: ﴿فَمَا لَهُۥ مِن وَلِيٍّ مِّنۢ بَعْدِهِۦۗ﴾ [الشّورىٰ: 44].

وفي معنى هذه الآيات قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [قَ: 16].

وقوله سبحانه: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ﴾ [الأنفَال: 24].

وبعض آيات هذه الطائفة ربما كانت ناظرة إلى ولايته الربوبية، ولكن هذا لا يضر فهي ضرب من الولاية التكوينية أيضاً.

هذا من الآيات القرآنية، وأما الروايات التي تثبت هذا المعنى فهي كثيرة وقد تقدم بعضها سابقاً، ولا بأس أن نذكر هنا واحدة منها مما لم يتقدم التطرق إليه، ومن ذلك: ما رواه الشيخ الصدوق من دعاء الإمام الرضا عليه السلام: قال: "وكان الرضا عليه السلام يقول في دعائه: "اللهم إني أبرأ إليك من الحول والقوة، فلا حول ولا قوة إلا بك. اللهم إني أبرأ إليك من الذين ادعوا لنا ما ليس لنا بحق. اللهم إني أبرأ إليك من الذين قالوا فينا ما لم نقله في أنفسنا. اللهم لك الخلق ومنك الأمر، وإياك نعبد وإياك نستعين. اللهم أنت خالقنا وخالق آبائنا الأولين وآبائنا الآخرين. اللهم لا تليق الربوبية إلا بك، ولا تصلح الإلهية إلا لك، فالعن النصارى الذين صغروا عظمتك، والعن المضاهين لقولهم من بريتك. اللهم إنا عبيدك وأبناء عبيدك، لا نملك لأنفسنا ضراً ولا نفعاً ولا موتاً ولا حياة ولا نشوراً. اللهم من زعم أننا أرباب فنحن إليك منه براء، ومن زعم أن إلينا الخلق وعلينا الرزق فنحن إليك منه براء كبراءة عيسى عليه السلام من النصارى. اللهم إنا لم ندْعُهم إلى ما يزعمون، فلا تؤاخذنا بما يقولون واغفر لنا ما يزعمون، ﴿رَبِّ لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ دَيَّارًا﴾ [نُوح: 26]"[51]. وهذا يصلح مؤيداً لما تقدم لا دليلاً، بسبب ضعف سنده.

(51) **الاعتقادات في دين الإمامية**، ص99.

إنّ هذا الأصل الذي تشهد له النصوص المتقدمة هو المرجع وعلينا تحكيمه، إلا في الحالات التي ثبت أن الله تبارك وتعالى أعطى بعض خلقه نصيباً من التصرف أو الولاية، كما هو الحال في الملائكة أو الأنبياء عليهم السلام أو بعض الأولياء عليهم السلام.. وسوف نلاحظ فيما يأتي إلى أي حدٍ أعطى سبحانه الولاية التكوينية لخلقه وما هي حدود هذه الولاية؟

ولكن هذا الأصل إنما يتجه الاعتماد عليه في محل الكلام، وهو الولاية التكوينية بمعنى إقدارهم على التصرف أو بمعنى التفويض، أي تفويض أمر الولاية إلى أحد منهم، أما إذا كان الحديث عن الولاية بمعنى التوسيط، أي جعل بعض الخلق وسائط في الفيض، فهذا النوع من الولاية - لو قيل به - لا يُنفى بالأصل، لأنّ التوسيط معناه أنهم عليهم السلام جزء من نظام الخلق، وبناءً عليه، تكون الولاية غير مجعولة، ليقال إنّ الأصل عدم جعلها، وإنما هي من لوازم ذواتهم ووجودهم التي لا تنفك عنها، وحيث إن وجودهم لا شك فيه فكذا وساطتهم في الفيض.

نعم لقائل أن يقول: إنّ ما زعموه من أن ولايتهم التكوينية هي من لوازم ذواتهم النورية وهي لا تنفك عنهم وأنها مجعولة بالجعل البسيط لا الجعل التأليفي، هو مجرد افتراض لا دليل عليه، كما أسلفنا.

الوجه الثاني: أصالة بشرية الأنبياء عليهم السلام

إنّ مما لا شك فيه أنّ الأنبياء والأولياء عليهم السلام هم من جنس البشر ويجري عليهم من القوانين ما يجري على سائر البشر، ومن المعلوم أيضاً بحسب الوجدان أن البشر عاجزون عن فعل المعجزات من تلقاء أنفسهم، وهذا أمر لا يحتاج إلى شرح وبيان وإقامة برهان، فالوجدان شاهد به والوجدان سيد الأدلة، وكل واحد منا يدرك في نفسه عجزه عن ذلك، ويشاهد ذلك مشاهدة العيان في غيره، ودعوى أنّ الإنسان بإمكانه إذا توجه إلى داخل النفس وصرف نفسه عن خارجها يصبح مقتدراً على فعل المعاجز، هي دعوى قد عرفت وهنها فيما سبق.

هذا ما دلّ عليه الوجدان، وأما القرآن فقد نصّ على بشرية الأنبياء عليهم السلام، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَاْ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾ [الكهف: 110]، والبشرية لا تنفك عن المحدودية والعجز في كثير من الأحيان، قال تعالى موجهاً نبيه أن يرد على طلبات المشركين بإنزال آية إعجازية عليه: ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَّسُولًا﴾ [الإسرَاء: 93]، إلى غيرها من الآيات التي تتحدث عن بشرية الأنبياء عليهم السلام، وهذه البشرية ستكون المرجع المحكم بشأن الأنبياء إلى أن يثبت أن الله تعالى قد منحهم صلاحيات غير مقدورة للبشر العاديين، ولا شك أنه تعالى منحهم هذه الصلاحيات على صعيد المعجزات والكرامات، ولكن ثبوت صلاحيات مطلقة وشاملة بما يجعل لهم ولاية على عالم التكوين هو محل نقاش كما سوف نرى.

المقدمة الرابعة: هل تصلح أدلة المعاجز لإثبات الولاية التكوينية؟

وهذا الأمر من النقاط الأساسية التي يتوقف عليها الاستدلال ببعض المعاجز بغرض إثبات الولاية التكوينية، ولذا نرى من المناسب بل الضروري التنبيه عليه في المقام. وتوضيح ذلك: أنّ تمكين الأنبياء عليهم السلام من بعض المعاجز أمرٌ ثابت ولا ينبغي إخضاعه للبحث والنقاش، لأنّه من المسلمات التي لا ينكرها أحدٌ من المسلمين، أجل، وقع خلاف وكلام بينهم في أمر الكرامات، ففي حين آمن بها عامة المسلمين أنكرها المعتزلة على ما نسب إليهم(52)، لأدلة ذكرت في علم الكلام وتمت مناقشتهم فيها. ولكنّ قدرة الأنبياء عليهم السلام على المعاجز لا يصحّ جعلها دليلاً على ولايتهم التكوينية، لأنّها تمكين خاص، وأشبه بما يقوله الفقهاء في بعض الموارد من أنها قضية في

(52) قال الشيخ المفيد بشأن ظهور الكرامات على أيدي الأولياء: "إنّ ذلك جائز لا يمنع منه عقل ولا سنة ولا كتاب، وهو مذهب جماعة من مشايخ الإمامية وإليه يذهب ابن الأخشيد من المعتزلة وأصحاب الحديث في الصالحين والأبرار. وبنو نوبخت من الإمامية يمنعون ذلك ويوافقون المعتزلة في الخلاف علينا فيه، ويجامعهم على ذلك الزيدية والخوارج"، **أوائل المقالات**، ص69.

واقعة ولا تصلح للتعميم، وإنما الكلام في التمكين العام والتسخير المطلق، وهذا لا يوجد تسالم بشأنه ولا اتفاق عليه، وقد ذكرنا أنّ بعض أساتذتنا بعد أن أخرج قضية المعاجز عن النقاش، أضاف: أما قدرته عليه السلام على أن يفعل كل ما يريد دون أن يعجزه شيء فهو خلاف القرآن الكريم.

وإنما يصحّ جعل قضية المعاجز دليلاً على الولاية التكوينيّة العامة، إذا فُرغ عن إثبات أمرين:

الأمر الأول: أنّ خرق القوانين الطبيعيّة والتصرّف التكويني هو من فعل النبي صلى الله عليه وآله أو الإمام عليه السلام، لا من فعل الله تعالى. وبعبارة أخرى: إنّ المباشر لفعل المعجز هو النبي صلى الله عليه وآله نفسه وليس الله تعالى.

والأمر الثاني: إثبات أن المعجزات ليست من قبيل التمكين الخاص، وأنّ فعله وتصرفه صلى الله عليه وآله في هذا المورد الإعجازي أو ذاك يكشف عن الاقتدار العام.

وكلا الأمرين محل كلام وإشكال، وإليك البيان:

أما الأمر الأول، وهو إثبات أنّ المعجز هو من فعل النبي صلى الله عليه وآله وليس من فعل الله تعالى مباشرة، فهو موضع نقاش كبير بين علماء الكلام، فبعضهم يظهر منه أنّ المعجزة من فعل النبي صلى الله عليه وآله نفسه، وذلك بإقدار الله تعالى له على ذلك[53]. ولكنّ ثمة اتجاهاً آخر مشهوراً بين علماء الكلام يصرّح أو يظهر منه أنّ المعجزة فضلاً عن الكرامة هي من فعل الله تعالى، لا من فعله صلى الله عليه وآله، وإنما أظهرها الله على يديه تسديداً له، وتثبيتاً لنبوته، فحال المعاجز الحسيّة

(53) ولعل هذا ما أراده العلامة الحلي بقوله في بيان شروط المعجز: "أن يكون من قبل الله تعالى أو بأمره"، **كشف المراد**، ص475. ونحوه ما قاله الفاضل المقداد (826 هـ)، **إرشاد الطالبين إلى نهج المسترشدين**، ص307. وقريب منه ما قاله الجرجاني (816 هـ) في بيان شروط المعجزة: "الأول: أن يكون فعل الله أو ما يقوم مقامه"، أي مقام فعله عز وجل، انظر: **شرح المواقف**، ج8، ص223. بأن يكون المقصود بقوله: "من قبل الله" أنه تعالى الفاعل المباشر له، والمقصود بأمره أنه تعالى أذن بتمكين النبي صلى الله عليه وآله منه.

كحال القرآن الكريم الذي هو معجزة سيدنا محمد ﷺ، فكما أنّ القرآن الكريم - وبالإجماع - هو من خلق الله تعالى لفظاً ومعنى لا من إنشاء النبي ﷺ، وإنما نزل به الروح الأمين على قلبه، كذلك الحال في سائر المعجزات، قال الشيخ المفيد وهو في مقام تعريف المعجزة وبيان دلالتها على صدق النبي ﷺ: "المعجز فعل الله تعالى، وهو قائم مقام التصديق، ومن صدقه الله تعالى فهو صادق لاستحالة أن يصدق الله الكذاب"[54]، وقال الشيخ الطوسي: "والدليل على نبوة نبينا محمد ﷺ: أنه ادعى النبوة وظهر المعجز على يده، والمعجز فعل الله تعالى، فيكون نبياً حقاً ورسولاً صدقاً"[55].

إنّ عدولهم في مقام التعريف - وهو مقام التدقيق في استخدام الألفاظ والمصطلحات وليس مقام التسامح فيها - عن القول: إنّ المعجز هو فعل النبي ﷺ بإذن الله تعالى وتمكينه، إلى القول: إنه فعل الله تعالى أظهره على يد النبي ﷺ، هو كالصريح فيما نقوله، وقال ابن شهر آشوب متحدثاً عن المعجزات: "ومعلوم أنّ إبراء المرضى وإحياء الموتى وكلام الجماد والحيوان إلى غير ذلك على أيدي الأنبياء والأوصياء من فعل الله"[56]، وأصرح من الجميع كلام السيد المرتضى، فبعد أن ذكر أن من شرائط المعجز "أن يكون من فعله تعالى" أوضح هذا الشرط واستدل عليه فقال: "وإنما قلنا أن يكون من فعله، ولم نقل: أو ما يجري مجرى فعله، على ما يمضي في الكتب، لأنّ المدعي إنّما يدعي على الله تعالى يصدقه بما يفعله، فيجب أن يكون

---

(54) **النكت الاعتقادية**، ص37.

(55) **الرسائل العشر**، ص105. وقال في معرض الاستدلال على دلالة المعجزة على صدق النبي ﷺ: "ويعلم أيضا عند ذلك صحة النبوات، لأن النبي إذا أدعى النبوة وظهر على يده علم معجز يعجز عن فعله جميع المحدثين علم أنه من فعل الله ولولا صدقه لما فعله، لأن تصديق الكذاب لا يحسن"، **الاقتصاد**، ص19.

(56) نقله عنه ابن جبر من أعلام القرن السابع الهجري في كتابه **نهج الإيمان**، ص651، وراجع **مناقب آل أبي طالب**، ج2، ص165.

الفعل القائم مقام التصديق ممن طُلب منه التصديق، وإلا لم يكن دالاً عليه، وفعل المدعي كفعل غيره من العباد في أنه لا يدلّ على التصديق.."، وأضاف: "**وقول من يقول**: إن القرآن لو كان من فعل النبي ﷺ لدلّ على صدقه كما يدل وهو من فعله تعالى، ونقل الجبال وطفر[57] البحار يدلان على النبوة وإن كانا من فعل مدعي النبوة، **ليس بشيء**، لأن القرآن لو كان من فعله ﷺ وخرق العادة، لكان المعجز في الحقيقة الواقع موقع التصديق هو اختصاصه تعالى له بالعلوم التي تمكن بها من القرآن، وفعلها فيه ﷺ، وفي نقل الجبال وطفر البحار المعجز على الحقيقة هو الإقدار بالقُدَر الكثيرة الخارقة للعادة على تلك الأفعال دون الأفعال نفسها"[58].

وقد قدمنا كلام الكراجكي حيث رأيناه يصرح بأن "الآيات التي تظهر على أيديهم هي فعل الله دونهم، أكرمهم بها ولا صنع لهم فيها"، وكلامه هذا لا يقلّ صراحة عن كلام السيد المرتضى في هذا المجال. وكلام الإمام الخميني المتقدم عن أنّ علماءنا جعلوا المعجزات من قبيل استجابة الدعاء واضح في الدلالة على كون المعجزة - بنظر العلماء لا نظره – من فعل الله تعالى لا من فعل النبي ﷺ.

وطبيعي أن تبني هذا الرأي أو ذاك تابع للدليل، وقد حاول السيد المرتضى إقامة الدليل العقلي لإثبات أن المعجز من فعل الله تعالى، ويمكن إرجاع ما جاء في كلامه إلى وجهين:

الوجه الأول: أنه لو كان المعجز من فعل مدعي النبوة فهو لا يدلّ على تصديق الله تعالى له، فالدلالة على التصديق تحتّم أن يكون المعجز من فعل المرسِل لا مدعي الرسالة.

---

(57) الطفر: "وثوب في ارتفاع، كما يطفر الإنسان حائطاً، أي يثبه إلى ما وراءه"، **العين**، 7، ص417.

(58) **الذخيرة في علم الكلام**، ص328.

ولكنه وجه ضعيف، إذ دلالة المعجزة على التصديق، كما تحصل بكون الفعل المعجز من فعل الله تعالى، فإنها تحصل بكونه من فعل مدعي النبوة، لكنْ على أن يكون فعلُه من إقدار الله تعالى له على ذلك، وليس ناشئاً من قدرته الذاتيّة، وهذا هو المدعى في المقام. بل ربما يقال إن الثاني، أعني كون المعجز من فعل الرسول، أدلّ على التصديق، من مجرد كونه من فعل الله تعالى، لأنّه لو كان من فعل الله تعالى، فدلالته تنحصر بإظهار الفعل الخارق على يدي النبي ﷺ وعند طلبه لذلك، بينما على الثاني، فإنّ ظهور المعجز على يديه يكشف أولاً: عن أن الله تعالى قد سمح بخرق القوانين الطبيعية، وثانياً: أنه تعالى قد مكّن البشر (وهو النبي في المقام) من فعل ذلك، مع أنه لا قدرة ذاتية له على فعله.

الوجه الثاني: إنّه لو كان المعجز من فعله ﷺ لكان معنى ذلك أنّ الله تعالى قد مكّنه من فعل المعجز، وهذا معناه أنّ المعجز في الحقيقة ليس هو الفعل الخارجي، من إحياء الموتى أو نحوه، وإنما هو إقدار الله تعالى لنبيه وتمكينه له من أن يخرق قوانين الطبيعة ويحيي الموتى ويبرئ الأكمه.. مع أنّ ظواهر النصوص وما تسالم عليه القوم أنّ المعجزة هي الفعل الخارق للعادة نفسه، وليس التمكين منه والإقدار عليه.

وتعليقاً على هذا الوجه نقول: ما ذكره من أن المعجزة الحقيقية هي التمكين الإلهي للنبي ﷺ من فعل الأمر الخارق صحيح، ولكنْ ليس ثمّة ما يمنع من إطلاق لفظ المعجزة أيضاً على الفعل الصادر عن ذلك التمكين وعن تلك القدرة التي زُود بها النبي ﷺ.

وعليه يمكن القول: إنّ العقل لا يدلّ على أكثر من ضرورة إظهار الآية المعجزة على يده عليه السلام في حال احتاجت الرسالة إلى ذلك، إقامة للحجة على العباد، ودفعاً للتكذيب والتشكيك، وأما أنّ هذه المعجزة لا بدّ أن تكون من فعل الله تعالى أو من فعل النبي ﷺ نفسه، فلا فرق في نظر العقل بين الأمرين، لدلالتهما معاً على المقصود.

وبناءً عليه، فإنّ الدليل الذي يمكن عدّه مرجعاً أساسياً في هذا المجال ينحصر بالوحي، كتاباً وسنةً، وهذا ما سوف يأتي بعون الله تعالى. ولذا علينا أن نتجنب حسم الموقف إلى أن نرى إن كان يظهر من الوجوه الآتية أنّ المعجزة هي من فعل النبي ﷺ بتمكين الله تعالى له، لا من فعل الله سبحانه وتعالى عند حاجة الرسالة لذلك. وفي حال عدم نهوض دليل على أنّ المعجزة من فعل النبي ﷺ، يكون القدر المتيقن الذي يسعنا تبنيه اعتقاداً أنّها من فعل الله تعالى يظهرها على يد النبي ﷺ.

وثمّة **وجه ثالث** قد يشهد لكون المعجزة هي فعل الله تعالى، وهو - بالإضافة إلى عمومات الكتاب والسنة الدالة على أن الخلق والرزق والتدبير هو بيد الله تعالى - بعض الأخبار الخاصة، من قبيل ما رواه في الاحتجاج للطبرسي عن الإمام الرضا عليه السلام في حوار له مع أحدهم، حيث نقل الرجل للإمام عليه السلام أنّ جماعة يقولون: "إنّ علياً لمّا أظهر من نفسه المعجزات التي لا يقدر عليها غير الله، دلّ على أنّه إله، ولما ظهر لهم بصفات المحدثين العاجزين لبس ذلك عليهم، وامتحنهم ليعرفوه، وليكون إيمانهم اختياراً من أنفسهم، فقال الرضا عليه السلام: أول ما هاهنا أنّهم لا ينفصلون ممن قلب هذا عليهم، فقال: لما ظهر منه الفقر والفاقة دلّ على أنّ مَن هذه صفاته وشاركه فيها الضعفاء المحتاجون لا تكون المعجزات فعله، فعلم بهذا أنّ الذي أظهره من المعجزات إنما كانت فعل القادر الذي لا يشبه المخلوقين، لا فعل المحدث المشارك للضعفاء في صفات الضعف"[59]. ولكن الخبر ضعيف، وهو مما أخذه الطبرسي من التفسير المنسوب للإمام العسكري عليه السلام[60]، وهو كتاب لا يعوّل عليه كما أوضحنا ذلك في محل آخر[61]، وقد يضاف إلى ذلك

(59) **الاحتجاج**، ج2، ص234.
(60) **التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري**، ص52.
(61) **الشيعة والغلو**، ص159.

أن الإمام عليه السلام في مقام الاحتجاج والجدل، حيث قال إنّه يمكن أن يُقلب الأمر عليهم وتُبطل دعواهم، لا أنه في مقام الاستدلال.

وفي المقابل، **قد يقال**: انتصاراً للرأي القائل إنّ المعجزة هي فعل النبي صلى الله عليه وآله:

أولاً: إنّ في القول بكون المعجزة هي فعل الله تعالى وليس فعل الأنبياء عليهم السلام انتقاصاً من شخصيتهم، وتقصيراً في حقهم، بحيث يصبحون مجرد آلة ولا دور لهم في المعاجز.

ويرده: إنّ هذا الكلام لا صحة له، لأنّ ظهور آيات الله ومعاجزه على يدي العبد هو مقام جليل ولا يناله إلا ذو حظ عظيم، ولا سيما إذا خضع الأمر لطلبه واستدعائه. ألا ترى أن أعظم معجزة لنبينا محمد صلى الله عليه وآله وهي القرآن الكريم لم يكن للنبي صلى الله عليه وآله دور فيها إلا التلقي من الوحي، فهل يوجب ذلك الانتقاص من مقامه؟ بالتأكيد هو لا يوجب ذلك، فإنّ بلوغ العبد مستوى تلقي الوحي الإلهي يحتاج إلى قابلية وإلى اصطفاء خاص، قال تعالى: ﴿وَأَنَا ٱخْتَرْتُكَ فَٱسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰٓ﴾ [طه: 13].

ثانياً: إنّ ظاهر الحال[62] في الكثير من المعجزات المنقولة إلينا في الكتاب يوحي أنّ النبي صلى الله عليه وآله نفسه هو من يُقْدِم على فعل المعجز من تلقاء نفسه، مما يدل على كون زمام المعجز بيده، وأنه قادر على فعله. ولا مفرّ من الأخذ بهذا الظاهر ما لم تقم قرينة قطعية على خلافه، أو ضرورة على تأويله، وإن وجدت القرينة المعارضة لهذا الظاهر فيسهل تفسيره، بأنّ ثمّة مقدمات مطوية لم يطلع عليها الحاضرون في مجلس المعجزة، ولم يجد القرآن ضرورة لإظهارها وبيانها، ومن هذه المقدمات توجه النبي صلى الله عليه وآله إلى الله تعالى وطلبه إليه ولو طلباً باطنياً بأن يسدده بإظهار المعجزة على يديه.

(62) **النبوّة**، ص233 - 234.

الأمر الثاني: مع تجاوز ما ذكر في الأمر الأول، وافتراض أنّ المعجز مِن فعلِ النبي ﷺ كما هو ظاهر العديد من النصوص التي أسندت الأفعال المعجزة إلى الأنبياء عليهم السلام أنفسهم، لكن هذا لا يثبت ولايتهم التكوينية إلا مع نفي كون ذلك من التمكين الخاص، وإثبات أنّ فعله وتصرفه في هذا المورد الإعجازي أو ذاك يكشف عن الاقتدار العام في سائر الموارد، وذلك:

1 - إمّا لدلالة ذلك وكشفه عن بلوغه مرحلة معنوية خاصة تسمح له بالتصرف في عالم التكوين برمته، فتكون لديه ملكة التصرف في عالم التكوين كما هو الحال فيمن لديه مثلاً ملكة العصمة، والتي لا تتخلف في أي مورد من الموارد، أو قل: إنّ من وصل إلى مرحلة القدرة على التصرف التكويني في مورد فإنه يقدر على غيره، لقاعدة حكم الأمثال فيما يجوز وفيما لا يجوز واحد. أو لنقل: إنّ النفس إذا صارت قادرة على فعل الأمر المعجز فقدرتها ليست أمراً عرضياً، وإنما هي عناية من الله وسببها الاتصال بالعالم العلوي، فلا فرق بين مورد وآخر.

2 - وإمّا لكشف النصوص عن أنّ الله تعالى قد أعطاهم الولاية العامة، والنص قد يكون ظاهراً في ذلك بنفسه أو محتفاً ببعض القرائن المقامية أو المقالية المفيدة لذلك.

ولكن يلاحظ عليه:

أما الأوّل، فقد عرفت ضعفه فيما سبق، حيث قلنا إنّ الولاية التكوينية مما لم يثبت أنها ثمرة مسار روحي يبلغه السالك في مرحلة معينة من مراحل السير إلى الله تعالى. ولا معنى هنا لقاعدة تساوي الأمثال، ونظيره في الضعف أن يقال إن المسألة هي نتيجة انكشاف علل الأشياء أمام السالك، فيتصرف فيها، فإنّ هذا عرفت ضعفه فيما سبق.

وأمّا الثاني، فهو العمدة، لكن هل تدل النصوص على التمكين العام أم غاية ما تدل عليه هو التمكين الخاص؟

علينا أن نلاحظ ذلك فيما يأتي، ونرى مدى توفر دلائل إثباتية على أنّ هذه المعاجز إنما قدروا عليها لأن الله تعالى قد منحهم ولاية تكوينية عامة.

وخلاصة القول في الأمر الثاني: إنّ أمر المعجزة لا ينحصر في تفسيرين[63] فقط ولا ثالث لهما، وهما: الاعتقاد بكون المعجزة هي فعل الله المباشر ولا دخل للنبي فيها سوى ظهورها على يديه، أو الاعتقاد بكونها فعل النبي نفسه وأنه يمتلك قدرة عامة يستطيع من خلالها إنجاز ما يريد من الخوارق، بل ثمة تفسير ثالث معقول، وهو الاعتقاد بأن المعجزة هي فعل النبي ﷺ، المنطلق أو الكاشف عن وجود تمكين إلهي جزئي - وليس كلياً - له ﷺ بفعل الخوارق، والتي تزيد أو تنقص، استناداً إلى حاجة الرسالة لذلك، فيما خططه تعالى لكل نبوة وما تحتاجه من معاجز، فالمعجز هو فعله ﷺ لكنه لا يعبر عن امتلاكه للقدرة العامة على فعل الخوارق الملازم لثبوت الولاية التكوينية. وعليه فافتراض أن النبي ﷺ إما أنه لا يمتلك قدرة على فعل المعجز رأساً، وإما أنه يمتلك قدرة كلية وعامة تمكنه من فعل ما يريد، إن هذا لا وجه له، فلربما كان يمتلك قدرة جزئية ومحدودة.

أدلة المثبتين

بعد الفراغ من المقدمات المذكورة، نأتي إلى بيان أدلة القائلين بالولاية التكوينية، لنفحصها ونرى مدى تماميتها، ومن ثم نلاحظ في مرحلة لاحقة أدلة النافين. أما المثبتون فقد استدلوا بالعديد من الوجوه، وهذه عمدتها:

الوجه الأول: الولاية التكوينية والحكمة

محاولة الاستدلال العقلي، بتقريب "أنّ الحكمة الإلهية اقتضت أن تكون

(63) ربما يظهر ذلك من الشهيد مرتضى مطهري، راجع **النبوة**، ص231-232.

الولاية التكوينية بأيديهم حتى يتمكنوا من إبطال من يدعي النبوة بعد النبي ﷺ بالسحر ونحو ذلك، مما يوجب إضلال الناس"[64].

ويلاحظ عليه: إنّ غاية ما تقتضيه الحكمة أن يُمكِّنُوا من المعاجز والكرامات في موارد التحدي ومواجهتهم بالتكذيب، دون أن يعطوا ولاية تكوينية عامة، بل يكفي تحقيقاً لهذا الغرض أن تكون لهم دعوة مستجابة متى اقتضت مصلحة الرسالة دون أن يكون الإعجاز من فعلهم، وإنما من فعله عز وجل.

الوجه الثاني: دعوى الأولويّة

وربما استدل بعضهم على ولايتهم التكوينية بالأولوية، وذلك من أحد طريقين:

الطريق الأول: أنّه إذا ثبتت لهم الولاية التشريعية، فبالأولى أن تثبت لهم الولاية التكوينية.

ويرده:

أولاً: إنّ الولاية التشريعيّة ليست ثابتة لهم عليهم السلام، كما أوضحنا ذلك في مقام آخر[65].

ثانياً: على فرض ثبوت الولاية التشريعية لهم، فهذا لا يدل لا بالأولوية ولا بغيرها على ثبوت الولاية التكوينية لهم، لأنّ ثمّة فارقاً سنخياً بين عالمي التكوين والتشريع، وبالتالي بين الولايتين، فالولاية على عالم التكوين هي ولاية حقيقية بينما الولاية على عالم التشريع هي ولاية اعتبارية، ولهذا فنحن أمام حقيقتين متغايرتين، الأمر الذي يمنع من قياس الأولوية بدعوى أن من امتلك ولاية على التشريع فبالأولى أن يمتلك ولاية على عالم التكوين، وكذا

(64) **صراط النجاة**، ج3، ص420.

(65) وقد بحثنا ذلك في كتاب **أبعاد الشخصية النبوية**، ص25، وما بعدها.

لا تصح دعوى الأولوية المعاكسة، أي دعوى أن من امتلك ولاية تكوينية فهو يمتلك ولاية تشريعية بالأولوية، وهو ما أشار إليه بعض العلماء المعاصرين[66].

الطريق الثاني: ما ذكره بعض الفقهاء، من أنّهم عليهم السلام حيث كانوا: "أفضل من أنبياء السلف وأن عليا عليه السلام كنفس النبي صلى الله عليه وآله فكيف لا يثبت لهم عليهم السلام ما كان ثابتاً للأنبياء".

وردّه المستدل بنفسه قائلاً: "ولكن الاستدلال مخدوش، فإنّ [مقتضى] كونهم سلام الله عليهم أفضل، ثبوتُ أكملية أنفسهم وشدة تقربهم إليه سبحانه وسعة علمهم لا ثبوت المعجزة بأيديهم، حيث إنّ وجه الحاجة إلى المعجزة يختص بالنبي صلى الله عليه وآله ولا يجري في الخليفة والوصي حيث يكون ذلك بتعيين النبي صلى الله عليه وآله ونصبه كما لا يخفى"[67].

ويمكنك أن تضيف رداً آخر، على الاستدلال المذكور، وهو أنّ ثبوت الولاية التكوينية لأنبياء السلف هو أول الكلام، ومحل البحث، فبناء الاستدلال عليه مصادرة بيّنة.

الوجه الثالث: القرآن الكريم

وقد استدلوا بعدة مجاميع من الآيات القرآنيّة لإثبات القول بالولاية التكوينية:

المجموعة الأولى: إنّ ثمّة طائفة من الآيات تدل على أنّ الملائكة لهم دور

---

(66) قال السيد جعفر الجزائري المروج، قال: "كما أنّه لا سنخيّة بينهما، لكون التكوينية حقيقية، والتشريعية اعتبارية، فهما متباينتان. فلا يقال: إنّ الولاية التكوينية التي هي أشد تستلزم الولاية التشريعية التي هي أضعف بالأولوية. بل ثبوتها محتاج إلى الدليل، ولا تثبت بالأولوية المذكورة، لتوقفها على اندراجهما تحت حقيقة واحدة ليجري فيها التشكيك بالشدة والضعف"، **هدى الطالب إلى شرح المكاسب**، ج6، ص152.

(67) **إرشاد الطالب إلى التعليق على المكاسب**، ج3، ص20.

في الخلق والرزق والإماتة والتدبير.. وذلك من قبيل قوله تعالى في وصف الملائكة أو صنف منهم: ﴿فَٱلْمُدَبِّرَٰتِ أَمْرًا﴾ [النَّازعَات: 5]، وقوله: ﴿قَالَ إِنَّمَآ أَنَا۠ رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَٰمًا زَكِيًّا﴾ [مَريَم: 19]، وقوله سبحانه: ﴿تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾ [الأنعَام: 61].

ولكننا نقول:

أولاً: إنّه لا دلالة في ذلك على المدعى، فإنّ الملائكة فاعل بالتسخير، وهم موظفون بالعديد من المهام التكوينية، أو قل هم نفوس كريمة خلقها الله تعالى ليستخدمها في أغراض معينة في عملية الإماتة أو الخلق أو الرزق، على الرغم من عدم حاجته لذلك، وبعبارة أخرى: إنّ القانون الإلهي في عمليّة الخلق والرزق والإماتة والتدبير جارٍ وفق نظام معين تدخل فيه بعض الأسباب، بصفتها وسائل وأدوات تنفيذية بيد الخالق الأوحد، وهو الله تعالى، ولذا لا يصح نسبة الخلق إليها، فلا يقال الملائكة خالقون أو رازقون. وكذلك الحال في الإماتة والإحياء، فالمميت والمحيي هو الله تعالى، وأما الملائكة فهم وسيلة الإماتة، وهم مكلفون بتنفيذ ما يطلب منهم دون أن يكون لهم حق الاعتراض أو التأخير أو التبديل، فضلاً عن التمرد على الله تعالى، ومن هنا لم يُذكروا بصفتهم مميتين، وإنما بصفتهم رسل الله تعالى في قبض أرواح الناس، ليس لهم من الأمر شيء سوى تنفيذ ما طلب منهم، قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ لِيُقْضَىٰٓ أَجَلٌ مُّسَمًّى ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ﴾ [الأنعَام: 60-61] فلاحظ اختلاف التعبير في الآيتين، فقد بدأت الآية الأولى بنسبة التوفي إلى الله تعالى، وأما الآية الثانية فنسبته إلى رسل الله تعالى، وقوله ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [النِّسَاء: 97] لا تبتعد عما قلناه، لأن الملائكة - كما قلنا - هم بحسب توصيف القرآن لهم رسل الله تعالى،

﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُو۟لِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ۚ يَزِيدُ فِى ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [فَاطِر: 1].

نعم لو ثبت بدليل أنّ ما أعطي للملائكة أو عهد به إليهم أعطي مثله للأنبياء عليهم السلام أو بعضهم، فيمكن عندها تتميم الاستدلال، ولكنْ هذا رهن قيام دليل على ذلك، ولم نجد مثل هذا الدليل.

المجموعة الثانية: الآيات النازلة في بيان معاجز الأنبياء عليهم السلام، وهي عديدة جداً. وثبوت المعاجز للأنبياء عليهم السلام والكرامات للأولياء أمرٌ متسالم عليه، ولا ينبغي التشكيك فيه بعد تنصيص القرآن الكريم عليه، والمدعى أن هذا الأمر يكشف عن ولايتهم التكوينية وإلا لما صدرت عنهم هذه الخوارق والأعمال الإعجازية. وعمدة الآيات المستدل بها في المقام اثنتان:

عيسى عليه السلام والخلق والإحياء

الآية الأولى: قوله تعالى في سورة آل عمران: ﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنِّى قَدْ جِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ ۖ أَنِّىٓ أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۖ وَأُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ وَأُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۖ وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِى بُيُوتِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عِمرَان: 49].

وقد ورد هذا المعنى في سورة المائدة أيضاً، حيث قال تعالى: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ بِإِذْنِى فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِى ۖ وَتُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ بِإِذْنِى ۖ وَإِذْ تُخْرِجُ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِى﴾ [المَائدة: 110].

وما ورد في آل عمران هو من أقوى أدلتهم على الولاية التكوينية، وهي تتحدث عن آية (معجزة) السيد المسيح، كما هو واضح مما جاء في بدايتها، ﴿أَنِّى قَدْ جِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ﴾، وما جاء في نهايتها ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَةً﴾، والمستفاد من الآيتين أن آيته عليه السلام كانت أربع معاجز: **الأولى**: صيرورة الطين طيراً

بالنفخ فيه، **والثانية**: إبراء الأكمه والأبرص، **والثالثة**: إحياء الموتى، وعبرت عنها الآية الثانية بإخراج الموتى، **والرابعة**: إخبارهم بما يأكلون وما يدخرون في بيوتهم، وانفردت الآية الأولى بذكر هذه المعجزة(68).

والحديث عن هذه المعجزة الرابعة، لا يعنينا في المقام، لأنه خارج عن بحثنا، لأنّه لا ملازمة بين امتلاكه لعلم الغيب وبين ولايته التكوينية، فإنّ علمه عليه السلام بالغيب - حتى لو فرض أنه كلي وشامل، وليس في دائرة خاصة، وهي ما زوده الله تعالى العلم بها - لا يدل على أنه يمتلك ولاية تكوينية على عالم الإمكان، فإن العلم بالشيء ليس علة تامة للقدرة على فعله، إذ القدرة على الفعل تحتاج إلى عناصر أخرى. وقد تقدم في مبحث (مناشئ الولاية التكوينية / المنشأ الثاني) ما يفيد في نفي الملازمة بين علم الغيب والاقتدار على فعل الخوارق. واللافت أن هذه المعجزة لم تقترن بعبارة "بإذني". يبقى أن نتكلم في المعجزات الثلاث الأولى، لنرى مدى دلالتها على المطلوب:

عيسى وإحياء الموتى

أما المعجزة الأولى، فتقريب الاستدلال بها لإثبات الولاية التكوينية أن ظاهر الآية كون التأثير في خلق الإنسان هو من فعل النفخ، ولكن بإذن الله تعالى، يقول بعض الفقهاء: "الولاية التكوينية التي [هي] عبارة عن تأثير مشية النبي صلى الله عليه وآله أو الإمام عليه السلام في أمر كوني بمجردها أو مع فعل ما يكون ذلك التأثير من قبيل خرق العادة كإحياء عيسى (على نبينا وآله وعليه الصلاة والسلام) وتفجير موسى عليه السلام العيون بضرب عصاه إلى غير ذلك. ودعوى أن

(68) ويمكن جعل معجزاته عليه السلام ثلاثاً وليس أربعاً، وذلك بالدمج بين الإحياء وإبراء الأكمه، وقد يؤيده أن طبيعة المعجزات تقتضي أيضاً جعلهن ثلاثاً، فالأولى فيها عملية خلق وهذا سنخ خاص من الأعمال الخارقة، وأما الثانية وهي إبراء الأكم والأبرص وإحياء الموتى فهما من سنخ واحد، وهو إعادة الجسم العاطل إلى عمله، والثالثة وهي إخبار غيبي، وهذا سنخ مختلف عن سابقيه.

هذه الأمور تحصل بمشية الله ولم يكن صدورها عنهم كصدور سائر أفعالهم يكذبها ظاهر الكتاب المجيد، قال الله سبحانه حكاية عن قول عيسى: ﴿أَنِّي قَدْ جِئْتُكُم بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾ [آل عمران: 49] الآية - وذكر كون هذه الأفعال بإذن ربه لا ينافي صدورها عنه عليه السلام حيث إنّ الإذن المزبور تكويني، وعبارة عن إعطاء الله جلّ وعلا القدرة عليها نظير قوله سبحانه: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَىٰ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [الحشر: 5]"[69].

ولا مجال للاعتراض على الاستدلال بالآية المذكورة بأنّها تتحدث عن معجزة لعيسى عليه السلام، وجريان المعاجز على أيدي الأنبياء عليهم السلام وإن كان لا يخضع للتشكيك والإنكار، ولكنه لا يدل على ولايتهم التكوينية[70]، بل غايته التمكين والإقدار الجزئي في حالات التحدي، وهو لا يثبت الولاية المطلقة.. إنّ هذا الاعتراض لا مجال له هنا، لأنّ المدعى هو احتفاف الآية بقرينة تشهد لكون قدرة عيسى عليه السلام على الإحياء ناشئة عن خاصية عامة لديه تسمح له بالاقتدار الكامل على عالم التكوين، وسنذكر هذه القرينة عما قليل ونرى مدى تماميتها.

أجل، إنّ ما يستوقفنا أنّ عيسى عليه السلام بحسب ما يستفاد من الآية لم يخلق الطير، بل خلق من الطين كهيئة الطير، وقد تكرر هذا التعبير في الآية الثانية، في عناية واضحة على عدم نسبة خلق الطير إلى عيسى عليه السلام، وإنما نسب إليه خلق هيئة الطير فقط، وهذا بمستطاع كل إنسان فعله كما يقول بعض الفقهاء[71]، وأما صيرورته طيراً حقيقياً فجاء بعد النفخ، والسؤال: هل إنّ نفخ عيسى عليه السلام هو ما جعله طيراً بإذن الله تعالى، أم أن الله تعالى هو الفاعل لذلك مقارنة لنفخ عيسى؟

---

(69) **إرشاد الطالب إلى التعليق على المكاسب**، ج3، ص20.

(70) **نظرة إسلامية حول الولاية التكوينية**، ص48.

(71) قال السيد كاظم الحائري بشأن ما فعله عيسى: "خلق من الطين كهيئة الطير، وكل إنسان يستطيع أن يخلق الطين كهيئة الطير، وهو فعل البشر. ومع ذلك فإن الله تعالى يقول " بإذني..."، **الإمامة وقيادة المجتمع**، ص150.

قد تقول: ظاهر التفريع في قوله تعالى: ﴿فَيَكُونُ طَيْرًا﴾، أنّ صيرورته طيراً مترتبة على النفخ ترتب المعلول على علته، ما يعني أنّ من نفخ في هيئة الطير هو من جعله طيراً، وأما قوله تعالى ﴿بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ فهو يعني أن ذلك حصل بإرادة الله تعالى، لأن الإذن وإن كان في الاعتباريات يأتي بمعنى الترخيص، كما في قوله تعالى: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾ [التوبة: 43]، أو قوله جل وعلا: ﴿فَٱنكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾ [النِّسَاء: 25]، بيد أنه – أي الإذن – في التكوينيات ومنها ما نحن فيه بمعنى الإرادة، قال تعالى: ﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [البَقَرَة: 102]، وإذن الله تعالى فيما نحن فيه معناه أنّ الله تعالى شاء ذلك وأراده، والنبي ﷺ فعل ذلك، مجسداً المشيئة الإلهيّة. وهكذا فإنّ سائر الأفعال الإعجازية في الآية، وهي إبراء الأكمه والأبرص وإحياء الموتى، قد أسندها الله تعالى إلى السيد المسيح نفسه، مع كون ذلك بإذن الله تعالى.

ولكن يمكن الاعتراض على ذلك:

الاعتراض الأول: ما قد يقال من أنّ الإذن التكويني قد يستخدم في القرآن الكريم بمعنى الفعل، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلْبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُۥ بِإِذْنِ رَبِّهِۦ﴾ [الأعرَاف: 58]، ونظيره قوله تعالى: ﴿تُؤْتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾ [إبراهيم: 25]، ولا يبعد أن يكون الإذن في محل الكلام بمعنى الفعل.

ولكن الإنصاف أن إذن الله تعالى حتى في الآيتين المشار إليهما هو – بحسب الظاهر – بمعنى إرادته أيضاً، فقد نسبت الآية إخراج النبات إلى البلد، وهي نسبة لا تخلو من مجازية، والفاعل هو الأسباب الطبيعية المعروفة من الماء والهواء والتربة الصالحة ونحوها، وهذه إنما تؤثر في النبات بإذنه تعالى، أي إرادته التكوينية، وكذلك الحال في الآية الأخرى، فإنّ الكلمة الطيبة تؤتي أكلها بإرادته.

ولكن قد يقال: إنّه في خصوص آيتنا توجد قرينة خارجيّة على كون المراد بإذنه تعالى فعله، وليس مجرد إرادته، والقرينة هي أنّ الخلق لا يكون إلا

بفعل الله تعالى، ولا يقدر عليه غيره، وهذا ما ذهب إليه بعض الأعلام، ومنهم الشيخ الطوسي، قال: "وإنما قيد قوله: ﴿فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [آل عِمرَان: 49] ولم يقيد قوله: ﴿أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ﴾ [آل عِمرَان: 49][72]، فذَكَر إذن الله، لينبّه بذكر الإذن أنه من فعل الله دون عيسى. وأمّا التصوير والنفخ، ففعله، لأنه مما يدخل تحت مقدور القدر[73]، وليس كذلك انقلاب الجماد حيواناً، فإنه لا يقدر على ذلك أحد سواه تعالى. وقوله: ﴿وَأُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [آل عِمرَان: 49] على وجه المجاز أضافه إلى نفسه، وحقيقته أدعوا[74] الله بإحياء الموتى فيحييهم الله فيحيون بإذنه"[75]، وقال الطبرسي: أنّ "تصوير الطين على هيئة الطير والنفخ فيه مما يدخل تحت مقدور العباد، فأما جعل الطين طيراً حتى يكون لحماً ودماً وخلق الحياة فيه فمما لا يقدر عليه غير الله فقال ﴿بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ ليعلم أنه من فعله تعالى وليس بفعل عيسى"[76]، وقال ابن أبي جامع العاملي (1135 هـ) في تفسيره الوجيز: "﴿فَيَكُونُ طَيْرًا﴾، فيصير طيراً طياراً.. ﴿بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾، بأمره، دلّ به على أنّ إحياءه من الله تعالى لا منه"[77]. وذهب الشيخ المفيد أيضاً إلى أن الموت والحياة لا يقدر عليهما إلا الله تعالى، قال: "فالموت، هو يضاد الحياة، يبطل معه النمو ويستحيل معه الاحساس، وهو محل الحياة فينفيها،

---

(72) أقول: إنّ عدم تقييد خلق هيئة الطير بالإذن الإلهي إنما هو في الآية الأولى، لكن في الآية الثانية، فقيدا معا بإذن الله،﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ بِإِذْنِى فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِى﴾ [المَائدة: 110]. ولعل السر في تقييد الأول وهو خلق هيئة الطير بإذنه تعالى، مع أنه مقدور لكل إنسان، هو دفع ما قد يتوهمه البعض من تعبير "تخلق"، من أن بإمكان عيسى عليه السلام أن يفعل ذلك بعيداً عن إقدار الله تعالى له.

(73) جاءت كلمة "القدر" في التبيان، وكذلك في **منتخب التبيان** لابن إدريس، ج1، ص126. ولعل الأصح العبد أو البشر، وهو مما يقتضيه السياق.

(74) هكذا في المصدر ويبدو أن الصحيح : "أدعو" بحذف الألف.

(75) **التبيان في تفسير القرآن**، ج2، ص468.

(76) **مجمع البيان**، ج2، ص298.

(77) **الوجيز في تفسير القرآن العزيز**، ج1، ص239.

وهو من فعل الله تعالى وليس لأحد فيه صنع ولا يقدر عليه أحد إلا الله تعالى. قال الله سبحانه: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ﴾ [المؤمنون: 80]، فأضاف الإحياء [إلى نفسه، وأضاف الإماتة إليها]"[78]. وإذا تمّ هذا الدليل على هذا الكلام فتكون إضافة فعل الإحياء في قوله تعالى: ﴿وَأُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ إلى عيسى عليه السلام إضافة مجازية بعناية أنّ ذلك جرى على يديه أو بدعائه.

ولكن الكلام كل الكلام في إثبات استحالة صدور فعل الخلق والإحياء من غير الله تعالى، أو على الأقل في إثبات عدم تمكين الله تعالى العباد من فعل ذلك حتى لو لم يكن الأمر مستحيلاً. فهل ثمة دليل من العقل أو الوحي يثبت هذا المعنى؟

والجواب: أمّا العقل، فإننا لا نجده يحكم باستحالة ذلك، خلافاً لما يظهر من بعض الكلمات المتقدمة، وما المانع من إقدار الله تعالى لعبده على خلق شيءٍ أو إحياء الميت مثلاً؟ وعجز الإنسان عن الخلق أمر طبيعي لا ريب فيه، لكن المفروض أن الله تعالى يمكنه منه فما وجه الاستحالة في ذلك؟

وأمّا النقل، فيمكن الاستشهاد ببعض النصوص الدالة على أنّ عملية الخلق بيد الله تعالى، وأنه لم يعهد بها إلى أحد سواه، ومن هذه النصوص ما جاء في الكتاب، من قبيل قوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: 54] الظاهر في الحصر. وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الأنعام: 102]، وقال سبحانه: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: 2]، دلّتا من خلال أداة العموم على أن كل عمليات الخلق هي بيده سبحانه، وقال متحدثاً عن آلائه وعظيم خلقه: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النّحل: 17] .

ومنها: ما جاء في الأخبار مما هو صريح في نفي الخلق والرزق عن الأئمة عليهم السلام، من قبيل: ما تقدم في التوقيع الشريف، وقد سئل عما إذا كان

(78) **تصحيح اعتقادات الإمامية**، ص94.

الأئمة عليهم السلام يخلقون ويرزقون أم لا فكان الجواب: "إن الله تعالى هو الذي خلق الأجسام وقسم الأرزاق لأنه ليس بجسم ولا حال في جسم، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشّورىٰ: 11]، فأما الأئمة عليهم السلام فإنهم يسألون الله تعالى فيخلق ويسألون فيرزق، إيجاباً لمسألتهم وإعظاماً لحقهم". ومنها: ما عن ياسر الخادم، قال: قلت للرضا عليه السلام: ما تقول في التفويض؟ فقال: "إنّ الله تعالى فوّض إلى نبيّه أمر دينه فقال: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحَشر: 7]، وأمّا الخلق والرزق فلا". فهذه النصوص دلّت على أن الخلق والرزق لم يخولهما الله إلى غيره. ويدعم ذلك أنّ عمليّة الخلق لم يرد ذكرها في القرآن الكريم منسوبة لغير الله تعالى، ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحَشر: 24].

إن قلت: لمَ لا نعدّ قوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: 14]، دليلاً على صدور عمليات الخلق عن غيره تعالى[79]، وجواز إطلاق وصف الخالق على الغير، ويؤيده ما في رواية عن الإمام الرضا عليه السلام، وبعد أن يذكر الإمام عليه السلام أن الله تعالى خالق لطيف جليل خلق وصنع لا من شيء، سأله الراوي: جعلت فداك وغير الخالق الجليل خالق؟ قال: إن الله تبارك وتعالى يقول: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ فقد أخبر أن في عباده خالقين، منهم عيسى بن مريم، خلق من الطين كهيئة الطير بإذن الله فنفخ فيه فصار طائراً بإذن الله، والسامري خلق لهم عجلاً جسداً له خوار"[80]، وعليه فما دل من النصوص على إضافة الخلق إليه ونفيه عما عداه إنما هو ناظر إلى أنه المستقل في الخلق، أما غيره فهو يخلق بالتبع، وبتمكينه تعالى له.

قلت: لو تمت الشواهد الآنفة، فلا بدّ أن تفهم هذه الآية على ضوئها، بمعنى أنه حيث قامت القرينة على أنّ الله تعالى لم يخوّل أحداً من خلقه

(79) كما نسب ذلك إلى الشيخ أحمد الأحسائي، **قصص العلماء**، ص79.
(80) **التوحيد**، ص63.

عمليّة الخلق، فليس ثمّة خالق على نحو الاستقلال أو التبع إلا الله تعالى، فالتوقيع إذ ينقلُ اختلاف الشيعة حول قدرة الأئمة عليهم السلام على الخلق قد فرغ فيه الكلام عن أن قدرتهم عليهم السلام ليس على نحو الاستقلال، وإنما يتحدث عن تفويض الله لهم أمر الخلق، وجاء الجواب بنفي ذلك، وعليه، تكون الآية واردة بضرب من التوسع والمجازية في استعمال مفهوم الخلق، بما يشمل محاكاة خلق الله تعالى، من قبيل ما يفعله الإنسان اليوم من عمليات التلقيح في الرحم الصناعي أو الاستنساخ.. أو من قبيل خلق الصور الظاهرية كخلق عيسى لهيئة الطير أي الصورة والمجسمة. فإطلاق الخالق على غير الله تعالى هو نوع مشاكلة اعتدنا عليها في القرآن، نظير قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلۡمَٰكِرِينَ﴾ [آل عِمرَان: 54] أو قوله ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمۡ﴾ [النِّسَاء: 142].

وأما ما جاء في الرواية المشار إليها، فهو لا يزيد بشيء عما جاء في الآية، فقد أوضح عليه السلام أنّ ما خلقه عيسى عليه السلام هو الصورة، تماماً كما جاء في الآية، بل إنّ في الرواية قرينة على ما نقول من التوسع والمجازية في استخدام لفظة الخالق في غير الله تعالى، وهي أنه عليه السلام عبّر عن السامري أيضاً أنه خالق، مع أنّ الآية عبّرت بالإلقاء والإخراج[81]، والسامري لا يملك ولاية تكوينية على الخلق، لأنّه إذا كان بمقدور أحدٍ غير الله تعالى أن يخلق فهو حتماً ليس مثل السامري الذي يضل عن سبيل الله، ولو كان بإمكان مثله أن يخلق فلم يعد ثمة ميزة وخصوصية لله في الخلق، مع أنّ القرآن الكريم واضح أن أمر الخلق إليه، أو من يمكنه الله تعالى من ذلك، إذا نهض دليل على التمكين. على أنّ قدرة السامري على الخلق لن تلغي حصرية كون الخلق بيده تعالى أو بيد من أذن الله بذلك، وإنما سوف تسقط قيمة الآية التي فعلها المسيح أو غيره من إحياء الموتى، لأنّ ثمة من هو قادر على فعل ذلك من الكذبة! وعليه، فيتعين القول: إنّ ما فعله السامري إذن ليس من الخلق في

(81) قال تعالى: ﴿فَكَذَٰلِكَ أَلۡقَى ٱلسَّامِرِيُّ فَأَخۡرَجَ لَهُمۡ عِجۡلٗا جَسَدٗا لَّهُۥ خُوَارٞ فَقَالُواْ هَٰذَآ إِلَٰهُكُمۡ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ فَنَسِيَ﴾ [طٰه: 87-88].

شيء، وإنما قبض قبضة من أثر الرسول، وصنع شبيه عجل له خوار، وليس عجلاً حقيقياً، ولذا عبرت الآية ﴿عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ﴾ [الأعراف: 148]، أي إنه خلق جسداً لا روح فيه، لأنّ "جسداً" بدلٌ من "عجلاً"[82]، وأما الخوار فليس خوار عجل حقيقي، وإنما هو إمّا خوارٌ وجد بحيلةٍ معينة من السامري، كما ذُكر[83] أو أنّ ذلك كان فتنة من الله وامتحاناً لقوم موسى عليه السلام كما تشهد به بعض الأخبار[84]، والتي ذكرت أنّ موسى عليه السلام سأل ربه إذا كان السامري صنع جسدَ عجلٍ وصورته فمن الذي أخار (الخور الصوت الشديد) جسد العجل؟ فجاء الجواب من الله تعالى أنه هو عزّ وجلّ الذي أخاره، ابتلاءً لقوم موسى عليه السلام. وهذه الأخبار في الواقع هي شاهد آخر على أن ما فعله السامري ليس خلقاً حقيقياً وكأن هذا الأمر بحسب ما يُستفاد من تلك الأخبار كان مفروغاً منه، وإنما قع الكلام عن مصدر الخوار. فهذا إنّ دلّ على شيء فهو يدل على أن الخلق هنا أطلق بضرب من التجوز على ما فعله السامري.

---

(82) **جوامع الجامع**، ج1، ص704. وقال الطباطبائي: "وفي قوله تعالى: ﴿جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ﴾ - وهو بيان للعجل - دلالة على أنه كان غير ذي حياة وإنما وجدوا عنده خوارا كخوار البقر"، **الميزان**، ج8، ص248.

(83) نقل عن الجبائي: "إنما صوره على صورة العجل وجعل فيه خروقا إذا دخله الريح أوهم أنه يخور"، **التبيان**، ج7، ص199.

(84) ورد في ذلك عدة أخبار منها: ما عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام، قال: "لما ناجى موسى ربه أوحى الله إليه: أنْ يا موسى قد فتنت قومك، قال: وبماذا يا رب؟ قال: بالسامري صاغ لهم من حليهم عجلاً، قال: يا رب إن حليهم لا يحتمل أن يصاغ منه غزال وتمثال وعجل فكيف فتنتهم؟ قال: صاغ لهم عجلاً فخار، قال: يا رب و من أخاره؟ قال: أنا، قال عنده موسى: إن هي إلا فتنتك تضل بها من تشاء وتهدى من تشاء" **تفسير العياشي**، ج2، ص31، وأورد خبرين آخرين بالمضمون عينه، المصدر نفسه، ج2، ص29.

الاعتراض الثاني: إنّ إذنه تعالى وإن كان بمعنى إرادته، بيد أنّ هذا لا ينفع إلا في حال إثبات أنّ مشيئته جل وعلا قضت تمكين روح الله عيسى عليه السلام من الخلق والإحياء وإبراء الأكمه والأبرص في كل الأحوال والظروف، بمعنى إعطائه ولاية عامة وصيرورته صاحب اقتدار تام وعام، ولا ظهور للآية في إثبات ذلك، وغاية ما يمكن دعواه أنه عليه السلام صاحب اقتدار في ظرف حاجة النبوة إلى ذلك، وهذا ما يوحي به كون ذلك آية، أي معجزة. فالآية الكريمة وإن دلت على أنّ عيسى عليه السلام هو الفاعل لذلك، ولكن من أين لنا أن نثبت أنه قد فعل ذلك عن ملكة وأنه يملك فعل ذلك متى شاء، ولو في غير حالة المعجزة؟

قد يُقرّب امتلاكه لهذه الخاصية بأحد وجهين:

الوجه الأول: إنّ النفس الإنسانية ولو كانت نفس نبي أو ولي لا تتمكن في حد ذاتها من فعل الخوارق ولو أرادت ذلك، ففعلها لشيء من ذلك - وهذا أمر ثابت في الأنبياء والأولياء ولا ريب فيه - يكشف عن أنّ الله تعالى قد منحها خاصية تتمكن بموجبها من فعلها، وعليه فما يصدر عنها من إعجاز هنا أو هناك إنما يصدر عن هذه الخاصية وإن شئت قلت: عن هذه الملكة، دون فرق بين مورد وآخر. وهذا ما يظهر من الشهيد مطهري حيث يعبر عن هذه الخاصية بالكمال الذي أودعه الله في نفس النبي فيقتدر معه من فعل الخوارق[85]، ويقول في مجال آخر: أنّ "لصاحب المعجزة قدرة خارقة وإرادة استثنائية يستطيع أن ينجز بها ما يريد.. فالله تعالى فوضه مثل هذه القدرة والإرادة القوية، فهو الذي يريد للشيء أن يصير فيصير.."[86]. فمتى ما نفخ في الطين بقصد أن يكون طيراً صار طيراً، ومتى مسح يده على عيني الكفيف بقصد أن يبصر صار بصيراً، وهكذا.

---

(85) **ولاء وولايتها**، ص84.

(86) **النبوة**، ص231 - 232.

ويلاحظ عليه: إنّ الخاصية المذكورة والتي منحها الله تعالى لبعض النفوس هي عبارة أخرى عن القدرة، ومن أين لنا أن نثبت أنها قدرة مطلقة وشاملة، وما الذي يمنع أن تكون قدرة مقيدة، فهو تعالى القادر ومن مظاهر قدرته أنه تعالى يزود العباد بالطاقات والقدرات، وقد يمنهحم قدرة شاملة وقد يمنحهم قدرة محدودة، فمن أين لنا أن نثبت أن قدرة عيسى عليه السلام هي قدرة مطلقة، لا الفعل الخارق يكشف عن ذلك ولا الآية توحي بذلك.

الوجه الثاني: إنّ الخاصية التي تتمكن النفس بموجبها من فعل الخوارق، هي خاصية اتصالها بعالم الأمر[87]، ولا يهمنا في المقام التوقف عند دليل اتصال نفوسهم القدسية بالعالم المذكور، وإنّما المهم هو إثبات أنّ هذا الاتصال هل يمنحهم ولاية عامة على التصرف في كل عالم الإمكان؟ وهذا ما لا نجد دليلاً مقنعاً عليه، كما تقدم في بحث وساطة الفيض.

إحياء الموتى وإبراء الأكمه والأبرص

وأما المعجزتان الثانية والثالثة، وهي إبراء الأكمه والأبرص وإحياء الموتى، فهل تدلان على الولاية التكوينيّة؟

أقول: ربما يعترض على دلالتهما على ذلك:

أولاً: إنّ النصوص المتقدمة كما شكلت قرينة على أنّ الخلق هو من فعل الله تعالى، فهي أيضاً تعدّ قرينة على حمل بقية الأفعال، ومنها الإحياء في قوله تعالى في تتمة الآية على لسان المسيح: ﴿وَأُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ وَأُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [آل عِمرَان: 49] على ضرب من المجازية، فلا يكون هو

(87) قال المازندراني: "﴿لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعرَاف: 54] أي له إيجاد الأشياء لا يشاركه أحدٌ وله الأمر النافذ الّذي لا يتأبّى منه شيء والمشهور أنَّ الأوَّل إشارة إلى عالم الخلق وهو عالم الجسم والجسمانيّات والثاني إشارة إل عالم الأمر وهو عالم الرُّوح والرُّوحانيات، ولا يبعد أن يراد بالأوَّل خلق الممكنات مطلقاً وبالثاني وضع الشرايع والأمر التكليفي"، **شرح أصول الكافي**، ج3، ص125.

المحيي حقيقة، ولكن بسبب وجود دورٍ ظاهري له في الأمر، وهو تحريك الميت بيده وحصول الأمر في زمان أو مكان محددَيْن من قبله أو نحوه نسبت العمليّة إليه، وربما كان وجه النسبة إليه هو دوره في الدعاء لله تعالى. ويؤيده: ما جاء في بعض الأخبار حول كيفية إحياء عيسى عليه السلام لشابٍ ميّت شفقةً بأمه، حيث ورد: "فَوَقَفَ عَلَيْه عِيسَى عليه السلام، ثُمَّ دَعَا اللَّه عَزَّ وجَلَّ فَانْفَرَجَ الْقَبْرُ وخَرَجَ ابْنُهَا حَيّاً"(88)، وهذا ما ذهب إليه الطبرسي قال تعليقاً على قول عيسى "وأحيي الموتى": "إنما أضاف الإحياء إلى نفسه، على وجه المجاز والتوسع، ولأن الله تعالى كان يحيي الموتى عند دعائه"(89).

قد يقال: إنّ النصوص المذكورة (التي تعدونها قرينة المجازية) تنفي الخلق والرزق عن غير الله تعالى، وأما الإحياء فليس خلقاً، فالخلق هو عملية إيجاد وابتداع للكائن الحي من العدم، وربما شاءت حكمته تعالى عدم العهدة به إلى غيره إلا إذا كان على نحو المعدات، وأما الإحياء فليس خلقاً كذلك بل هو إعادة الميت إلى الحياة.

وربما يجاب: إنّ ثمة قرائن أخرى على أن فعل الإحياء لا يصدر من غير الله تعالى، ومنها: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى ۖ﴾ [البَقَرَة: 260] فإن طلب إبراهيم من الله تعالى أن يريه كيفية إحياء الموتى لغرض اطمئنان قلبه، يكشف عن عدم قدرته على الإحياء، وإلا فلا وجه لطلبه ذلك منه سبحانه.

ثانياً: إنّ الملاحظة العامة المتقدمة سابقاً ترد هنا، أي إنّ إحياء الموتى وإبراء الأكمه والأبرص، هما آية معجزة للمسيح، ولا إشكال في قدرة الأنبياء عليهم السلام على فعل المعاجز، وإنما الكلام في وجود قرينة على احتفاف المعجزة بما يدل على الولاية التكوينية العامة، والقرينة مفقودة.

---

(88) **الكافي**، ج8، ص337.

(89) **مجمع البيان** ج2، ص299.

الذي عنده علم الكتاب وإحضار عرش بلقيس

الآية الثانية: قوله تعالى فيما حكاه من قصة سليمان وإحضار عرش بلقيس: ﴿قَالَ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ أَيُّكُمْ يَأْتِينِى بِعَرْشِهَا قَبْلَ أَن يَأْتُونِى مُسْلِمِينَ قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ ۖ وَإِنِّى عَلَيْهِ لَقَوِىٌّ أَمِينٌ قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ ۚ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ قَالَ هَٰذَا مِن فَضْلِ رَبِّى لِيَبْلُوَنِىٓ ءَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ ۖ وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّى غَنِىٌّ كَرِيمٌ﴾ [النَّمل: 38-40]. وهذه الآيات لا تقلّ أهمية عن سابقتها (ما ورد في قصة السيد المسيح) في الدلالة على الولاية التكوينية بنظر كثيرين(90).

والاستدلال هو بملاحظة ما اشتملت عليه الآيات من أنّ عفريتاً من الجن أعرب لسليمان عن استعداده لإحضار عرش بلقيس قبل أن يقوم سليمان من مقامه، بينما هناك شخص آخر مقرب من سليمان عليه السلام - أيا كان اسمه - عرّفته الآية بأنه كان يمتلك علماً من الكتاب، وقد استطاع إحضار عرش بلقيس قبل أن يرتد طرف سليمان إليه، وهذا التصرف يدلّ على ثبوت الولاية التكوينية في الجملة. ويمكن تعميم الأمر إلى النبي صلى الله عليه وآله وأهل البيت عليهم السلام، إمّا عن طريق الأولويّة، بتقريب أنه إذا ثبتت الولاية التكوينية لشخص مقرّب من أتباع سليمان فتثبت لسليمان ولسائر الأنبياء وعلى رأسهم سيدنا محمد صلى الله عليه وآله بالأولوية، أو عن طريق التمسك بعموم التعليل المستفاد من أنّ الذي يملك علماً من الكتاب إنما استطاع إحضار عرش بلقيس بهذه السرعة من خلال ما كان يمتلكه من علم بالكتاب والحال أنّ أهل البيت عليهم السلام طبقاً لما دلت عليه الأخبار يملكون علم الكتاب كله.

وعليه فالبحث ينبغي أن يتم في مرحلتين:

الأولى: وهي الأساس، وهي أنّ الآية هل تدل على ثبوت الولاية التكوينية لمن عنده علم من الكتاب؟

---

(90) انظر: **دراسات في ولاية الفقيه**، ج1، ص75، **وفقه الصادق**، ج16، ص154.

الثانية: إذا ثبتت الولاية التكوينية له، فكيف يتم ثبوتها للنبي ﷺ والأئمة عليهم السلام؟

المرحلة الأولى: هل تدل الآية على المدعى؟

وقبل الإجابة على هذا السؤال لا بأس أن نشير إلى بعض الأمور التي تضيء على المدعى بشكل أو بآخر، والأمور هي التالية:

الأول: من هو الشخص الذي كان عنده علم الكتاب؟ هل هو من الإنس أو الجن أو الملائكة؟

الثاني: ما هو نوع الكتاب الذي يتمكن العالم والعارف به من امتلاك هذه القدرة الاستثنائية؟

الثالث: كيف تمّ إحضار العرش؟

من هو الذي يملك علم الكتاب؟

أمّا السؤال الأول، فقد اختلفت الإجابة عليه، من أكثر من جانب، فاختُلف في جنس الذي عنده علم من الكتاب، فقيل هو من الإنس وهو المشهور، وقيل هو من الملائكة، وعلى فرض كونه من الإنس، فقد اختُلف في اسمه أيضاً، قال الشيخ الطوسي: "قال ابن عباس وقتادة: هو رجل من الإنس، كان عنده علم اسم الله الأعظم الذي إذا دعي به أجاب. وقيل: يا إلهنا وإله كل شيء يا ذا الجلال والإكرام، وقال الجبائي: الذي عنده علم من الكتاب سليمان عليه السلام. وقال ذلك للعفريت ليريه نعمة الله عليه. والمشهور عند المفسرين هو الأول. وقد ذكر أنّ اسمه آصف بن برخيا. وقيل: هو الخضر. وقال مجاهد: اسمه أسطوع[91]. وقال قتادة: اسمه

(91) ورد هنا هكذا، وفي غيره: أسطوم، **مجمع البيان**، ج7، ص385. و**تفسير القرآن العظيم** لابن أبي حاتم الرازي، ج9، ص2886، و**حياة الحيوان** للدميري، ج2، ص169، وغيرها من المصادر.

مليخا"[92]. وقال الطبرسي: "﴿ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلۡمٌ مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ وزير سليمان وابن أخته، وهو آصف بن برخيا.. وقيل: الذي عنده علم من الكتاب ملك أيّد الله به سليمان، وقيل: هو جبرئيل"[93].

وتعليقاً على هذه الأقوال يمكن القول:

أولاً: إنّ بعض المفسرين، ومنهم السيد الطباطبائي[94] والشيخ مغنية[95]، رجّحوا، أنّ من عنده علم الكتاب كان من الإنس لا الجن، بقرينة مقابلته مع عفريت من الجن، ولكنّ هذه القرينة كما تصلح لتقريب كونه من الإنس، فإنّها تصلح أيضاً لتقريب كونه من الملائكة كما هو رأي بعضهم.

ثانياً: وعلى فرض كونه من الإنس، فلا بدّ من استبعاد أن يكون هو سليمان عليه السلام كما رأى البعض، لأنّ مفروض الآية أن سليمان هو الذي يطلب إحضار العرش، وهو المخاطَب بقول من عنده علم الكتاب: "أنا آتيك به".

ثالثاً: فيما عدا ذلك، لم يثبت شيء من سائر الأقوال بحجة يعول

---

(92) **التبيان**، ج8، ص96.

(93) **جوامع الجامع**، ج2، ص711. وقال المجلسي: "اختلف في اسمه، قيل: هو آصف بن برخيا، وكان وزير سليمان وابن أخته، وكان صديقاً يعرف اسم الله الأعظم الذي إذا دعي به أجاب، عن ابن عباس،.. وقيل: إن الذي عنده علم من الكتاب كان رجلاً من الإنس يعلم اسم الله الأعظم اسمه بلخيا، عن مجاهد، وقيل: اسمه أسطوم، عن قتادة، وقيل: هو الخضر عليه السلام، عن أبي لهيعة، وقيل: إن الذي عنده علم من الكتاب هو جبرئيل عليه السلام، أذن الله له في طاعة سليمان، وأن يأتيه بالعرش الذي طلبه، وقال الجبائي: هو سليمان عليه السلام قال ذلك للعفريت ليريه نعمة الله عليه، وهذا قول بعيد لم يؤثر عند أهل التفسير"، **بحار الأنوار**، ج14، ص123.

(94) **تفسير الميزان**، ج15، ص363.

(95) قال: "وأقرب الاحتمالات أنه لم يكن من الجن، لأن النصر كان له على عفريت من الجن، كما صرحت الآية السابقة، وانه نقل العرش بمعجزة خارقة حيث أتى به قبل أن يرتد الطرف"، **التفسير الكاشف**، ج6، ص22.

عليها[96]، أجل، قال السيد الطباطبائي: "وقد وردت الروايات عن أئمة أهل البيت عليهم السلام أنه كان آصف بن برخيا وزير سليمان ووصيه"[97]. ولكننا لم نجد ذلك في خبرٍ صحيح، وإنما ورد في بعض الأخبار المرسلة والضعيفة[98].

ما هو الكتاب؟

وأمّا السؤال الثاني، فجوابه مختلف فيه، قال الطبرسي: "والكتاب هو اللوح، وقيل: من جنس كتب الله المنزلة على أنبيائه، وقيل: هو علم الوحي والشرائع"[99]، وتبنى المازندراني أنه اللوح المحفوظ[100].

---

(96) قال الشيخ مغنية: "من هو هذا الذي عنده علم من الكتاب؟ هل هو من الملائكة أو الخضر أو عبد صالح من الإنس اسمه آصف ابن برخيا، وأنه كان يعلم اسم اللَّه الأعظم؟ أي نوع من العلم استخدمه في نقل العرش هل هو اسم اللَّه الأعظم أو غيره، أما هذا التساؤل وما إليه من التساؤلات الكثيرة فجوابها عند ربي، لأن الآية لم تصرح، والحديث الصحيح لم يثبت، فمن أين يأتي العلم باسم من نقل هذا السرير، وبنوع العلم الذي كان عنده؟"، **التفسير الكاشف**، ج6، ص22.

(97) **تفسير الميزان**، ج15، ص363.

(98) راجع **تفسير القمي**، ج2، ص128، و**الأمالي** للصدوق، ص659، **خصائص الأئمة**، 46، و**عيون المعجزات**، ص30، و**إرشاد القلوب** للديلمي، ج2، ص416، و**تحف العقول**، ص478. وفي المصدر الأخير روى جواب الإمام علي بن محمد الهادي عليه السلام عن أسئلة يحيى بن أكثم: "سألت: عن قول الله جل وعز: ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [النَّمل: 40] فهو آصف بن برخيا ولم يعجز سليمان عليه السلام عن معرفة ما عرف آصف لكنه صلوات الله عليه أحب أن يعرف أمته من الجن والإنس أنه الحجة من بعده، وذلك من علم سليمان عليه السلام أودعه عند آصف بأمر الله، ففهمه ذلك لئلا يختلف عليه في إمامته ودلالته كما فهم سليمان عليه السلام في حياة داود عليه السلام لتعرف نبوته وإمامته من بعده لتأكد الحجة على الخلق"، وهذا الخبر رواه الطبرسي في **مجمع البيان**، ج7، ص398، نقلاً عن **تفسير العياشي**، لكننا لم نعثر عليه فيه.

(99) **جوامع الجامع**، ج2، ص712.

(100) **شرح أصول الكافي**، ج6، ص35.

وبناءً على أنّ "العلم الذي أخذه هذا العالم منه كان علماً يُسَهِّل له الوصول إلى هذه البغية"[101] فيستبعد إرادة الكتب السماوية النازلة على الأنبياء عليهم السلام لأنّ هذه الكتب هي كتب هداية وإرشاد وتشريع وبيان المعتقدات الحقة وكل ما يوجب استقامة الإنسان، وكون هذه ذات علاقة بصيرورة الإنسان صاحب ولاية على عالم التكوين غير ثابت بل هو أول الكلام، ولذا فمناسبة الحال تقتضي أن يكون الكتاب ذا صلة بالاقتدار التكويني، ولكن هل هو اللوح المحفوظ؟ وأن الذي عَلِمَه منه هو الاسم الأعظم؟ إنّ ذلك محتمل، وإذا كان كذلك فربما يستبعد أن يتمكن إنسانٌ غير نبي أو آخذٌ علمه من هذا المصدر أن يطلع على اللوح المحفوظ؟! اللهم إلا أن يكون الشخص هو ملك من الملائكة، كما قيل.

كيف تمّ إحضار العرش؟

وأما السؤال الثالث، فربما يقال في الإجابة عليه: ظاهر الآيات أنه أحضره بنفسه، وليس عن طريق الدعاء، فالآيات قد أسندت الأفعال إلى الأشخاص أنفسهم مما هو ظاهر في أن هذا الفعل الإعجازي قد صدر عنهم هم، لا عن الله تعالى استجابة لدعائهم، فلاحظ قوله: "أنا آتيك به" وهو كلام تردد على لسان كلٍ من العفريت ومن عنده علم الكتاب.

ولكن قد يقال: إنّ بعض الأدعية تشير إلى ربط المسألة بالدعاء[102]، فإن

---

(101) **تفسير الميزان**، ج15، ص363.

(102) وفي بعض الأدعية أنّ المسألة كانت مسألة دعاء مستجاب، "وأسألك باسمك الذي كان دعاك به الذي عنده علم من الكتاب فأجبته، بذلك الاسم أدعوك وأسألك به" **مصباح المتهجد**، ص296. وفي الإقبال: "وأسألك باسمك الذي دعاك به الذي عنده علم من الكتاب على عرش ملكة سبأ أن تحمل إليه، فإذا هو مستقر عنده، أن تحملنا من عامنا هذا إلى بيتك الحرام حجاجاً وزواراً لقبر نبيك صلى الله عليه وآله" **إقبال الأعمال**، ج3، ص140. و**الدروع الواقية**، ص121، و**جمال الأسبوع**، ص167. وهذا ما ذهب إليه عدد من المفسرين، حيث قالوا: "وكان يعرف اسم الله الأعظم الذي

تمت، فهي تصلح قرينة لتفسير كيفية إحضار العرش، لأن ظهور الآيات لا يأبى الحمل على ذلك. ولعل العلامة الطباطبائي قد استند إلى ذلك في ترجيحه أن ما حصل من إحضار عرشها هو من فعل الله تعالى، إذ قال: "ومن المعلوم مع ذلك أن الفعل فعل الله حقيقة، وبذلك كله يتحصل أنه كان له من العلم بالله والارتباط به ما إذا سأل ربه شيئا بالتوجه إليه لم يتخلف عن الاستجابة"[103]، وما في بعض الأخبار من أنّ "صاحب سليمان، تكلّم باسم الله الأعظم"[104]، لا ينافي قضية الدعاء على فرض ثبوتها، لأنّ تكلّمه باسم الله الأعظم ربما كان على نحو الدعاء.

إحضار العرش ودلالته على الولاية التكوينيّة

ومع اتضاح ذلك نأتي إلى النقطة الأساسية في المقام، وهي أنّ الآية هل تدلّ فعلاً على ثبوت الولاية التكوينية لمن أحضر العرش أم لا؟

والجواب: إنّ الاستدلال تارة يكون من خلال ما تضمنته الآية بشأن قدرة عفريت من الجن على الإتيان بالعرش قبل أن يقوم سليمان من مقامه، وأخرى من خلال قدرة من عنده علم من الكتاب على إحضاره قبل أن يرتد إلى سليمان طرفه، فهذا وذاك يعبران عن ولاية تكوينية.

إذا دعي به أجاب، وهو قوله: "يا إلهنا وإله كل شيء، إلها واحدا لا إله إلا أنت"، وقيل هو: "يا حي يا قيوم"، وبالعبرانية: "آهيا شراهيا"، وقيل هو: "يا ذا الجلال والإكرام" **جوامع الجامع**، ج2، ص711. وعن الزهري، قال: "دعا الذي عنده علم من الكتاب: يا إلهنا وإله كل شيء إلهاً واحداً، لا إله إلا أنت، ائتني بعرشها، قال: فمثل بين يديه"، وعن مجاهد: الاسم الذي إذا دعي به أجاب، وهو: يا ذا الجلال والاكرام"، وعن قتادة: "كان يعلم اسم الله الذي إذا دعي به أجاب"، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، ج19، ص198.

(103) **تفسير الميزان**، ج15، ص363.

(104) **كامل الزيارات**، ص128.

ولكن قد يعترض على الاستدلال بالآية بعدة اعتراضات:

الاعتراض الأول: وهو اعتراض أساسي، وخلاصته: أنّ ما أعرب العفريت من الجن عن استعداده للقيام به، أو ما قام به الذي عنده علم من الكتاب لم ينطلق من ولاية تكوينيّة عامة بالمعنى المبحوث عنه، وإنما انطلق من تمكين إلهي خاص في مورده، وذلك لأنّ قصة سليمان عليه السلام هي قصة استثنائية في قصص الأنبياء عليهم السلام، فهو قد طلب من الله تعالى ملكاً لا ينبغي لأحدٍ من قبله، فاستجاب الله له وسخّر له الله سبحانه الجن والريح والطير: ﴿قَالَ رَبِّ ٱغۡفِرۡ لِي وَهَبۡ لِي مُلۡكٗا لَّا يَنۢبَغِي لِأَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِيٓۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡوَهَّابُ فَسَخَّرۡنَا لَهُ ٱلرِّيحَ تَجۡرِي بِأَمۡرِهِۦ رُخَآءً حَيۡثُ أَصَابَ﴾ [صٓ: 35-36]، وقال جلّ وعلا: ﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضۡلٗاۖ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيۡرَۖ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلۡحَدِيدَ أَنِ ٱعۡمَلۡ سَٰبِغَٰتٖ وَقَدِّرۡ فِي ٱلسَّرۡدِۖ وَٱعۡمَلُواْ صَٰلِحًاۖ إِنِّي بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ وَلِسُلَيۡمَٰنَ ٱلرِّيحَ غُدُوُّهَا شَهۡرٞ وَرَوَاحُهَا شَهۡرٞۖ وَأَسَلۡنَا لَهُۥ عَيۡنَ ٱلۡقِطۡرِۖ وَمِنَ ٱلۡجِنِّ مَن يَعۡمَلُ بَيۡنَ يَدَيۡهِ بِإِذۡنِ رَبِّهِۦۖ وَمَن يَزِغۡ مِنۡهُمۡ عَنۡ أَمۡرِنَا نُذِقۡهُ مِنۡ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ يَعۡمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ وَجِفَانٖ كَٱلۡجَوَابِ وَقُدُورٖ رَّاسِيَٰتٍۚ ٱعۡمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكۡرٗاۚ وَقَلِيلٞ مِّنۡ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾ [سبإ: 10-13]. حيث دلت هذه الآيات على تسخير الكائنات لسليمان، (ولِسُلَيْمَنَ الْرِّيحَ) أي وسخرنا له الريح (غُدُوُّها شَهْرٌ)، أي "جَرْيُها بالغداةِ مَسيرةُ شَهْر، وجَرْيُها بالعشِي كذلكَ (وَأَسَلْنَا لَهُ عَيْنَ الْقِطْرِ) أي: أَذَبْنَا لَه مَعْدنَ النُّحَاس وأَظْهَرْنَاهُ لَهُ، يَنْبعُ كَمَا يَنْبعُ المَاءُ من العَيْن، ولذلك سَمَّاهُ: "عيَن القِطْرِ" تَسمِيَةً بمَا آلَ إليهِ، كَمَا قَالَ: (إِنِّي أَرانِيَ أَعْصِرُ خَمْراً)، (وَ) سَخَّرْنَا لَهُ (مِنَ الْجِنِّ مَنْ يَعْمَلُ) بحَضْرتِهِ ما يَأْمُرُهُم بهِ من الأَعْمالِ (وَمَنْ يَزِغْ) أَي: ومَنْ يَعْدِلْ منهُم عَمَّا أَمَرنَاهُم بهِ من طاعَةِ سليمان (نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ الْسَّعيرِ) في الآخِرَةِ"[105].

(105) **جوامع الجامع**، ج3، ص92.

وسليمان عليه السلام عندما طلب عرشها كان عالماً من خلال ما سخّر له الله تعالى من كائنات بأن هذا العرش سوف يصل إليه، وإنما يبحث عمن يُحضره له قبل وصول بلقيس إليه مع قومها، فانبرى العفريت أو الذي عنده علم من الكتاب لإحضار العرش من موقع التسخير الإلهي لهما، فقدراتهما هي عطاء من المسخِّر وهو الله تعالى، زودهما بها لإنجاح تلك التجربة الفريدة لنبي الله سليمان عليه السلام، وقد عرفت أنّ الفاعل بالتسخير ليس من أصناف الفاعل بالاختيار بل من أصناف الفاعل بالجبر.

ومما يشهد للخصوصية المشار إليها وأنّ ما جرى مع سليمان عليه السلام هو حالة خاصة واستثنائية - بالإضافة إلى ما سلف - :

أولاً: أنّه إذا كان الذي عنده علم من الكتاب له قدرة أو ولاية تكوينية بسبب امتلاكه علماً من الكتاب فما هو منشأ القدرة لدى العفريت وهو من الجن؟ فهل كل فرد من أفراد الجن أو من العفاريت لديه ولايةٌ تكوينية وهو قادر على ذلك؟ لا يسعنا القبول بذلك، ولا دليل عليه[106]، فلا مفر من القول إن طائفة من الجن زودهم الله بهذه القدرة للقيام بهذه المهمة، كما يوحي بذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلْجِنِّ مَن يَعْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ بِإِذْنِ رَبِّهِۦ﴾ [سَبَإ: 12] . فإنه ظاهر في أنّ طائفة من الجن سخرها الله للعمل بين يدي سليمان، وعليه، فما الذي يمنع أن يكون الذي عنده علم الكتاب قد زود بهذا القدرات استثنائياً، كما أن تسخير الجن له كان حدثاً استثنائياً؟!

ثانياً: ما قاله الإمام علي عليه السلام في الخطبة المعروفة بالقاصعة في حق الأنبياء عليهم السلام وما كانت عليه سيرتهم: "ولَوْ أَرَادَ اللَّه سُبْحَانَه لأَنْبِيَائِه حَيْثُ

(106) أوضحنا في بعض المؤلفات أن قدرات الجن مهما كانت فإنها تبقى محدودة، وكذلك علمهم بالغيب، وفي قصة سليمان نفسه شاهد على ذلك، فإنه لما مات لم يعرف الجن ذلك إلا بعد أن سقط عن كرسي عرشه، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُۥ ۖ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ مَا لَبِثُوا۟ فِى ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ﴾ [سَبَإ: 14].

بَعَثَهُمْ أَنْ يَفْتَحَ لَهُمْ كُنُوزَ الذِّهْبَانِ، ومَعَادِنَ الْعِقْيَانِ ومَغَارِسَ الْجِنَانِ، وأَنْ يَحْشُرَ مَعَهُمْ طُيُورَ السَّمَاءِ ووُحُوشَ الأَرَضِينَ، لَفَعَلَ، ولَوْ فَعَلَ لَسَقَطَ الْبَلَاءُ وبَطَلَ الْجَزَاءُ، واضْمَحَلَّتِ الأَنْبَاءُ ولَمَا وَجَبَ لِلْقَابِلِينَ أُجُورُ الْمُبْتَلَيْنَ، ولَا اسْتَحَقَّ الْمُؤْمِنُونَ ثَوَابَ الْمُحْسِنِينَ، ولَا لَزِمَتِ الأَسْمَاءُ مَعَانِيَهَا، ولَكِنَّ اللَّه سُبْحَانَه جَعَلَ رُسُلَه أُولِي قُوَّةٍ فِي عَزَائِمِهِمْ، وضَعَفَةً فِيمَا تَرَى الأَعْيُنُ مِنْ حَالَاتِهِمْ، مَعَ قَنَاعَةٍ تَمْلأُ الْقُلُوبَ والْعُيُونَ غِنًى، وخَصَاصَةٍ تَمْلأُ الأَبْصَارَ والأَسْمَاعَ أَذًى، ولَوْ كَانَتِ الأَنْبِيَاءُ أَهْلَ قُوَّةٍ لَا تُرَامُ وعِزَّةٍ لَا تُضَامُ، ومُلْكٍ تُمَدُّ نَحْوَه أَعْنَاقُ الرِّجَالِ وتُشَدُّ إِلَيْه عُقَدُ الرِّحَالِ، لَكَانَ ذَلِكَ أَهْوَنَ عَلَى الْخَلْقِ فِي الِاعْتِبَارِ، وأَبْعَدَ لَهُمْ فِي الِاسْتِكْبَارِ، ولَآمَنُوا عَنْ رَهْبَةٍ قَاهِرَةٍ لَهُمْ أَوْ رَغْبَةٍ مَائِلَةٍ بِهِمْ، فَكَانَتِ النِّيَّاتُ مُشْتَرَكَةً والْحَسَنَاتُ مُقْتَسَمَةً، ولَكِنَّ اللَّه سُبْحَانَه أَرَادَ أَنْ يَكُونَ الِاتِّبَاعُ لِرُسُلِه، والتَّصْدِيقُ بِكُتُبِه والْخُشُوعُ لِوَجْهِه، والِاسْتِكَانَةُ لأَمْرِه والِاسْتِسْلَامُ لِطَاعَتِه، أُمُوراً لَه خَاصَّةً لَا تَشُوبُهَا مِنْ غَيْرِهَا شَائِبَةٌ وكُلَّمَا كَانَتِ الْبَلْوَى والِاخْتِبَارُ أَعْظَمَ، كَانَتِ الْمَثُوبَةُ والْجَزَاءُ أَجْزَلَ.."[107].

الاعتراض الثاني: أنّ ما جرى كان معجزة لسليمان عليه السلام، أراد من خلالها أن يثبت لبلقيس وقومها أنه نبي من الأنبياء عليهم السلام وليس ملكاً من الملوك، وهو الأمر الذي كانت تبحث وتتحرى عنه عندما أرسلت إليه بهدية، ولذا طلب سليمان العرش من أحد أعوانه وجنده، ولما جاءه بالعرش قال سليمان معترفاً ومقراً بنعمة الله عليه: ﴿هَذَا مِن فَضْلِ رَبِّي﴾ [النَّمل: 40]. وقد أسفر ذلك عن إسلام بلقيس لله تعالى رب العالمين، وإذا كان ما جرى معه هو معجزة، فلا يدلّ على الولاية التكوينية، لأنّ المعاجز ليست محل تشكيك.

فهل يمكن التغلب على هذا الإشكال وسابقه، هذا ما يتضح جوابه في المرحلة الثانية.

الاعتراض الثالث: أن المُلك الذي أعطي لسليمان عليه السلام حتى لو سلمنا أنه

(107) **نهج البلاغة**، ج2 ص146.

من قبيل الولاية التكوينية، ولكن امتلاكه له كان نتيجة طلب ودعاء منه، ﴿وَهَبْ لِي مُلْكًا لَّا يَنبَغِي لِأَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِيٓ﴾ [صٓ: 35] وقد استجاب الله تعالى دعاءه، فأعطاه هذا الملك، ﴿فَسَخَّرْنَا لَهُ ٱلرِّيحَ﴾ [صٓ: 36]، وينبغي أن لا يخفى أنّ دعاءه المستجاب قد تضمن قيداً وهو أن لا يعطى هذا الملك لأحدٍ من بعده، ما يعني أنّ المُلك الذي وصل إليه سليمان عليه السلام لم يصل إليه أحد، فتأمل.

المرحلة الثانية: هل يمكن تعميم الولاية لغير من ذكروا في الآية؟

وهذه المرحلة إنما يصل الحديث إليها بعد الفراغ من المرحلة الأولى، فإذا كان إحضار عرش بلقيس لم ينطلق من ولاية تكوينية بالمعنى المبحوث عنه، فلا تصل النوبة إلى التعميم، وأما إذا رفعنا اليد عن احتمال الخصوصية المشار إليه فيمكن القول بالتعميم من أحد طريقين:

الطريق الأول: دعوى الأولوية، فإذا ثبتت مثل هذه القدرة لسليمان عليه السلام أو أحد أتباعه، فبالأولى أن تثبت لنبينا صلى الله عليه وآله ولأهل بيته عليهم السلام. وهذه الأولوية كما هو واضح إنما تتم إذا نفينا خصوصية سليمان عليه السلام.

الطريق الثاني: وهو طريق يعتمد على التمسك بعموم التعليل في الآية، وذلك بربط قوله: ﴿قَالَ ٱلَّذِي عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ﴾ [النّمل: 40]، بقوله في آية أخرى: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرّعد: 43] ليستنتج من ذلك أنّه إذا كان الذي عنده "علمٌ من الكتاب" لديه هذه القدرة التكوينية العظيمة التي تسمح له بإحضار عرش بلقيس من مكان بعيد بلمح البصر أو أقرب منه، فبالأولى أن يكون من لديه "علم الكتاب" بأجمعه ذا ولاية تكوينية. والذي لديه علم الكتاب بأجمعه هو الإمام علي عليه السلام، وسائر الأئمة عليهم السلام، طبقاً لما ورد في الأخبار المفسِّرة لتلك الآية.

وهذه المحاولة المطروحة في الطريق الثاني لا تصحح الاستدلال بالآية على إثبات الولاية التكوينية إلا بعد إثبات أمرين:

الأول: أنّ يكون منشأ وسرُّ اقتدار من لديه "علم من الكتاب" على إحضار عرش بلقيس هو علمه بالكتاب، وهذا ما ذهب إليه القائلون بالولاية التكوينية استناداً إلى الآية نفسها. والإنصاف أنّ الآية لا تخلو من إشعار بما ذكروه وأنّ القدرة على ذلك مستمدة من العلم، لأنّ تعليق الحكم على الوصف مشعر بالعليّة، وهذا ما نبّه عليه بعض المفسرين(108).

ربما قيل: إنّ الآية ليست واضحة الدلالة على ما ذكر من أنّ السبب في إتيانه بالعرش هو علمه بالكتاب، بحيث كأنها قالت: إنّ الذي عنده علم من الكتاب إنما أتى به لأنه يمتلك علماً من الكتاب، نعم هي مشعرة بذلك، كما ذكرنا، بيد أنّ الاكتفاء بالإشعار في إثبات قضيّة عقديّة هو موضع تشكيك كبير.

ولكن قد يقال: إنّ دلالة الآية على المدعى تتجاوز الإشعار إلى الظهور، ولا سيما أنّ التعبير بـ "الذي" هو تعبير مبهم في نفسه إن لم تذكر صلته، وجعل الصلة خصوص "من عنده علم الكتاب" فيه ظهور بأنّ ذلك هو سر اقتداره. فتأمل جيداً.

الثاني: إثبات أنّ المراد بالكتاب في الآيتين واحد، وهذا يصعب إثباته، فإنه إذا كان الكتاب - على الفرض - في آية ﴿عِندَهُۥ عِلۡمٞ مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [النّمل: 40] هو نوع كتاب يتضمن معرفة الاقتدار على عالم التكوين، فهل إنّ المراد بالكتاب في آية ﴿وَمَنۡ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [الرّعد: 43] هو الكتاب التكويني أيضاً؟(109) إنّ ذلك غير معلوم ولا دليل يثبته، ولمَ لا يكون المقصود به

(108) قال الشيخ محمد جواد مغنية: "استطاع بسلطان ما عنده من العلم أن يأتي بالعرش المطلوب في لحظة"، **التفسير الكاشف**، ج6، ص22.

(109) قال العلامة المازندراني تعليقاً على خبر عبد الرحمن بن كثير الآتي: و"قوله: "وعندنا والله علم الكتاب كلّه"، ضمير كلّه راجع إلى العلم أو إلى الكتاب، والمراد بالكتاب جنس الكتب المنزلة أو اللّوح المحفوظ وهذان الاحتمالان جاريان في الكتاب الأوّل"، **شرح أصول الكافي**، ج5، ص315.

الكتاب السماوي النازل إلى الأنبياء عليهم السلام لهداية البشر؟! وهذا ما لا يبعد انصراف لفظ الكتاب إليه، وسياق الآية لا يأباه، فإن إشهاد من لديه علم من الكتاب لإثبات رسالة النبي صلى الله عليه وآله التي ينكرها الكافرون يقتضي أن يكون الشاهد يمتلك علماً بالرسالات السماوية النازلة من عند الله تعالى وما تضمنته من إشارات أو تصريحات بشأن النبي الخاتم صلى الله عليه وآله.

ربما يقال: إن الربط بين الآيتين بالشكل المذكور وارد في الأخبار المروية عن أهل البيت عليهم السلام، وهذا يكشف عن وحدة الكتاب الذي تعلّق به العلم في الآيتين، وعليه يصح الاستنتاج المذكور.

قلت: إنّ الأخبار الواردة في هذا الشأن على مجموعتين:

المجموعة الأولى: الأخبار التي لا يستفاد منها وجود ربط بين الآيتين، وهي ضعيفة الإسناد[110]، على أنّ محط النظر في بعضها هو تأكيد حيثية

---

(110) الأخبار هي من قبيل: ما رواه الكليني عن مُحَمَّد بْن يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي زَاهِرٍ عَنِ الْخَشَّابِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّه ع قَالَ: ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾ [النَّمل: 40] قَالَ: فَفَرَّجَ أَبُو عَبْدِ اللَّه ع بَيْنَ أَصَابِعِه فَوَضَعَهَا فِي صَدْرِه ثُمَّ قَالَ: وعِنْدَنَا واللَّه عِلْمُ الْكِتَابِ كُلُّه"، **الكافي**، ج1، ص229. وهذا الخبر ضعيف جداً، في سنده علي بن حسان، وقد تقدم أنه ضعيف جداً فاسد الاعتقاد، وفيه عمّه عبد الرحمن بن كثير، وقد "كان ضعيفاً غمز أصحابنا عليه وقالوا: كان يضع الحديث" **رجال النجاشي**، ص235. وفيه أيضاً أحمد بن أبي زاهر، "وحديثه ليس بذلك النقي"، المصدر نفسه، ص88. ومنها ما رواه الكليني أيضاً: أَحْمَد بْن مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ عَبَّادِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِيه عَنْ سَدِيرٍ قَالَ: "كُنْتُ أَنَا وأَبُو بَصِيرٍ ويَحْيَى الْبَزَّازُ ودَاوُدُ بْنُ كَثِيرٍ فِي مَجْلِسِ أَبِي عَبْدِ اللَّه ع إِذْ خَرَجَ إِلَيْنَا وهُوَ مُغْضَبٌ، فَلَمَّا أَخَذَ مَجْلِسَه قَالَ: يَا عَجَباً لأَقْوَامٍ يَزْعُمُونَ أَنَّا نَعْلَمُ الْغَيْبَ مَا يَعْلَمُ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّه عَزَّ وجَلَّ! لَقَدْ هَمَمْتُ بِضَرْبِ جَارِيَتِي فُلَانَةَ فَهَرَبَتْ مِنِّي فَمَا عَلِمْتُ فِي أَيِّ بُيُوتِ الدَّارِ هِيَ. قَالَ سَدِيرٌ: فَلَمَّا أَنْ قَامَ مِنْ مَجْلِسِه وصَارَ فِي مَنْزِلِه دَخَلْتُ أَنَا وأَبُو بَصِيرٍ ومُيَسِّرٌ وقُلْنَا لَه: جُعِلْنَا فِدَاكَ سَمِعْنَاكَ وأَنْتَ تَقُولُ كَذَا وكَذَا فِي أَمْرِ جَارِيَتِكَ ونَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّكَ تَعْلَمُ عِلْماً كَثِيراً ولَا نَنْسُبُكَ إِلَى عِلْمِ الْغَيْبِ قَالَ: فَقَالَ: يَا سَدِيرُ أَلَمْ تَقْرَأِ الْقُرْآنَ؟ قُلْتُ: بَلَى قَالَ: فَهَلْ وَجَدْتَ فِيمَا قَرَأْتَ مِنْ كِتَابِ اللَّه عَزَّ وجَلَّ: ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ

العلم لا القدرة على التصرف في عالم التكوين، فلا تصحح الربط المذكور ولا الاستنتاج المبني عليه، لأن محط النظر فيها هو العلم.

المجموعة الثانية: هي الأخبار التي نصت على أن الذي لديه علم الكتاب هو الإمام علي عليه السلام والأئمة من ولده عليهم السلام، دون أن تتضمن ما يوحي بوجود ربط بين الآيتين، أو قل بين العلم بالكتاب والاقتدار التكويني، وهذه

أَنَا ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾ قَالَ: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ قَدْ قَرَأْتُه، قَالَ: فَهَلْ عَرَفْتَ الرَّجُلَ؟ وهَلْ عَلِمْتَ مَا كَانَ عِنْدَه مِنْ عِلْمِ الْكِتَابِ؟ قَالَ قُلْتُ: أَخْبِرْنِي بِه. قَالَ: قَدْرُ قَطْرَةٍ مِنَ الْمَاءِ فِي الْبَحْرِ الأَخْضَرِ فَمَا يَكُونُ ذَلِكَ مِنْ عِلْمِ الْكِتَابِ؟ قَالَ، قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ مَا أَقَلَّ هَذَا؟ فَقَالَ: يَا سَدِيرُ مَا أَكْثَرَ هَذَا أَنْ يَنْسُبَه اللَّه عَزَّ وجَلَّ إِلَى الْعِلْمِ الَّذِي أُخْبِرُكَ بِه. يَا سَدِيرُ فَهَلْ وَجَدْتَ فِيمَا قَرَأْتَ مِنْ كِتَابِ اللَّه عَزَّ وجَلَّ أَيْضاً: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرّعد: 43] قَالَ قُلْتُ قَدْ قَرَأْتُه جُعِلْتُ فِدَاكَ قَالَ: أَفَمَنْ عِنْدَه عِلْمُ الْكِتَابِ كُلِّه أَفْهَمُ أَمْ مَنْ عِنْدَه عِلْمُ الْكِتَابِ بَعْضُه، قُلْتُ: لَا بَلْ مَنْ عِنْدَه عِلْمُ الْكِتَابِ كُلِّه. قَالَ: فَأَوْمَأَ بِيَدِه إِلَى صَدْرِه وقَالَ عِلْمُ الْكِتَابِ واللَّه كُلِّه عِنْدَنَا عِلْمُ الْكِتَابِ واللَّه كُلِّه عِنْدَنَا"، **الكافي**، ج1، ص257. وهذا الخبر ضعيف السند، لا للجهالة فحسب، كما في **مرآة العقول**، ج3، ص112. بل لأن فيه من تم تضعيفه ورميه بالغلو وهو محمد بن سليمان المنصرف في هذه الطبقة إلى الديلمي، قال السيد الخوئي: "ولا شك في انصراف محمد بن سليمان إلى البصري الديلمي، فإنه المعروف المشهور"، **معجم رجال الحديث**، ج17، ص144، وهذا الرجل قد ضعفه النجاشي والشيخ، وقال الثاني: "ضعيف جدا، لا يعول عليه في شيء"، رجال النجاشي، ص365، وعن ابن الغضائري: "ضعيف في حديثه، مرتفع في مذهبه، لا يلتفت إليه"، **معجم رجال الحديث**، ج17، ص136. وقال القمي: "حدثني أبي عن ابن أبي عمير عن ابن أذينة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: الذي عنده علم الكتاب، هو أمير المؤمنين عليه السلام. وسئل عن الذي عنده علم من الكتاب أعلم أم الذي عنده علم الكتاب؟ فقال: ما كان علم الذي عنده علم من الكتاب عند الذي عنده علم الكتاب إلا بقدر ما تأخذ البعوضة بجناحها من ماء البحر، فقال أمير المؤمنين عليه السلام ألا أنّ العلم الذي هبط به آدم من السماء إلى الأرض وجميع ما فضلت به النبيون إلى خاتم النبيين في عترة خاتم النبيين صلى الله عليه وآله"، **تفسير القمي**، ج1، ص367. وسند الحديث صحيح، لو كان قوله: "وسئل عن الذي عنده علم من الكتاب"، من كلام ابن أذينة، وصحّ الوثوق بنسخة التفسير المذكور الواصلة إلينا.

المجموعة بلحاظ ما تضمنته من امتلاكهم علم الكتاب كله لا غبار عليها، ولا سيما أنها أخبار كثيرة ومتضافرة ويحصل الوثوق والاطمئنان بصدور مضمونها، نعم، ثمة إشكال مطروح على خصوص ما ورد منها في تفسير قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَسْتَ مُرْسَلًا ۚ قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرّعد: 43]، وأنّ المراد بمن عنده علم الكتاب في هذه الآية هو الإمام علي عليه السلام، والإشكال يقول: إنّ الآية المذكورة مكيّة فكيف يعقل أن يُجعل علي عليه السلام شاهد إثبات على رسالة نبيه محمد صلى الله عليه وآله في وجه الكافرين؟! والحال أنهم لا يصدقون النبي صلى الله عليه وآله نفسه، فكيف يحيلهم على شهادة تلميذه وأحد أتباعه وهو أمير المؤمنين عليه السلام؟! فالأقرب أن يكون المقصود بمن يملك علم الكتاب فيها هم علماء اليهود أو أهل الكتاب عموماً، لأنهم طرف محايد بل محل تقدير عند المشركين، على أنه حتى لو كان المقصود به هو الإمام علي عليه السلام وثبت لنا أنه كان عالماً بالكتاب المقدس (التوراة والإنجيل) فيحتاج الأمر في إشهاده إلى إثبات أنه عليه السلام كان معروفاً ومشهوراً بين الناس بذلك (أي بعلمه بالكتاب المقدس) إذ بدون ذلك لن يكون استشهاده ذا وجه عندهم، ولن تكون شهادته مقبولة لديهم.

اللهم إلا أن يقال: إنّ هذا الإشكال يمكن دفعه ولو بحمل الآية على ضرب من الجري والتطبيق، بأن يكون الرجوع إلى من لديه علم الكتاب متفاوتاً من مورد إلى آخر، فإن كان المقام هو مقام الاحتجاج على أتباع الديانات الأخرى فيكون المقصود بأهل الكتاب هم الأحبار والرهبان ممن لديهم معرفة بكتبهم السماوية وما فيها من إشارات إلى نبينا محمد صلى الله عليه وآله، وإن كان المقام مقام إرشاد إلى مرجعيّة عالمة بالكتاب ليؤخذ بقولها في تفسيره وبيان حقائقه، فيكون من لديه علم الكتاب هو علي عليه السلام، فتكون الآية على وزان قوله تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النّحل: 43]، فتأمل.

الوجه الرابع: الاستدلال بالأخبار

واستدل القائلون بالولاية التكوينية بالعديد من الأخبار، وفيما يلي نذكر بعضاً منها مما هو أقوى دلالة، موزعاً على الطوائف التالية:

الطائفة الأولى: ما دل على ولاية التصرف العام

وهذه الطائفة لو تمّت فهي من أقوى شواهدهم النقليّة على الولاية التكوينية، لأنها تتضمن دلالة لفظيّة ذات إطلاق دالٍ على سعة قدرتهم عليهم السلام وولايتهم، ولا تتضمن مجرد فعل إعجازي ليقال بعدم إمكان انتزاع الإطلاق منه. ونذكر مما يدل على هذا المعنى روايتين:

الرواية الأولى: معتبرة أَبِي بَصِيرٍ والذي كان كفيفاً والمروية في الكافي، قَالَ: "دَخَلْتُ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فَقُلْتُ لَه: أَنْتُمْ وَرَثَةُ رَسُولِ اللَّه صلى الله عليه وآله؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: رَسُولُ اللَّه صلى الله عليه وآله وَارِثُ الأَنْبِيَاءِ عَلِمَ كُلَّ مَا عَلِمُوا؟ قَالَ لِي: نَعَمْ، قُلْتُ: فَأَنْتُمْ تَقْدِرُونَ عَلَى أَنْ تُحْيُوا الْمَوْتَى وتُبْرِؤُوا الأَكْمَه والأَبْرَصَ؟ قَالَ: نَعَمْ بِإِذْنِ اللَّه، ثُمَّ قَالَ لِيَ: ادْنُ مِنِّي يَا أَبَا مُحَمَّدٍ فَدَنَوْتُ مِنْه فَمَسَحَ عَلَى وَجْهِي وعَلَى عَيْنَيَّ فَأَبْصَرْتُ الشَّمْسَ والسَّمَاءَ والأَرْضَ والْبُيُوتَ وكُلَّ شَيْءٍ فِي الْبَلَدِ، ثُمَّ قَالَ لِي: أَتُحِبُّ أَنْ تَكُونَ هَكَذَا ولَكَ مَا لِلنَّاسِ وعَلَيْكَ مَا عَلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَوْ تَعُودَ كَمَا كُنْتَ ولَكَ الْجَنَّةُ خَالِصاً؟ قُلْتُ: أَعُودُ كَمَا كُنْتُ، فَمَسَحَ عَلَى عَيْنَيَّ فَعُدْتُ كَمَا كُنْتُ، قَالَ: فَحَدَّثْتُ ابْنَ أَبِي عُمَيْرٍ بِهَذَا فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ هَذَا حَقٌّ كَمَا أَنَّ النَّهَارَ حَقٌّ"[111].

ونحوها رواية أخرى مروية عن أبي بصير نفسه، يذكر فيها أنّ الإمام الباقر عليه السلام أرجع له بصره، في حادثة أخرى بحسب الظاهر، قال أبو بصير للباقر عليه السلام - على ما في الرواية - : "ما أكثر الحجيج وأعظم الضجيج! فقال عليه السلام: بل ما أكثر الضجيج وأقل الحجيج! أتحب أن تعلم صدق ما أقوله

(111) **الكافي**، ج1، ص470.

وتراه عيانا؟ فمسح على عينيه ودعا بدعوات فعاد بصيراً فقال: انظر يا أبا بصير إلى الحجيج، قال: فنظرت فإذا أكثر الناس قردة وخنازير والمؤمن بينهم كالكوكب اللامع في الظلماء! فقال أبو بصير: صدقت يا مولاي، ما أقل الحجيج وأكثر الضجيج! ثم دعا بدعوات فعاد ضريراً.."[112].

والمعتبرة المذكورة - مؤيدة بروايته الثانية - يمكن عدّها من أقوى الروايات دلالة على الولاية التكوينية، لأنها لا تنقل مجرد إقدام الإمام عليه السلام على إعادة البصر إلى رجل كفيف، ليقال إنّ ذلك معجزة، فلا تدل على الاقتدار العام، وإنما أوضحت - على لسان الإمام عليه السلام - أنّ بمقدوره عليه السلام إحياء الموتى وشفاء المرضى، أي إن الله تعالى أعطاه هذه القدرة أو السلطة العامة، كما أنها ظاهرة في أنّ الإمام عليه السلام فعل ذلك بنفسه، ولم يكن الأمر بتوسط دعاء.

أقول: أمّا رواية أبي بصير الأولى، وهي المعتبرة، فربما يخدش في ظهورها بأن الأمر لم يكن إعمالاً للولاية التكوينية، إذْ ثمّة احتمال في أن يكون رجوع بصره إليه قد حصل بواسطة الدعاء، وإن لم يلتفت أبو بصير لذلك، بسبب أن دعاءه عليه السلام كان من قبيل التوجه إلى الله دون رفع صوته بالدعاء، أو التفت لكنه لم يُشِرْ إلى ذلك، لأنّه قد لا يكون بصدد نقل كل التفاصيل المحيطة بما جرى، لعدم تعلق غرضه بذلك، وهذا الاحتمال قد يرقى إلى درجة الظن القوي مع ورود احتمال وحدة القضيّة التي تنقلها الروايتان، بأن يكون الإمام عليه السلام قد أرجع له بصره مرة واحدة، وكانت في الحج، وقد نقلها أبو بصير أو الرواة مرتين، مرة دون ذكر سياق الحج، وأخرى مع ذكره، فعلى فرض وحدة الحادثة فهذا يعني أنّ ما فعله الإمام عليه السلام من إرجاع بصره إليه قد كان بتوسط الدعاء، لنص الرواية الثانية على ذلك.

أما إذا أخذنا الرواية الثانية على حدة - فهي بالإضافة إلى ضعفها سنداً -

(112) **مناقب آل أبي طالب**، ج3، ص318.

قد تضمنت أمراً مستغرباً ومستهجناً، وهو أنّه رأى معظم الحجيج على صورة القردة والخنازير، وهل يكون حجاج البيت كذلك مع أنهم ضيوف الرحمن؟! وقد ضمن الله تعالى لهم غفران الذنوب فعادوا كما ولدتهم أمهاتهم، وقد ورد عنهم عليهم السلام بأنّ الله يغفر لكلّ من شهد عرفة ويستجيب دعاءَه ولو كان كافراً أو فاسقاً[113]، أو أنّ "من مرّ في المأزمين" غفر الله ذنوبه[114]، وأن كل من ذبح أضحيته من "عامة الناس" فإنّ الله تعالى يغفر كل خطاياه عند نزول أول قطرة منها[115]، أو أنّ "المسلم" إذا خرج في طريق الحج غفر له[116]، أو أنّ منادٍ ينادي في "الناس" إذا اجتمعوا بمنى" أيها الجمع لو

(113) في الكافي بسنده "عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّه ع قَالَ سَأَلَ رَجُلٌ أَبِي بَعْدَ مُنْصَرَفِه مِنَ الْمَوْقِفِ فَقَالَ أَتَرَى يُخَيِّبُ اللَّه هَذَا الْخَلْقَ كُلَّه؟ فَقَالَ أَبِي: مَا وَقَفَ بِهَذَا الْمَوْقِفِ أَحَدٌ إِلَّا غَفَرَ اللَّه لَه مُؤْمِناً كَانَ أَوْ كَافِراً.."، انظر: **الكافي** ج4، ص521، و**تفسير القمي** ج1، ص70، والظاهر أنّ المقصود بالكافر هنا ليس الخارج عن الملة، وإنما بعض مستويات الكفر التي لا تخرج عن الدين، وذلك بقرينة المقابلة بينه وبين المؤمن، ولأنّ الكافر الملي لا يحضر الموقف في العادة. وروى البرقي بسنده عن عن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قال علي بن الحسين عليهما السلام: "أما علمت أنه إذا كان عشية عرفة برز الله في ملائكته إلى سماء الدنيا، ثم يقول: انظروا إلى عبادي، أتوني شعثاً غبراً، أرسلت إليهم رسولاً من وراء وراء؟، فسألوني ودعوني أشهدكم أنه حق عليّ أن أجيبهم اليوم، قد شفعت محسنهم في مسيئهم، وقد تقبلت من محسنهم فأفيضوا مغفوراً لكم.."، انظر: **المحاسن**، ج1، ص65.

(114) رواه البرقي في المحاسن بسند فيه إرسال، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: "من مر بالمأزمين وليس في قلبه كبر غفر الله له" انظر: المصدر نفسه، ج1، ص66.

(115) روى البرقي بسنده عن بشير بن زيد، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله لفاطمة عليها السلام: إشهدي ذبح ذبيحتك، فإن أول قطرة منها يكفر الله بها كل ذنب عليك، وكل خطيئة عليك، فسمعه بعض المسلمين فقال: يا رسول الله هذا لأهل بيتك خاصة أم للمسلمين عامة؟ - قال: إن الله وعدني في عترتي أن لا يطعم النار أحداً منهم وهذا للناس عامة". انظر: المصدر نفسه، ج1، ص67.

(116) روى البرقي بسنده عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: "إنّ المسلم إذا خرج إلى هذا الوجه يحفظ الله عليه نفسه وأهله، حتى إذا انتهى إلى المكان الذي يحرم فيه، وكل ملكان يكتبان له أثره ويضربان على منكبه ويقولان: أما ما مضى فقد غفر لك ذلك، فاستأنف العمل". المصدر نفسه، ج1، ص64.

تعلمون بمن أحللتم لأيقنتم بالمغفرة "[117]، إلى غيرها من الأخبار[118].

ثمّ على فرض التسليم جدلاً بأنّ واقع هؤلاء الحجيج هو كذلك، أي إنهم قردة وخنازير، فهل بهذه الحاسة الناظرة لأبي بصير (بعد إرجاعها إليه) عرف أنهم كذلك؟ ولماذا لا يراهم سائر البصراء على هذه الشاكلة؟! اللهم إلا أن يقال: إنه رآهم على صورتهم تلك برؤية من نوع آخر، وإن كان مدخل تلك الرؤية ومفتاحها هو العين الباصرة.

الروية الثانية: ما جاء في الزيارة الجامعة، من قوله عليه السلام: "وبكم ينزل الغيث، وبكم يمسك السماء أن تقع على الأرض إلا بإذنه"[119]. حيث دلت كما يقول الشيخ علي كاشف الغطاء (1411هـ): على "أنّ الأمور بحسب التكوين بيدهم.. فهي دليل على الولاية التكوينية، لا الولاية الظاهرية التي هي من المناصب المجعولة"[120].

ويرده: أن هذه الفقرة - كما أسلفنا في نظرية الفيض - بصدد بيان أنّهم في مرتبة من لأجله الخلق، لأن الباء للسببية، ولا تدل على ولاية التصرف ولا على وساطة الفيض.

الطائفة الثانية: ما دل على تشبيه الأئمة عليهم السلام ببعض الأوصياء

وهي عدة أخبار نكتفي بذكر واحدٍ منها، وهو صحيحة حمْرَانَ بْنِ أَعْيَنَ قَالَ: قُلْتُ لأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: "مَا مَوْضِعُ الْعُلَمَاءِ؟ قَالَ: مِثْلُ ذِي الْقَرْنَيْنِ وصَاحِبِ سُلَيْمَانَ وصَاحِبِ مُوسَى عليه السلام"[121].

---

(117) رواه البرقي أيضاً بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام، انظر: **المحاسن** ج1، ص66.

(118) رواها البرقي في كتاب **الثواب** من المصدر نفسه، وكذلك الصدوق في كتابه **ثواب الأعمال**.

(119) **عيون أخبار الرضا** عليه السلام، ج2، ص308، **ومن لا يحضره الفقيه**، ج2، ص615، **وتهذيب الأحكام**، ج6، ص99.

(120) **النور الساطع في الفقه النافع**، ج1، ص366.

(121) **الكافي**، ج1، ص268.

ولكنّ هذه الطائفة لا تدلّ على المدعى، لأنّه وبعد التسليم بأنّ المراد من العلماء هم الأئمة عليهم السلام كما لا يبعد وهو ما استظهره الكليني[122]، فإنّ وجه التشبيه ناظر إلى العلم أو الوصية وليس إلى الولاية التكوينية، فإنّ العلم هو القدر الجامع بين الثلاثة، ولا سيما إذا أريد من صاحب موسى هو العبد الصالح، ويشهد لنظره إلى العلم ما جاء في بصائر الدرجات[123]، كما أنّ الوصية هي الجامع إن أريد بصاحب موسى يوشع بن نون[124].

على أنه لو قيل بعموم التشبيه للاقتدار التكويني، فدلالته على الولاية التكوينية يتوقف على ثبوتها في المشبَّه به وهذا أول الكلام.

الطائفة الثالثة: ما ورد حول استجابة دعائهم عليهم السلام

ونكتفي في هذه الطائفة بذكر خبر واحد، وهو صحيحة هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّه ع قَالَ: "لَمَّا اسْتَسْقَى رَسُولُ اللَّه صلى الله عليه وآله وسُقِيَ النَّاسُ حَتَّى قَالُوا إِنَّه الْغَرَقُ! وقَالَ: رَسُولُ اللَّه ص بِيَدِه ورَدَّهَا: اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا ولَا عَلَيْنَا[125]، قَالَ: فَتَفَرَّقَ السَّحَابُ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّه اسْتَسْقَيْتَ لَنَا فَلَمْ نُسْقَ ثُمَّ اسْتَسْقَيْتَ لَنَا فَسُقِينَا! قَالَ: إِنِّي دَعَوْتُ ولَيْسَ لِي فِي ذَلِكَ نِيَّةٌ، ثُمَّ دَعَوْتُ ولِيَ فِي ذَلِكَ نِيَّةٌ"[126].

---

(122) كما يظهر من عنوان الباب، وهو " أن الأئمة بمن يشبهون ممن مضى؟"، وألفت إلى ذلك المازندراني، في **شرح أصول الكافي**، ج6، ص60.

(123) فقد روى عدة أخبار تتحدث عن تشبيههم عليهم السلام بهؤلاء في كونهم محدثين، منها: "خبر بريد بن معاوية عن أبي جعفر عليه السلام وأبي عبد الله عليه السلام قال قلت له ما منزلكم ممن تشبهون ممن مضى فقال كصاحب موسى وذي القرنين كانا عالمين ولم يكونا نبيين"، راجع **بصائر الدرجات**، ص386.

(124) قال المجلسي: "والمراد بصاحب موسى إما يوشع عليه السلام كما صرح به في بعض الأخبار، أو الخضر عليه السلام كما يدل عليه بعضها"، **مرآة العقول**، ج3، ص156.

(125) **شرح أصول الكافي**، ج10، ص243.

(126) **الكافي** ج 2، ص474.

وقد استدل بعض العلماء بهذه الصحيحة لإثبات ولايتهم التكوينية، بتقريب أنّ الصحيحة "أوضحت قدرة النبي ﷺ على التحكم بالمطر وتفريق السحاب، وهذه ولاية، وكون هذا تحقق بالدعاء لا ينافي الولاية، فهو أشبه بطلب الإذن، على أنه تقدم وسيأتي أنّ تحقيق المراد عبر الدعاء وعدم تخلف الاستجابة عن الدعاء لهم عليهم السلام ليس بالأمر الذي يمكن جعله نفياً للولاية التكوينية من الناحية العمليّة والآثار المترتبة"[127].

ويلاحظ عليه:

أولاً: قد تقدم أنّ مقولة الدعاء هي مقولة مغايرة للولاية التكوينية، لأن الولاية التكوينية، تعني أنّ بيدهم الفعل خلقاً ورزقاً وإحياءً وإماتةً، ولا يتوقف الأمر وحصول المراد على الدعاء، بينما الدعاء معناه أنّ الله تعالى هو الفاعل، وهم إنما يتوجهون إليه ويسألونه سبحانه وتعالى بصفته مالك الأمر فيستجيب لهم، وحتى لو كانت الاستجابة بنحو دائم لا يتخلف، فهذا لا يجعل الولاية والدعاء من مقولة واحدة، وقد سبق وذكرنا أنّ الإمام الخميني يعترض على العلماء لعدّهم المعجزة - فضلاً عن الولاية التكوينية - من استجابة الدعاء، ما يدل على وضوح الفرق - بنظره - بينهما وأنهما مقولتان مختلفتان.

ثانياً: لو سلمنا بدلالة قضية الدعاء على المدعى بطريقة أو بأخرى، ولو بدعوى أن عدم تخلف الاستجابة عن دعائهم عليهم السلام يجعل مسألة الدعاء كالولاية التكوينية من حيث الآثار والنتائج، ولكن هذه الصحيحة، هي على عكس المدعى أدل، لأنها تظهر أنه لم يُستجب له ﷺ من المرة الأولى، فهذا يعدّ فارقاً بين قضيتَي الدعاء والولاية التكوينية، ويمنع من قياس إحداهما على الأخرى. وأما لماذا لم يُستجب دعاؤه ﷺ في المرة الأولى واستجيب في الثانية، فقد أوضحه النبي ﷺ نفسه، بقوله: "إِنِّي دَعَوْتُ ولَيْسَ لِي فِي ذَلِكَ

(127) **الولاية التكوينية**، دراسة موضوعية بين النفي والإثبات، ص156.

نِيَّةٌ ثُمَّ دَعَوْتُ ولِيَ فِي ذَلِكَ نِيَّةٌ"، قال المازندراني: " أراد بالنية تمام القصد وكمال الاهتمام دون الاخلاص لأنّه (صلى الله عليه وآله) منزه عن عدمه"[128]. وقال الفيض الكاشاني: "لعله صلّى الله عليه وآله وسلّم كان أولاً متوقفاً في وجود المصلحة في طلبه من اللّه سبحانه السقي فلم يعزم عليه في الدعاء وإنما دعا ليطيب قلوب أصحابه، ثم لما رأى المصلحة في ذلك ثانياً عزم عليه"[129].

الطائفة الرابعة: ما دل على صدور المعاجز عنهم عليهم السلام

وثمّة طائفة كبيرة من الأخبار تتضمن قيامهم ببعض الأفعال الإعجازية وخوارق العادة في موارد شتى، وإذا لم يكن بعض هذه الأخبار صحيحاً فلا أقلّ من أن يُدَّعى الاطمئنان الإجمالي بصدور بعضها لكثرتها، وهو ما يثبت ولايتهم التكوينية. وإلى هذا الوجه استند بعض الفقهاء قال: "وثبوت هذه الولاية التكوينية للأئمة عليهم السلام يظهر من الروايات المختلفة الواردة في الحوادث المتفرقة والشواهد التاريخية بحيث يحصل للمتتبع الجزم به"[130].

ولا يسعنا هنا نقل تلك الأخبار لكثرتها، وبالإمكان مراجعتها في الكتب المعدة لذلك، من قبيل كتاب الحر العاملي " إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات"، أو كتاب السيد هاشم البحراني "مدينة المعاجز"، وهو من أوسع الكتب في بابه، أو كتاب "بحار الأنوار" أو غيرها من الكتب والموسوعات.

ولكنّنا نعتقد أنّ هذه الأخبار قاصرة الدلالة على المطلوب، وذلك:

أولاً: أنها لا تتضمن دلالة لفظية أو حالية على تمكنهم من التصرف التكويني العام، وظهور المعجز والكرامة على أيديهم لا ينكر، بيد أنه لا يدل

(128) **شرح أصول الكافي** للمازندراني، ج10، ص243.
(129) **الوافي**، ج9، ص1484.
(130) **إرشاد الطالب إلى التعليق على المكاسب**، ج3، ص20.

على الولاية التكوينية العامة لهم، بل إنّ معظم هذه الأخبار هي من قبيل الحادثة في واقعة، ولا تدرى سائر ملابساتها، ما يجعل احتمال التمكين الخاص وارداً لمصلحة اقتضتها الرسالة، كما أنّ احتمال حصول الكرامة من باب استجابة الدعاء وارد في بعضها.

ثانياً: إنّ السمة العامة والغالبة على أخبار المعاجز هو ضعف السند، كما أنّها اشتملت على الغث والسمين، وبعض مصادرها مما لا يمكن التعويل عليه، كما أنّ بعض مضامين الأخبار التي اشتملت عليها لا يشك أنها موضوعة، وتندرج فيما أخبر عنه الإمام الرضا عليه السلام في رواية ابن أبي محمود[131].

ثالثاً: إن كثرة المعجزات التي تنقلها تلك الأخبار مريبة من أكثر من جهة:

منها: أنه ما سرّ انفراد بعض الرواة القلائل، وربما المجاهيل بنقل روايات المعاجز الكبرى مع توفر الدواعي لنقلها، وكونها مما يفترض أن يراه الجمع الكبير لكونها معاجز استثنائية وعامة وفيها تحدٍ لقوانين الطبيعة؟! من قبيل المعاجز الكونية التي فيها تصرف في الأفلاك أو تحريك الجبال، أو المعاجز

---

(131) قُلتُ لِلرِّضا عليه السلام: يَا بنَ رَسولِ اللّه ِ إنَّ عِندَنا أخبارًا في فَضائِلِ أميرِ المُؤمِنينَ عليه السلام وفَضلِكُم أهلَ البَيتِ، وهِيَ مِن رِوايَةِ مُخالِفيكُم ولا نَعرِفُ مِثلَها عِندَكُم، أفَنَدينُ بِها؟ فَقالَ: يَا بنَ أبي مَحمودٍ، لَقَد أخبَرَني أبي عَن أبيهِ عَن جَدِّهِ عليهم السلام أنَّ رَسولَ اللّه ِ صلي الله عليه و آله قالَ: مَن أصغى إلى ناطِقٍ فَقَد عَبَدَهُ، فَإن كانَ النّاطِقُ عَنِ اللّه ِ عَزَّوجَلَّ فَقَد عَبَدَ اللّه َ، وإن كانَ النّاطِقُ عَن إبليسَ فَقَد عَبَدَ إبليسَ. ثُمَّ قالَ الرِّضا عليه السلام: يَابنَ أبي مَحمودٍ، إنَّ مُخالِفينا وَضَعوا أخبارًا في فَضائِلِنا وجَعَلوها عَلى ثَلاثَةِ أقسام: أحَدُهَا الغُلُوُّ، وثانيهَا التَّقصيرُ في أمرِنا، وثالِثُهَا التَّصريحُ بِمَثالِبِ أعدائِنا، فَإذا سَمِعَ النّاسُ الغُلُوَّ فينا كَفَّروا شيعَتَنا ونَسَبوهُم إلَى القَولِ بِرُبوبِيَّتِنا، وإذا سَمِعُوا التَّقصيرَ اعتَقَدوهُ فينا، وإذا سَمِعوا مَثالِبَ أعدائِنا بِأَسمائِهِم ثَلَبونا بِأَسمائِنا، وقَد قالَ اللّه ُ عَزَّ وجَلَّ: ﴿وَلَا تَسُبُّواْ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّواْ ٱللَّهَ عَدۡوَۢا بِغَيۡرِ عِلۡمٖ﴾. يَا بنَ أبي مَحمودٍ، إذا أخَذَ النّاسُ يَمينًا وشِمالاً فَالزَم طَريقَتَنا، فَإنَّ مَن لَزِمَنا لَزِمناهُ ومَن فارَقَنا فارَقناهُ. إنَّ أدنى ما يَخرُجُ بِهِ الرَّجُلُ مِنَ الإيمانِ أن يَقولَ لِلحَصاةِ: هذِهِ نَواةٌ، ثُمَّ يَدينَ بِذلِكَ ويَتَبَرَّأَ مِمَّن خالَفَهُ. يَا بنَ أبي مَحمودٍ، اِحفَظ ما حَدَّثتُكَ بِهِ، فَقَد جَمَعتُ لَكَ فيهِ خَيرَ الدُّنيا وَالآخِرَةِ. **عيون أخبار الرضا** عليه السلام، ج2، ص272.

الإحيائية التي يقدم النبي ﷺ أو الإمام عليه السلام فيها على إحياء بعض الأموات ليعيش بعضهم مدة من الزمان وربما أنجب ذرية؟! أو قيامه بمسخ[132] بعض البشر على هيئة كلاب! ثم على فرض حصول هذه المعجزات الكثيرة بالنسبة للنبي ﷺ فلماذا يغيب ذكرها عن النص القرآني، باستثناء الحديث عن معجزة القرآن نفسه وما تضمنه من بعض الإخبارات الغيبية، بينما تحضر هذه المعاجز بكثرة في النص الروائي؟!

ومنها: ما سرُّ هذا التضخم المبالغ فيه في المعاجز ولا سيما التي يقدم عليها الإمام عليه السلام لأدنى ملابسة مع عدم وجود ضرورة تحتم حصولها؟ إن المعاجز المنسوبة إليهم عليهم السلام بلغت من الكثرة حداً يخيّل إليك أنّ حياة الأئمة عليهم السلام كانت جارية على أساس الإعجاز وخرق قوانين الطبيعة وليس على أساس السنن؟! وإذا كان وجه الحاجة إلى المعجزة أنّها تعدّ دليلاً على صدقهم عليهم السلام كما يقال[133]، وكما يظهر من بعض الروايات[134]، فهل ثمّة حاجة لكل هذا العدد الكبير الذي يبلغ الآلاف؟ ألا يكفي البعض منها؟ ولا سيما مع وجود النص من النبي ﷺعليهم، ومع أهليتهم العلميّة والأخلاقية والروحيّة التي تعدّ خير دليل على إمامتهم وصدقهم؟!

إنّ موسى بن عمران عليه السلام لم يحتجْ إلى أزيد من تسع معاجز في مدة نبوته كما نصّ عليه الذكر الحكيم[135]، مع شدّة عناد بني إسرائيل وكثرة لجاجهم، بينما نجد أن إماماً واحداً يصدر عنه مئات المعاجز!

---

(132) **مدينة المعاجز**، ج1، ص308.

(133) المصدر نفسه، ج1، ص20.

(134) عن أبي بصير قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: لأي علة أعطى الله عز وجل أنبياءه ورسله وأعطاكم المعجزة؟ فقال: ليكون دليلاً على صدق من أتى به، والمعجزة علامة لله لا يعطيها إلا أنبياءه ورسله وحججه ليعرف به صدق الصادق من كذب الكاذب"، **علل الشرائع**، ج1، ص122.

(135) قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ تِسْعَ ءَايَـٰتٍۭ بَيِّنَـٰتٍ فَسْـَٔلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِذْ جَآءَهُمْ فَقَالَ لَهُۥ فِرْعَوْنُ إِنِّى لَأَظُنُّكَ يَـٰمُوسَىٰ مَسْحُورًا﴾ [الإسرَاء: 101].

ولو أننا اعتمدنا إحصائيّة السيد البحراني في "مدينة المعاجز" نجد أنّ الإمام علي عليه السلام ظهر على يديه خمسمائة وخمس وخمسون معجزة[136]؟! والإمام الحسن عليه السلام له تسع وتسعون معجزة[137]، والإمام الحسين عليه السلام له مئة وثلاث وتسعون معجزة[138] والإمام علي بن الحسين عليه السلام له مئة وست معاجز[139]، والإمام محمد بن علي الباقر عليه السلام له مئة وثماني عشرة معجزة[140]، والإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام له مئتان وثلاث وستون معجزة[141]، والإمام موسى الكاظم عليه السلام له مئة وثلاث وثلاثون معجزة[142]، والإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام مئة وإحدى وستون معجزة[143]، والإمام محمد بن علي الجواد عليه السلام له أربع وثمانون معجزة[144]، والإمام علي بن محمد الهادي عليه السلام له ثلاث وتسعون معجزة[145]، والإمام الحسن بن علي العسكري عليه السلام له مئة وأربع وثلاثون معجزة[146]، والإمام المهدي المنتظر عليه السلام له مئة وسبع وعشرون معجزة[147].

ومنها: أننا نلاحظ أنّ هذه المعجزات والكرامات التي تبلغ الآلاف لم تترك أثراً بيناً في الأمة الإسلامية، فلو كانت هذه الأفعال الإعجازية حقيقية وصادرة عنهم لأحدثت تحولاً في الأمة، لجهة إقبال عامة المسلمين على اتباع

(136) **مدينة المعاجز**، ج2، ص168.
(137) **المصدر نفسه**، ج2، ص251.
(138) **المصدر نفسه**، ج3، ص42.
(139) المصدر نفسه، ج3، ص134.
(140) **المصدر نفسه**، ج3، ص225.
(141) **المصدر نفسه**، ج4، ص56.
(142) المصدر نفسه، ج4، ص173.
(143) **المصدر نفسه**، ج4، ص289.
(144) **المصدر نفسه**، ج4، ص351.
(145) **المصدر نفسه**، ج5، ص67.
(146) **المصدر نفسه**، ج5، ص140.
(147) **المصدر نفسه**، ج5، ص253.

خط أهل البيت عليهم السلام؟! ودعوى أن الأمة تلقتها بالرفض مردودة، لأنه لازم ذلك هو توقف وانقطاع صدورها، لأن الاستمرار فيها والإكثار منها برغم التكذيب سيكون لغواً وعبثاً، ومخالفاً للحكمة الإلهية، كما يلمح إليه قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَنَآ أَن نُّرۡسِلَ بِٱلۡأٓيَٰتِ إِلَّآ أَن كَذَّبَ بِهَا ٱلۡأَوَّلُونَۚ وَءَاتَيۡنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبۡصِرَةٗ فَظَلَمُواْ بِهَاۚ وَمَا نُرۡسِلُ بِٱلۡأٓيَٰتِ إِلَّا تَخۡوِيفٗا﴾ [الإسرَاء: 59].

ألا يساعد ذلك على الاستنتاج بأن الكثير من هذه المعاجز قد وضعت بهدف الإساءة إلى الأئمة من أهل البيت عليهم السلام وتشويه مذهبهم، طبقاً لما جاء في رواية ابن أبي محمود؟! وكأنّه يُراد تسخيف بناء مذهب التشيع، مع علمنا يقيناً أنّ هذا الخط قد قام على أساس الحجة والبرهان. إنّ التضخم المذكور في المعجز دفع بعض الباحثين إلى الجزم بكون هذه المعاجز هي من الموضوعات، وأنها تعبّر عن تضخم في عالم الخيال[148] كتعويض نفسي عن انحسار عالم الواقع وانكماشه بسبب الهزائم والمظالم التي تعرض لها الشيعة.

وأرى من الضروري في الختام أن أنبه إلى ضرورة دراسة أخبار المعاجز، دراسة متأنية موضوعية ناقدة، ولا سيما أنّ الأمر غدا مدعاة لنقد مدرسة أهل البيت عليهم السلام واتهامها بتغييب العقل[149] نتيجة اعتقادها بمثل هذه المعاجز.

أدلّة النافين

إنّ قصور الأدلة عن إثبات الولاية التكوينية بمعنى ولاية التصرف العامة قد يكون كافياً لإنهاء البحث في المسألة والوقوف عند هذا الحد، إذ الإثبات في المقام هو الذي يحتاج إلى دليل بخلاف النفي فإنه موافق للعمومات المتقدمة، بيد أن من الجدير بنا إيضاحاً للصورة أن نعرض أدلة المعارضين، وهؤلاء قد تمسكوا، أو يمكن أن يُتمسك لهم ببعض الأدلة والوجوه، التي نعرضها فيما يلي:

(148) كما يرى جورج طرابيشي، **المعجزة أو سبات العقل في الإسلام**، ص96.
(149) كما فعل الدكتور طرابيشي، في كتابه المشار إليه.

الوجه الأوّل: القول بالولاية شرك

وربما يتردد على لسان البعض أنّ الاعتقاد بالولاية التكوينيّة هو نوع شرك بالله تعالى، فيكون القول بها مرفوضاً ومداناً.

ويلاحظ عليه: أنّ هذا لا يشكل دليلاً في عرض سائر الأدلة، وبيان ذلك: أنه لو لم ينهض دليلٌ على الولاية التكوينية فيمكن القول حينئذٍ بأن ما دل على أن ولاية الخلق والرزق والتصرف في الكائنات محصورة بيد الله تعالى وبمباشرته هو بنفسه يدل على أنّ نسبة هذه الولاية لغير الله فيه نوع إشراك به عزّ وجل، لأنّ فيه إعطاءً لصفات الخالق إلى المخلوق، أما إنْ تمّ دليل الولاية التكوينيّة، فإن الاعتقاد يخرج عن كونه شركاً، لأن مالك ولاية التصرف قد ملّك بعض أوليائه وأعطاهم ولم يملِكوا شيئاً من تلقاء أنفسهم ولا أصبحت لهم ولاية مستقلة عن ولايته وإرادته، فأين الإشراك بالله تعالى؟! بل يكون القول إنّ الاعتقاد بالولاية على النحو المذكور - أي إقدار الله لهم على التصرف - هو من "كمال التوحيد لأنّ المعتقد بهذه العقيدة الصحيحة يعتقد بأنّ دائرة قدرة الله ليس لها حدّ محدود وانّه تعالى كما يقدر نفسه المقدّسة على الإماتة والإحياء ونحوهما كذلك يقدر على إقدار الغير على ذلك وإعطاء هذه المزية له مع حفظ قدرته وثبوت المزية لنفسه فكيف يكون هذا من الكفر والشرك مع أنّه لا محيص عن الالتزام بذلك بالإضافة إلى طائفة اصطفاهم الله من بين الناس وفضّلهم على غيرهم بمقتضى الآيات والروايات الكثيرة في هذا الباب ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [النِّسَاء: 54]"[150].

وعليه، يكون الاعتقاد بوجود دور وقدرة لبعض البشر من الأنبياء أو الأولياء عليهم السلام على التصرف في هذا العالم، هو كالاعتقاد بوجود دور لبعض الأسباب العاقلة، كالملائكة التي أوكل إليها تدبير الأمور، أو بعض الأسباب الطبيعية غير العاقلة في إيجاد الكثير من الظواهر، بناءً على ما هو الصحيح من

(150) **تفصيل الشريعة في شرح تحرير الوسيلة**، (النجاسة وأحكامها)، ص257.

أن العالم قائم على مبدأ العلية، فكما أن الاعتقاد بالثاني لا يعد شركاً فكذا الاعتقاد بالأول، ما دام أن المعتقد بذلك يرى أنّ هذه الأسباب ليست أسباباً فاعلة بالاستقلال، ولا تأثير لها في حد ذاتها، وإنما تأثيرها من خلال القدرة المعطاة لها من قبل الله تعالى.

الوجه الثاني: الآيات القرآنية

وقد استدل النافون للولاية التكوينية بالكتاب والسنة، ونبدأ بدلالة الكتاب على ذلك، وهذا الوجه هو من أهم الأدلة في الواقع، حيث قد يقال: إنّ آيات الكتاب متضافرة في الدلالة على نفي الولاية التكوينية، والآيات القرآنية التي تدل على ذلك عديدة، ويستفاد من مجموعها أنّ أمر الآيات والمعاجز ليس بيد الأنبياء عليهم السلام، وإنما بيد الله تعالى، والطائفة التي سنذكرها من الآيات هنا هي غير الطائفة المتقدمة التي ذكرناها تحت عنوان (الأصل عدم الولاية لأحد غير الله تعالى)، مع أن الطائفتين تلتقيان من حيث النتيجة في جعل الولاية بيد الله تعالى، بيد أنّ الطائفة المتقدمة كانت ناظرة إلى جانب الإثبات، أعني إثبات أن الولاية على عالم التكوين وعلى الخلق والرزق هي بالأصالة لله تعالى وحده، ما لم ينهض دليل على أنه أعطى بعض صلاحياته لغيره، وأما الطائفة التي سنذكرها فقد يُستفاد منها جانب النفي، وأنه تعالى لم يعط هذه الولاية لأحد من البشر، وهذه أهم آيات هذه الطائفة:

الآية الأولى: ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا ۚ قُلْ إِنَّمَا ٱلْـَٔايَـٰتُ عِندَ ٱللَّهِ ۖ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: 109]. إنّ أمره تعالى للنبي صلى الله عليه وآله بأن لا يستجيب لمطلبهم بسؤال الآية، بقوله لهم: "إنما الآيات عند الله"، يدلّ دلالة واضحة على أنّه صلى الله عليه وآله لا يملك أمر الآيات وليس ذلك بيده، بل الآيات وهي المعاجز التكوينية التي طلبوها كشرط لتصديق النبي صلى الله عليه وآله هي بيد الله تعالى دون غيره، وذلك بقرينة "إنما"، وهي أداة حصر في لغة العرب، كما هو معلوم، قال الشيخ الطوسي: "فبيّن أنّ الآيات لا يقدر عليها إلا الله، وقد أتاهم بما فيه كفاية وإزاحة لعلتهم، وهو القرآن

وغيره مما شاهدوه من المعجزات والآيات، ولا يلزم إظهار المعجزات بحسب اقتراح المقترحين، لأنه لو لزم ذلك لوجب إظهارها في كل حال ولكل مكلف وذلك فاسد"[151].

ودعوى أنّ المنفي في الآية ليس مطلق امتلاكه ﷺ للآيات والمعاجز، بل امتلاكه لها من خلال قدرته الذاتيّة المستقلة عن الله تعالى، هي دعوى بلا دليل وفيها تقييد منافٍ لإطلاق الآية بلا موجب، ولا سيما أنّ ما يريده القوم الذين طلبوا منه ﷺ الآية هو أن يأتيهم بآية، أكانت من خلال قدرته الذاتية أو من خلال تمكين الله له بذلك، بل لعلهم ناظرون إلى الثاني، أعني أن يمكنه الله ويقدره على الإتيان بآية، كما يوحي بذلك قوله: ﴿وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ﴾.

الآية الثانية: ﴿وَقَالُواْ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦۚ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: 37]، حيث دلّت على أنّ القوم طلبوا إنزال آية من عند الله تعالى، في إيحاء واضح بأنّ لديهم اعتقاداً بأن الآيات تتنزل من عند الله تعالى، وليست بيد النبي ﷺ نفسه، وجاء الجواب موافقاً لاعتقادهم، ومقراً لقناعتهم بأنّ الآيات هي من عند الله تعالى، وأنّ الله تعالى قادر على إنزالها ولكنه لحكمة معينة لا يعلمونها لم يشأ إنزالها، ولعل الحكمة هي ما ذكر في آيات أخرى من أنّهم سيكذبون بها كما كذب الأولون، أو أنه تعالى لا يريد تعذيبهم بسبب التكذيب بالآية، كما عذب الأولين[152] قال تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَنَآ أَن نُّرْسِلَ بِٱلْـَٔايَٰتِ إِلَّآ أَن كَذَّبَ بِهَا ٱلْأَوَّلُونَۚ وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُواْ بِهَاۚ وَمَا نُرْسِلُ بِٱلْـَٔايَٰتِ إِلَّا تَخْوِيفًا﴾ [الإسرَاء: 59].

وهذا الارتكاز في أذهانهم بأنّ نزول الآيات هو بيد الله تعالى، هو أمر أكدته آيات أخرى، منها: قوله تعالى، ﴿وَيَقُولُونَ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن

(151) **التبيان في تفسير القرآن**، ج4، ص126.

(152) إلا أن يقال إن التعذيب قد رفع عن أمة محمد ﷺ، كما يستفاد من قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الأنفَال: 33].

رَّبِّهِۦۖ فَقُلۡ إِنَّمَا ٱلۡغَيۡبُ لِلَّهِ فَٱنتَظِرُوٓاْ إِنِّي مَعَكُم مِّنَ ٱلۡمُنتَظِرِينَ﴾ [يُونس: 20]، وهنا نجد أنه تعالى أجاب على طلبهم بإنزال الآية بأنّ ذلك هو من غيب الله تعالى، والغيب بيده وحده، فهو الذي "يعلم ما في إنزاله صلاح فينزله، ويعلم ما ليس في إنزاله صلاح فلا ينزله، ولذلك لا يفعل الآية التي اقترحوها في هذا الوقت، لما في ذلك من حسن تدبير"[153].

الآية الثالثة: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ ءَايَةٞ مِّن رَّبِّهِۦٓۗ إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٞ وَلِكُلِّ قَوۡمٍ هَادٍ﴾ [الرّعد: 7]، بتقريب أنّ الجواب على اقتراحهم بأن ينزل الله عليه آية - مع ما يختزنه من ارتكاز كون الآيات بيد الله - كان أنّه ﷺ ليس سوى منذر وهادٍ، وهذا يدل على أنّ أمر الآيات ليس من مهمته ولا وظيفته، وإنما هي بيد الله سبحانه.

وأما ما قاله العلامة الطباطبائي في تفسير الآية من: "أنّ اقتراحهم الآية مبنى على زعمهم - كما يدل عليه كثير مما حكى عنهم القرآن في هذا الباب - أنّ من الواجب أن يكون للرسول قدرة غيبيّة مطلقة على كل ما يريد، فله أن يوجد ما أراد وعليه أن يوجد ما أريد منه، والحال أنّ الرسول ليس إلا بشراً مثلهم أرسله الله إليهم لينذرهم عذاب الله ويحذرهم أن يستكبروا عن عبادته ويفسدوا في الأرض"[154]، فلا نوافق عليه، لأنّ الأقرب إلى ظهور الآيات ما ذكرناه من أنهم كانوا يعتقدون أن الولاية الكليّة على عالم التكوين هي لله تعالى وحده، وكانوا يطلبون الآية من النبي ﷺ ليس لأنّه لا بدّ أن يكون لديه قدرة ذاتية على فعل ذلك أو يكون في شخصيته بعدٌ غيبيٌّ، بل لأنه ادعى منصباً عن الله تعالى، وهو أنه رسوله إلى العباد، واللازم أن يصدق المرسِل رسوله ويزوده بعلامة تثبت صحة مدعاه، لهذا كانوا يطلبون الآية، لا لأن لديهم اعتقاداً بأن الواجب أن يكون للنبي قدرة غيبية، كما ذكر الطباطبائي، إلا أن يقصد بكلامه ما ذكرناه.

---

(153) **مجمع البيان**، ج5، ص170.

(154) **تفسير الميزان**، ج11، ص305.

إنّ المستفاد من الآيات المتقدمة نفي وجود ولاية أو سلطة تكوينيّة للأنبياء عليهم السلام، وذلك لأنه لو كان لهم ولاية تكوينية لما صحّ نفي قدرتهم عليهم السلام على الإتيان بالمعاجز والآيات، والتأكيد على أنها بيد الله تعالى، ولعلّه بالاستناد إلى دلالة هذه الآيات ذهب بعض علماء الكلام إلى أنّ المعجزة ليست من فعل النبي صلى الله عليه وآله، بل هي من فعل الله سبحانه وتعالى.

الآية الرابعة: قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ أَنَّ عِندِى مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِۦ لَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنعام: 58].

إن القوم كانوا يستعجلون أمراً إعجازياً، وهو إما العذاب، كما قال: ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِٱلْعَذَابِ﴾ [الحجّ: 47]، وإما نزول الآيات التي اقترحوها عليه صلى الله عليه وآله، كأن يسقط عليهم كسفاً أو حجارة من السماء ونحوها، وقد أمر النبي صلى الله عليه وآله أن يجيبهم، قائلاً: ﴿مَا عِندِى مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِۦٓ﴾ [الأنعام: 57]، أي لست أملك ذلك ولا هو بيدي ولا قدرة لي عليه[155]، وإنّما الحكم بذلك هو إلى الله تعالى وحده، ثم تمّ توكيد هذا المعنى بفقرة أخرى، وهي ما تضمنه قوله تعالى: ﴿لَّوْ أَنَّ عِندِى مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِۦ لَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ [الأنعام: 58]، أي لو كان أمر العذاب بيدي "لقضي الأمر"، وقضاء الأمر، إما بمعنى إهلاكه صلى الله عليه وآله لهم عاجلاً، غضباً لله تعالى[156]، أو بمعنى أنّ ما يطلبونه من إنزال العذاب سوف يتسبب بإهلاكهم، فكأنه صلى الله عليه وآله يقول لهم: "لو قدرت على ما تقترحونه عليّ من الآية، والحال أنها بحيث إذا نزلت على رسول لم تنفك عن الحكم الفصل بينه وبين أمته، لقضي الأمر بيني وبينكم، ونجى بذلك أحد المتخاصمين المختلفين، وعذب الآخر وأهلك"[157].

الآية الخامسة: قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ ٱلْأَرْضِ

---

(155) قال السيد الطباطبائي: "أريد بقوله: ﴿مَا عِندِى﴾ نفي التسلط والقدرة من باب نفي الملزوم بنفي اللازم."، **تفسير الميزان**، ج7، ص114.

(156) **جوامع الجامع**، ج1، ص576.

(157) **تفسير الميزان**، ج7، ص123.

يَنۢبُوعًا أَوۡ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٞ مِّن نَّخِيلٖ وَعِنَبٖ فَتُفَجِّرَ ٱلۡأَنۡهَٰرَ خِلَٰلَهَا تَفۡجِيرًا أَوۡ تُسۡقِطَ ٱلسَّمَآءَ كَمَا زَعَمۡتَ عَلَيۡنَا كِسَفًا أَوۡ تَأۡتِيَ بِٱللَّهِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ قَبِيلًا أَوۡ يَكُونَ لَكَ بَيۡتٞ مِّن زُخۡرُفٍ أَوۡ تَرۡقَىٰ فِي ٱلسَّمَآءِ وَلَن نُّؤۡمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيۡنَا كِتَٰبٗا نَّقۡرَؤُهُۥۗ قُلۡ سُبۡحَانَ رَبِّي هَلۡ كُنتُ إِلَّا بَشَرٗا رَّسُولٗا﴾ [الإسرَاء: 90-93].

وهذه الآيات تبيّن موقف جمع من المشركين[158]، جاءوا النبي ﷺ وطلبوا منه بعض المعاجز والآيات حتى يصدقوه ويؤمنوا به، فأمره الله تبارك وتعالى أن يرد على طلباتهم بالقول: ﴿سُبۡحَانَ رَبِّي هَلۡ كُنتُ إِلَّا بَشَرٗا رَّسُولٗا﴾ [الإسرَاء: 93]. قال الطوسي والطبرسي: "قل يا محمد "سبحان ربي هل كنت الا بشراً رسولاً" وإنما أجابهم بذلك، لأن المعنى أنكم تقترحون عليّ الآيات وليس أمرها إليّ، وإنما أمرها إلى الذي أرسلني والذي هو أعلم بالتدبير مني وما ينص عليه من الدليل، فلا وجه لطلبكم هذا مني مع أن هذه صفتي، لأني رسول أؤدي إليكم ما أوحي إلي وأمرت بأن أؤديه إليكم"[159]. وقال الملا فتح الله الكاشاني (988 هـ)[160] في شرح الآية: "﴿قُلۡ سُبۡحَانَ رَبِّي﴾ تعجّباً من اقتراحاتهم، أو تنزيهاً للّه من أن يأتي أو يتحكّم عليه أو يشاركه أحد في القدرة... ﴿هَلۡ كُنتُ إِلَّا بَشَرٗا﴾ كسائر الناس ﴿بَشَرٗا رَّسُولٗا﴾ كسائر الرسل،

(158) نقل عن ابن عباس: "كانوا جماعة من قريش، منهم عتبة بن ربيعة، وشيبة بن ربيعة، وأبو سفيان، والأسود ابن المطلب بن أسد، وزمعة بن الأسود، والوليد بن المغيرة، وأبو جهل ابن هشام، وعبد الله بن أبي أمية، وأمية بن خلف، والعاص بن وائل، ونبيه ومنبه ابنا الحجاج السهميان"، **مجمع البيان**، ج6، ص519.

(159) **التبيان في تفسير القرآن**، ج6، ص518، و**مجمع البيان**، ج6، ص520، ولا يخفى أن كلام الطبرسي في كثير من الأحيان هو كلام الشيخ الطوسي بعينه، وهو قد صرح باعتماده على التبيان في مقدمة تفسيره مجمع البيان.

(160) الكاشاني: "فاضل نبيل، وعالم كامل جليل، فقيه، متكلّم، مفسّر، نبيه. وهو من علماء دولة السلطان شاه طهماسب الصفوي ومن بعده أيضا من الملوك الصفويّة وكان من تلامذة علي بن الحسن الزواري المفسّر المشهور، ويروي عن الشيخ علي الكركي بتوسّطه، وله مؤلّفات جياد سيّما في التفسير، فإنّ له فيه يدا طولى"، **رياض العلماء**، ج4، ص318.

وكانوا لا يأتون قومهم إلَّا بما يظهره اللَّه عليهم، على ما يلائم حال قومهم، ولم يكن أمر الآيات إليهم، ولا لهم أن يتحكّموا على اللَّه، فما لكم تقترحون عليّ وأنا مثلهم لا أقدر بنفسي أن آتي بها؟!"[161]. وقريب منه ما ذكره المشهدي[162].

وقال السيد كاظم الحائري بعد أن نفى كون الولاية التكوينية المتنازع فيها بمعنى المعاجز والكرامات، لأنّ هذه لا ريب في ثبوتها لهم عليهم السلام، وليست محلاً للخلاف من أحد: "لو أراد القائلون بالولاية التكوينية أن المعصوم عليه السلام يتمكن دائماً أن يفعل ما يريد أي لا يعجز عن أي شيء، فهذا خلاف صريح القرآن، فالقرآن الكريم يقول: ﴿وَقَالُواْ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ﴾ إلى قوله: ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَّسُولًا﴾، فإنّ هذه الأمور خارجة عن قدرتي، فلو أن الله أراد أن أفعل فعلت، وحينما لا يريد لم أفعل، ولا أستطيع أن أفعل"[163].

وتجدر الإشارة إلى أنّ البعض قد استدل بهذه الآيات للقول بأنّ القرآن الكريم ينفي كل معجزة للنبي الأعظم صلى الله عليه وآله غير القرآن، وأن القرآن هو معجزته الوحيدة ليس غير.

هذا ولكنّ السيد الخوئي أورد عليه باعتراضين، وهما قد يوردان في المقام على الاستدلال المتقدم بالآية لنفي الولاية التكوينية، والاعتراضان هما:

الأول: إن المراد بالآيات التي نفتها الآية الكريمة، والتي كذب بها الأولون من الأمم هي الآيات التي اقترحتها الأمم على أنبيائها، فالنبي صلى الله عليه وآله لم يجب المشركين إلى ما اقترحوه عليه من الآيات، لكونهم في مقام العناد، ولا تنفي عنه صلى الله عليه وآله صدور المعجزة مطلقاً[164].

---

(161) **زبدة التفاسير**، ج4، ص71، والكلام المذكور موجود قبله بنصه عند البيضاوي، راجع **تفسير البيضاوي**، ج3، ص467.

(162) **كنز الدقائق**، ج7، ص511.

(163) **الإمامة وقيادة المجتمع**، ص127 - 128.

(164) **البيان في تفسير القرآن**، ص105.

الثاني: "إنّ هذه الأمور التي اقترحها المشركون في الآيات المتقدمة منها ما يستحيل وجوده، ومنها ما لا يدل على صدق دعوى النبوة. فلو وجب على النبي ﷺ أن يجيب المقترحين إلى ما يطلبونه، فليس هذا النوع من الأمور المقترحة مما تجب إجابته.. وإيضاح هذا: أن الأمور المقترحة على النبي ﷺ المذكورة في هذه الآيات ستة: ثلاثة منها مستحيلة الوقوع، وثلاثة منها غير مستحيلة، ولكنها لا تدل على صدق المدعي للنبوة، فالثلاثة المستحيلة:

أولها: سقوط السماء عليهم كسفاً. فإنّ هذا يلازم خراب الأرض، وهلاك أهلها، وهو إنما يكون في آخر الدنيا. وقد أخبرهم النبي ﷺ بذلك، ويدل عليه قولهم: "كما زعمت" وقد ذكر هذا في مواضع عديدة من القرآن الكريم. منها قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: 1]. إذا ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ﴾ [الانفطار: 1]. ﴿إِن نَّشَأْ نَخْسِفْ بِهِمُ ٱلْأَرْضَ أَوْ نُسْقِطْ عَلَيْهِمْ كِسَفًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [سَبَإ: 9] وإنما كان ذلك مستحيلاً، لأن وقوعه قبل وقته خلاف ما تقتضيه الحكمة الإلهية من بقاء الخلق، وإرشادهم إلى كمالهم. ويستحيل على الحكيم أن يجري في أعماله على خلاف ما تقتضيه حكمته.

ثانيها: أن يأتي بالله بأن يقابلوه، وينظروا إليه. وذلك ممتنع لان الله لا تدركه الأبصار، وإلا لكان محدوداً في جهة، وكان له لون وله صورة. وجميع ذلك مستحيل عليه تعالى.

ثالثها: تنزيل كتاب من الله. ووجه استحالة ذلك أنهم أرادوا تنزيل كتاب كتبه الله بيده، لا مجرد تنزيل كتاب ما، وإن كان تنزيله بطريق الخلق والايجاد، لأنهم لو أرادوا تنزيل كتاب من الله بأي طريق اتفق لم يكن وجه معقول لطلبهم إنزاله من السماء، وكان في الكتاب الأرضي ما في الكتاب السماوي من الفائدة والغرض، ولا شك أن هذا الذي طلبوه مستحيل لأنه يستلزم أن يكون الله جسما ذا جارحة. تعالى الله عن ذلك علوا كبيراً.

وأما الأمور الثلاثة الأخرى، فهي وإن كانت غير مستحيلة، لكنها لا تدل

على صدق دعوى النبوة. فإنّ تفجير الينبوع من الأرض، أو كون النبي ﷺ مالكاً لجنة من نخيل وعنب مفجرة الأنهار. أو كونه يملك بيتا من زخرف، أمور لا ترتبط بدعوى النبوة، وكثيراً ما يتحقق أحدها لبعض الناس ثم لا يكون نبياً. بل فيهم من يتحقق له جميع هذه الأمور الثلاثة، ثم لا يحتمل فيه أن يكون مؤمناً، فضلا عن أن يكون نبياً، وإذا لم ترتبط هذه الأمور بدعوى النبوة، ولم تدل على صدقها كان الاتيان بها في مقام الاحتجاج عبثاً، لا يصدر من نبي حكيم"[165].

إنّ هذين الاعتراضين لو تمّا فهما يصلحان لإبطال الاستدلال المتقدم بالآيات لنفي الولاية التكوينية.

وتعليقاً على كلامه نقول:

أولاً: أمّا ما ذكره في اعتراضه الأول، من أنّ ما طلبوه هو آيات مقترحة من قبلهم، ولا يجب الاستجابة لاقتراحهم ما دام أنهم ليسوا طلاب حق، وإنما هم في مقام اللجاج والعناد فهو صحيح، ويستفاد ذلك من القرائن التي أشار رحمه الله إلى بعضها[166]، ولكنّ هذا لا ينفي صلاحية الآيات للاستدلال على عدم امتلاكه الولاية التكوينية، وذلك لأنّ الله تعالى لم يدعُ نبيه ﷺ للرد على طلباتهم بأنكم معاندون وأنا لا أستجيب للمعاندين الذين لو جئناهم بكل آية فلن يؤمنوا، وإنما أمره أن يرد على اقتراحاتهم ونظائرها بجواب آخر، وهو أنه حتى لو فرض أنكم طلاب حقيقة، فإني كبشر لا أملك

---

(165) **البيان في تفسير القرآن**، ص111 - 113.

(166) وقد استدل على عنادهم بأمرين: **الأول**: أنهم قد جعلوا تصديقهم بالنبي موقوفاً على أحد هذه الأمور التي اقترحوها، ولو كانوا غير معاندين للحق لاكتفوا بكل آية تدل على صدقه، ولم تكن لهذه الأمور التي اقترحوها خصوصية على ما سواها من الآيات **الثاني**: "قولهم: ﴿أَوْ تَرْقَىٰ فِي ٱلسَّمَآءِ وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾ [الإسرَاء: 93]، وأي معنى لهذا التقييد بإنزال الكتاب أفليس الرقي إلى السماء وحده آية كافية في الدلالة على صدقه؟ أو ليست في هذه التشهيات الباردة دلالة واضحة على عنادهم للحق وتمردهم عليه؟!" **التبيان**، ص111.

ما تطلبون مني، وإنما الأمر إلى الله تعالى، عنيت بذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَّسُولًا﴾ [الإسراء: 93]، فإن زودني بالآية فإني سأستجيب لطلباتكم غير المستحيلة، وإن منعني لمصلحة معينة، فالأمر إليه.

ثانياً: وأمّا ما ذكره في اعتراضه الثاني، من أن ثلاثاً من الآيات المقترحة يستحيل وجودها، والثلاث الأخرى لا تدل على صدق دعوى النبوة. فلا نوافقه عليه، بكلا شقيه، أما الثلاث الأولى، فليست بأجمعها مستحيلة، فإذا كان مجيء الله تعالى بشكل حسي مستحيلاً، وهو كذلك، على فرض أنهم أرادوا ذلك، وهو غير بعيد، فإنّ إسقاط السماء عليهم كسفاً ليس مستحيلاً إذ ليس مطلوبهم إسقاط السماء على الأرض بما يؤدي إلى خراب الأرض وهلاك الإنسانية وهو ما يحدث قبيل يوم القيامة، فهذا ليس محط نظرهم، واستشهاده بآية انفطار السماء أو آية انشقاقها لا وجه له، فهذا غير "سقوط السماء عليهم كسفاً"، فالثاني يراد به حصول آية موضعية، ويشهد له أنهم أضافوا الكسفة إليهم وليس إلى الكرة الأرضية بأجمعها، فقالوا ﴿أَوْ تُسْقِطَ ٱلسَّمَآءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفًا﴾ [الإسراء: 92]، وما أشاروا إليه بقولهم ﴿كَمَا زَعَمْتَ﴾، ليس هو الكسفة الكبرى، وإنما نظرهم في ذلك إلى قوله تعالى: ﴿إِن نَّشَأْ نَخْسِفْ بِهِمُ ٱلْأَرْضَ أَوْ نُسْقِطْ عَلَيْهِمْ كِسَفًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [سبإ: 9]، وهذه الآية ليست ناظرة إلى الكسفة الكبرى، كما ذكر السيد رحمه الله، وذلك بقرينة أنّ الآية عبرت بسقوط "كسف من السماء" أي قطعة منها[167]، بينما الكسفة الكبرى، تكون بانفطار السماء كلها أو انشقاقها كما هو ظاهر الآيات، على أنّ تلك الكسفة الكبرى حتمية ولا معنى لتعليقها على المشيئة، وهذا ما ذهب إليه أعلام المفسرين[168]، وقد ورد نظير هذا التعبير في آيات

---

(167) قال الجوهري: "الكسفة: القطعة من الشيء. يقال: أعطني كسفة من ثوبك"، **الصحاح**، ج4، ص1421.

(168) قال الطبرسي: "ثم ذكر سبحانه قدرته على إهلاكهم فقال: ﴿إِن نَّشَأْ نَخْسِفْ بِهِمُ ٱلْأَرْضَ﴾ كما خسفنا بقارون ﴿أَوْ نُسْقِطْ عَلَيْهِمْ كِسَفًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ أي: قطعة من السماء تغطيهم، وتهلكهم"، **مجمع البيان**، ج8، ص196.

أخرى وأريد بها سقوط قطعة من السماء على البشر، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِن يَرَوْاْ كِسْفٗا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ سَاقِطٗا يَقُولُواْ سَحَابٞ مَّرۡكُومٞ﴾ [الطُّور: 44]، أو قوله تعالى على لسان قوم شعيب عليه السلام: ﴿فَأَسۡقِطۡ عَلَيۡنَا كِسَفٗا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [الشُّعَرَاء: 187]. ولا يخفى أن الكسف في هاتين الآيتين لا يراد به الكسفة الكبرى.

وكذلك فإن دعوى استحالة إنزال كتاب من السماء عليهم بحجة أنهم أرادوا كتاباً بيد الله تعالى، فهو مما لا دلالة للآية عليه. وكونه كتاباً من السماء لا يعني أن يأتيهم بيد الله تعالى، إذ ذكر السماء باعتبارها جهة العلو والتي يُترقّب نزول الآيات والكتب الإلهيّة منها، بمعنى كونها مصدراً لذلك. وأما الثلاث الثانية التي ادعى أنها لا تدل على صدق النبوة، فلا نوافقه عليها أيضاً، فإنّ تفجير الينبوع من الأرض، ظاهر في أنهم أرادوا ذلك بعمل إعجازي، كما يدل على ذلك التعبير بالتفجير، وليس إخراج الماء بعمل وجهد شاق عبر الوسائل المعروفة، وإلا لقالوا: تحفر أو تخرج أو نحوه، على أنّ ظاهر حالهم أنهم بصدد طرح أمور تعجيزية وليس أموراً يقدر عليها كل إنسان، والكلام عينه يجري في امتلاك النبي ﷺ لجنة من نخيل وعنب، فإنّ المقصود بذلك وجود جنة كهذه بطريقة إعجازية، ولا سيما بقرينة قولهم ﴿فَفَجَّرَ ٱلۡأَنۡهَٰرَ خِلَٰلَهَا تَفۡجِيرٗا﴾ [الإسرَاء: 91]، والكلام عينه ينطبق على ما ذكروه من امتلاكه بيتاً من زخرف، وهو الذهب، فلا يبعد أنهم أرادوا امتلاكه له بطريقة إعجازية.

والحقيقة أنّه كان بإمكان السيد الخوئي أن يكتفي في ردهم بالقول: إنّ هذه الآيات الواردة أعلاه لا تنفي سوى قدرته الذاتية كبشر ﷺ على فعل المعاجز، ولا تنفي قدرته في حال أقدره الله تعالى على ذلك ومكنّه منه، فضلاً عن دلالتها على حصرية معجزته بالقرآن، ولكن يبقى أنه هل أقدره الله تعالى على ذلك أم لا؟ هذا ما لا يستفاد من هذه الآيات ويُحتاج إلى دليل آخر لإثباته.

الآية السادسة: قوله تعالى في شأن قصة لوط مع قومه: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُخۡزُونِ فِي ضَيۡفِيٓۖ أَلَيۡسَ مِنكُمۡ رَجُلٞ رَّشِيدٞ قَالُواْ لَقَدۡ عَلِمۡتَ مَا لَنَا فِي بَنَاتِكَ مِنۡ حَقّٖ وَإِنَّكَ لَتَعۡلَمُ مَا نُرِيدُ قَالَ لَوۡ أَنَّ لِي بِكُمۡ قُوَّةً أَوۡ ءَاوِيٓ إِلَىٰ رُكۡنٖ شَدِيدٖ﴾ [هُود: 78-80]، ووجه الاستدلال بالآية ليس عدم استخدام لوط عليه السلام للولاية لردّ محاولة اعتداء قومه على ضيوفه، وذلك لأن عدم الاستخدام أعمّ من عدم الوجود، وإنما الشاهد هو في تمنّيه عليه السلام أن يكون له قوة يستطيع بها ردّ كيدهم والدفاع عن ضيفه، فلو كان له ولاية تكوينية لما استقام تمنيه امتلاك قوة ليردع هؤلاء.

وقد روي في بعض الأخبار أنّ الإمام علي عليه السلام قد استشهد بهذه الآية لتبرير عدم نهوضه للمطالبة بالخلافة، والخبر رواه الشيخ الصدوق في علل الشرائع بسند ينتهي إلى ابن مسعود، ومما جاء فيه على لسان علي عليه السلام: "..ولي بابن خالته (ابن خالة إبراهيم) لوط أسوة، إذ قال لقومه: ﴿لَوۡ أَنَّ لِي بِكُمۡ قُوَّةً أَوۡ ءَاوِيٓ إِلَىٰ رُكۡنٖ شَدِيدٖ﴾ [هُود: 80]، فإن قلتم: إنّ لوطاً كانت له بهم قوة فقد كفرتم، وإن قلتم: لم يكن له قوة فالوصي أعذر"[169]. والاستشهاد عينه روي عن الإمام الباقر عليه السلام[170].

الآية السابعة: قوله تعالى: ﴿وَمَا ٱلنَّصۡرُ إِلَّا مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَكِيمِ لِيَقۡطَعَ طَرَفٗا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوۡ يَكۡبِتَهُمۡ فَيَنقَلِبُواْ خَآئِبِينَ لَيۡسَ لَكَ مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٌ أَوۡ يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡ أَوۡ يُعَذِّبَهُمۡ فَإِنَّهُمۡ ظَٰلِمُونَ﴾ [آل عِمرَان: 126-128].

إنّ هاتين الآيتين اللتين نزلتا في سياق أجواء معركة أحد، وقيل غيرها، على ما ذكر في أسباب النزول[171]، قد يستدل بهما على نفي الولاية التكوينية، بتقريب أنّ قوله تعالى: ﴿لَيۡسَ لَكَ مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٌ﴾ [آل عِمرَان: 128] - وبصرف النظر عن ربط الفقرة بما قبلها وبما بعدها وما ذكر من وجوه لتبرير

(169) **علل الشرائع**، ج1، ص149.

(170) **كفاية الأثر** للخزاز القمي، ص247.

(171) راجع **التبيان**، ج2، ص585، وقال الطبرسي: "والأصح انها نزلت في أحد، لأنّ أكثر العلماء عليه، ويقتضيه سياق الكلام"، **مجمع البيان**، ج2، ص385 - 386.

نصب قوله "أو يتوب عليه.."[172] - لا يخلو من دلالة على المطلوب. قال العلامة المشهدي في كنز الدقائق في تفسير الآية: "إنّ الله مالك أمرهم فإمّا أن يهلكهم أو يكبتهم أو يتوب عليهم إن أسلموا أو يعذبهم إن أصروا، وليس لك من أمرهم شيئاً وإنّما أنت عبد مأمور لإنذارهم وجهادهم"[173]. وقال

(172) ورد في التفسير عدة توجيهات لنصب قوله " أو يتوب عليهم"، وقد أوضح هذه الوجوه في آلاء الرحمان، بما حاصله:
الوجه الأول: ما نقله من اختيار الكشاف من أن نصب يتوب ويعذبهم بالعطف على "ليقطع" وجملة ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ﴾ [آل عِمرَان: 128] معترضة.
قال: "ويدفعه زيادة على وهن اعتراض الجملة أن التوبة والعذاب لا مناسبة لكونهما غاية للنصر لكي يقال بعطفها على "ليقطع او يكبت".
الوجه الثاني: ما ذكره في الكشاف قولاً في المسألة، وحاصله أن "يتوب" و"يعذبهم" منصوبان بأن مضمرة بعد أو. والمصدر في محل الجر بالعطف بأو على الأمر أي ليس لك من الأمر والتوبة عليهم أو عذابهم شيء. أو في محل الرفع بالعطف على شيء أي ليس لك من الأمر شيء أو التوبة عليهم أو تعذيبهم.
الوجه الثالث: وفي التبيان ومجمع البيان ذكرا وجها آخر نسبه الكشاف الى القيل وهو أن أو بمعنى إلا. وذلك كقول زياد الأعجم:

وكنت إذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها او تستقيما

بمعنى ليس لك من الأمر شيء إلا توبة اللَّه عليهم أو عذابهم فيكون أمرك تابعاً لأمر اللَّه لرضاك بتدبيره، راجع **مجمع البيان**، ج2، ص384.
وردّه البلاغي: بأن الأمر في توبة اللَّه عليهم أو تعذيبه لهم إنما هو للَّه وحده فلا يصح استثناؤه وإثباته للرسول بالاستثناء المتصل ولا يجدي في ذلك التفريع بقولهما فيكون أمرك تابعاً لأمر اللَّه مع أنه لا دلالة على هذا التفريع.
الوجه الرابع: ما اختاره البلاغي، قال: "فالوجه أن تكون "أو" الأولى بمعنى "إلا" التي هي للاستدراك مثل "لكن" المخففة كما في الاستثناء المنقطع الرافعة لما يتوهم من الكلام السابق عليها فإن سياق قوله تعالى ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عِمرَان: 128] بعد ذكر الذين كفروا في الآية السابقة قد يتوهم منه أنه لا يقع شيء مما يرجوه الرسول من صلاحهم وإسلامهم، فجرى الاستدراك بما يؤدي إلا أن رجاء الرسول لا ينقطع بالنفي المتقدم بل يتوب اللَّه على من يتوب وينيب إلى الإسلام ويعذب الذين لا يتوبون لأنهم ظالمون بكفرهم وسوء أعمالهم"، **آلاء الرحمان**، ج1، ص340.

(173) **تفسير كنز الدقائق وبحر الغرائب**، ج3، ص216.

الحجة البلاغي: "﴿لَيْسَ لَكَ﴾ يا رسول اللَّه ﴿مِنَ ٱلْأَمْرِ﴾ في شؤون الخلق من حيث الإيصال إلى الهدى والتوبة والتعذيب ونحو ذلك ﴿شَيْءٌ﴾ مما يرجع إلى قدرة اللَّه ولا داخل تحت قدرتك، فإنك بشر مخلوق وإنما الأمر في ذلك للَّه"[174]. ويقول الشيخ محمد جواد مغنية: "قد يظن المسلمون - بالنظر إلى تعظيمهم رسول اللَّه - أن له يداً فيما حدث للمشركين ببدر، أو يحدث لهم من الهزيمة، فدفع سبحانه هذا الوهم بأن الأمر كله للَّه وحده.. وقد أكد القرآن في العديد من آياته بأن محمداً ﷺ هو بشير ونذير، يبلغ أحكام اللَّه لعباده، وكفى.. وغير بعيد أن تكون الحكمة من هذا التكرار والتأكيد أن لا يغالي المسلمون في نبيهم، كما غالى المسيحيون بالسيد المسيح عليه السلام"[175].

هذا ولكن يمكن الاعتراض على الاستدلال بأنّ الآية لا تنفي قدرته ﷺ على ذلك بشكل مطلق، بل قدرته على نحو الاستقلال عن الله تعالى، لأن مقدمات وأسباب الانتصار وكبت العدو وتدميره هي بيد النبي ﷺ والمؤمنين، ولكن ربطها بالله تعالى جارٍ على طريقة القرآن في ربط الأمور كلها بعلتها الأولى، وهي القدرة الإلهية، كما قال تعالى: ﴿وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [آل عِمرَان: 126]، أو نحوها من الآيات، قال الشيخ ناصر مكارم الشيرازي: "إنّ هذه الآية وإن كانت تنفي أن يكون للنبي الحق في أن يغفر للكفار والمشركين أو يعذبهم، إلا أنها لا تتعارض مع ما يستفاد من الآيات الأخرى من تأثير دعائه ﷺ وعفوه وشفاعته، لأن المقصود في الآية الحاضرة هو نفي أن يكون للنبي كل ذلك على نحو الاستقلال، وعلى هذا لا ينافي أن يكون له كل ذلك (من العفو أو المجازاة) بإذن الله سبحانه. فله بالتالي أن يعفو - بإذن الله - لمن أراد، أو يجازي حيث تصح المجازاة، كما أن له أن يهيئ عوامل النصر وأسباب الظفر، بل وله - بإذن الله - أن يحيي الموتى كما كان يفعل المسيح عليه السلام بإذنه سبحانه. إن الذين تمسكوا بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ

(174) **آلاء الرحمن في تفسير القرآن**، ج1، ص340.
(175) **التفسير الكاشف**، ج2، ص153.

شَيۡءٞ﴾ [آل عِمرَان: 128] لنفي وإنكار قدرة الرسول على هذا الأمر نسوا - في الحقيقة - الآيات القرآنية الأخرى في هذا المجال"[176].

الروايات النافية للولاية التكوينية

ويمكن لنافي الولاية التكوينية أن يتمسك ببعض الروايات، والتي إن لم تصلح دليلاً تاماً لإثبات المسألة العقدية فهي تؤيد ما جاء في الكتاب، وتعضد ما دلّ عليه الأصل العام المتقدم، وما تقدم من الأخبار النافية لتفويض الخلق والرزق إلى غير الله بالتقريب المتقدم، وهذه الروايات كثيرة ويمكن تصنيفها إلى عدة مجاميع، ولكني سأكتفي بذكر روايتين:

الرواية الأولى: ما رواه الشيخ الطوسي في كتاب الغيبة، قال: "وأخبرنا الحسين بن إبراهيم، عن أبي العباس أحمد بن علي بن نوح، عن أبي نصر هبة الله بن محمد الكاتب قال: حدثني أبو الحسن أحمد بن محمد بن تربك الرهاوي، قال: حدثني أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه أو قال أبو الحسن (علي بن) أحمد الدلال القمي قال: اختلف جماعة من الشيعة في أن الله عز وجل فوض إلى الأئمة صلوات الله عليهم أن يخلقوا أو يرزقوا؟ فقال قوم: هذا محال لا يجوز على الله تعالى، لأن الأجسام لا يقدر على خلقها غير الله عز وجل، وقال آخرون بل الله تعالى أقدر الأئمة على ذلك وفوضه إليهم فخلقوا ورزقوا وتنازعوا في ذلك تنازعا شديداً. فقال قائل: ما بالكم لا ترجعون إلى أبي جعفر محمد بن عثمان العمري فتسألونه عن ذلك فيوضح لكم الحق فيه، فإنه الطريق إلى صاحب الأمر عجل الله فرجه، فرضيت الجماعة بأبي جعفر وسلمت وأجابت إلى قوله، فكتبوا المسألة وأنفذوها إليه، فخرج إليهم من جهته توقيع نسخته: إن الله تعالى هو الذي خلق الأجسام وقسم الأرزاق، لأنه ليس بجسم ولا حال

(176) **الأمثل في تفسير كتاب المنزل**، ج2، ص680.

في جسم، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، وأمّا الأئمة عليهم السلام فإنهم يسألون الله تعالى فيخلق ويسألونه فيرزق، إيجاباً لمسألتهم وإعظاماً لحقهم"[177].

وتمتاز هذه الرواية بدلالة قوية، لأنه مع وجود هذا الاختلاف بين الشيعة في تفويض الخلق والرزق إلى الإمام عليه السلام، جاء التوقيع الشريف، لا لينفي التفويض المذكور فحسب، بل ليؤكد على أنّ الذي يخلق الأجسام ويقسم أرزاق العباد هو الله تعالى، وأمّا الإمام عليه السلام فإنه يسأل فيعطَى، ويدعو الله تعالى فيستجاب دعاؤه، وسياق الرواية يفيد الحصر، أي أنه ليس للإمام عليه السلام إلا الدعاء في هذا المجال، وإلا لو كان له سلطة تكوينية لبُيِّنت. ومثل هذه الرواية سوف تشكل قرينة على تفسير ما تذكره بعض الأخبار مما ظاهره أنه صدر عنه خلق أو رزق.

نعم، إنّ هذه الرواية فيها إشكال سندي[178]، وعدّها المجلسي الأوّل من "القوي كالصحيح"[179].

الرواية الثانية: قال الصدوق: "وقال الصادق عليه السلام: يُبسط لنا فنعلم، ويُقبض عنا فلا نعلم، والامام يولد ويلد، ويصح ويمرض، ويأكل ويشرب، ويبول ويتغوط، ويفرح ويحزن، ويضحك ويبكي، ويموت ويُقبر، ويُزاد فيعلم، ودلالته في خصلتين: في العلم واستجابة الدعوة، وكلما أخبر به من الحوادث التي تحدث قبل كونها كذلك بعهد معهود إليه من رسول الله صلى

(177) **الغيبة**، ص294، ورواه في **الاحتجاج**، ج2، ص285.

(178) في السند أحمد بن محمد بن تربك الرهاوي، وهو مجهول "لم يذكروه"، **مستدركات علم الرجال**، ج1، ص425، وفيه أيضاً الحسين بن إبراهيم القمي، هو شيخ الطوسي، ومع كونه من مشايخ الشيخ الطوسي، فلم يقبل السيد الخوئي رواياته، لأنه لم يوثق، **معجم رجال الحديث**، ج5، ص19، وج 6، ص191.

(179) **روضة المتقين**، ج12، ص215.

الله عليه وآله توارثه من آبائه عليهم السلام. ودلالته في خصلتين: في العلم واستجابة الدعوة"[180].

والرواية واضحة الدلالة على انحصار ما يدلّ على الإمامة في أمرين: وهما العلم، واستجابة الدعوة، وهي أوضحت أنّ إخباراتهم الغيبيّة هي مما توارثوه عن رسول الله ﷺ، فلو كان لهم القدرة والولاية على التصرف في الكون، لكان ذلك من أوضح العلامات وأهمها وأجدرها بالبيان، فعدم ذكرها يعني عدم ثبوتها.

وهذه الرواية أيضاً ضعيفة السند بالإرسال.

وربما يعترض على الاستدلال بالرواية الثانية - بالإضافة إلى ضعف السند - بوجود المعارض، وهو ما ورد في روايات أخرى، من أنّ ثمّة علامة أخرى للإمام، وهي فعل المعجزة، من قبيل ما رواه الصدوق، قال: "حدثنا علي بن أحمد، قال: حدثنا محمد بن أبي عبد الله عن موسى بن عمران عن عمه، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: لأي علة أعطى الله عز وجل أنبياءه ورسله وأعطاكم المعجزة؟ فقال: ليكون دليلاً على صدق من أتى به، والمعجزة علامة لله لا يعطيها إلا أنبياءه ورسله وحججه ليعرف به صدق الصادق من كذب الكاذب"[181].

وروى أيضاً قال: "حدثنا أحمد بن محمد بن الهيثم العجلي رضي الله عنه قال: حدثنا أحمد بن - يحيى بن زكريا القطان قال: حدثنا بكر بن عبد الله بن حبيب قال: حدثنا تميم بن بهلول قال: حدثنا أبو معاوية، عن سليمان بن مهران، عن أبي عبد الله جعفر بن محمد عليهما السلام قال: "عشر خصال من صفات الإمام: العصمة، والنصوص، وأن يكون أعلم الناس وأتقاهم لله

(180) **الخصال**، ص528، و**عيون أخبار الرضا** عليه السلام، ج1، ص193.
(181) **علل الشرائع**، ج1، ص122.

وأعلمهم بكتاب الله، وأن يكون صاحب الوصية الظاهرة، ويكون له المعجز والدليل، وتنام عينه ولا ينام قلبه.."[182].

وعليه، وجمعاً بين الأخبار يلزم إضافة هذه المعجزة على علامات الإمامة، لتغدو ثلاث، وهي العلم الخاص، واستجابة الدعوة، والمعجزة.

ولكن يلاحظ عليه: إن الجمع بين الطائفتين، ممكن بطريقة أخرى، وهي أن تكون المعجزة داخلة ضمن إجابة الدعوة، بمعنى أن ظهور الإعجاز على يد الإمام في موارد التحدي يكون من خلال الطلب والدعاء إلى الله تعالى، وهذا الجمع أولى من سابقه، لأنه أقل مؤنة وكلفة، فهو يحافظ على ظهور الطائفة الأولى في الحصر.

على أنه يمكن القول: إنّ هذين الخبرين الأخيرين قد يشهدان لنفي الولاية التكوينية، لأنه لو كانت لهم عليهم السلام ولاية تكوينية، فلا ضرورة لحصر العلامة في المعجزة، فالله تعالى - على الفرض - قد أعطاهم ما هو أكبر من المعجزة. والمعجزة - كما عرفت - ليست محل إنكار ورفض، اللهم إلا إذا ثبت أن من يملك المعجزة فهو يملك سلطة فعل المعجز، ولكنه موضع تأمل.

الموازنة بين النصوص

اتضح مما تقدم أن الأدلة النقلية التي تساق لإثبات الولاية التكوينية ليست تامة، بينما بعض أدلة النفي تامة، وعليه، فليس ثمة تضارب وتعارض بين النصوص، بل بينها كمال الانسجام.

لكن لنفرض جدلاً أنّ بعض النصوص قيل بكونها ظاهرة في الولاية التكوينية من قبيل قوله سبحانه: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرّعد: 43]، فكيف نوفق بينها وبين النصوص الظاهرة في نفيها، من قبيل قوله تعالى: ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَّسُولًا﴾ [الإسرَاء: 93] ؟

(182) **الخصال**، ص428.

ثمة وجهان يمكن طرحهما في المقام:

الوجه الأول: ما طرحه السيد البروجردي في الجمع بين ما ورد في قول الإمام الرضا عليه السلام: "اللهمّ من زعم أنّا أرباب فنحن منه براء، ومن زعم أنّ إلينا الخلق وعلينا الرزق فنحن منه براء كبراءة عيسى بن مريم عليهما السّلام من النصارى"[183]. وقوله عليه السلام في الزيارة الجامعة: "وإياب الخلق إليكم وحسابهم عليكم" ووجه الجمع هو "أنّ المنفي على وجه الاستقلال والاستبداد والأصالة، والمثبت على وجه البابية والوساطة.."[184].

الوجه الثاني: أن يقال إنّ ما دل على نفي الولاية ظاهر في نفي الولاية الكلية وما دلّ على ثبوتها يدل على ثبوتها جزئياً، أي في بعض الحالات.

ولا يخفى أن ما تقدم من وجوه لنفي الولاية التكوينية مدعومة بالعمومات المتقدمة ترجح الوجه الثاني للجمع، ما يعني أنّ ليس للأنبياء والأئمة عليهم السلام ولاية تكوينية عامة، وإنما لهم ولاية جزئية بحسب ما تقتضيه مصلحة الرسالة.

وقصارى القول: إنّ ما سيق أو يُساق من وجوه وأدلة لإثبات الولاية التكوينية والبرهنة عليها هي بأجمعها محلّ نقاش وموضع إشكال، كما أنّها معارضة بما هو أقوى منها.

---

(183) **تفسير الصراط المستقيم**، ج4 ص703.

(184) المصدر نفسه، ج3 ص713.

المحور الثالث

التفويض دلالاته ومستوياته

من هم المفوضة؟

مستويات التفويض

ولا يسعنا أن ننهي البحث في الولاية التكوينية قبل أن نتعرض لقضيّة التفويض، لأنّ ثمة سؤالاً يطرح نفسه في المقام: وهو أنّ الولاية التكوينية التي قال بها جمع من الأعلام هل ترجع إلى القول بالتفويض أم أنها مفهوم آخر؟ فإذا كانت ترجع إلى ذلك فسوف يعد الدليل على نفي التفويض - كما سيأتي - دليلاً على نفي الولاية التكوينية أيضاً، بحيث يكون الجمع بين الاعتقاد بالولاية التكوينية والاعتقاد بنفي تفويض الخلق والرزق إليهم تهافتاً. وهذا ما سوف نتولاه بالبحث في هذا المحور.

ولا يخفى أنّ القول بالتفويض هو من الأفكار التي انتشرت بين الفرق الغالية، ويتردد الحديث عنهم وعن أفكارهم في الأخبار، فمن هم المفوضة؟ وما المقصود بالتفويض؟

1 - من هم المفوضة؟

التعرّف على المفوضة وبيان الموقف من القول بالتفويض، سيكون من خلال النقاط التالية:

أولاً: إنّ القول بتفويض الأمر إلى العبد له أكثر من استعمال، كما سنشير،

بيد أنّ أكثر ما ينصرف إليه لفظ المفوضة عند الإطلاق هو القول بتفويض الخلق والرزق إلى النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام.

وهذا المعنى هو ما يستفاد من الأخبار وأقوال العلماء، ففي الخبر عن زرارة أنه قال، قلت للصادق عليه السلام: "إنّ رجلاً من ولد عبد الله بن سبأ يقول بالتفويض، قال عليه السلام: وما التفويض؟ قلت: يقول: إن الله عز وجل خلق محمداً ﷺ وعلياً عليه السلام، ثم فوض الأمر إليهما، فخلقا، ورزقا، وأحييا، وأماتا. فقال: كذب عدو الله، إذا رجعت إليه فاقرأ عليه الآية التي في سورة الرعد: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [الرّعد: 16]. فانصرفت إلى رجل فأخبرته بما قال الصادق عليه السلام فكأنما ألقمته حجراً، أو قال: فكأنما خرس. وقد فوض الله تعالى إلى نبيه ﷺ أمر دينه، فقال: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: 7] وقد فوض ذلك إلى الأئمة عليهم السلام"[1].

وقال الشيخ المفيد في تعريف المفوضة: "والمفوضة صنف من الغلاة، وقولهم الذي فارقوا به من سواهم من الغلاة اعترافهم بحدوث الأئمة وخلقهم ونفي القدم عنهم وإضافة الخلق والرزق مع ذلك إليهم، ودعواهم أن الله سبحانه وتعالى تفرد بخلقهم خاصة، وأنه فوض إليهم خلق العالم بما فيه وجميع الأفعال"[2]. ومن هذا الكلام يتضح أن المفوضة من الفرق التي لم يبلغ غلوها ما بلغه غلو بعض الفرق التي اعتقدت بألوهية أو ربوبية الأئمة من أهل البيت عليهم السلام.

وهكذا فإنّ أرباب الملل والنحل عرّفوا المفوضة بهذا التعريف، قال البغدادي (429 هـ): "وأما المفوضة من الرافضة فقوم زعموا أنّ الله تعالى خلق محمداً ثم فوض إليه تدبير [خلق] العالم وتدبيره، فهو الذي خلق العالم

(1) **الاعتقادات في دين الإمامية**، ص101.
(2) **تصحيح اعتقادات الإمامية**، ص133.

دون الله تعالى، ثم فوض محمدٌ تدبير العالم إلى علي بن أبى طالب فهو المدبر الثاني"[3].

وربما يستفاد من سؤال الإمام الصادق عليه السلام لزرارة عن المراد بالتفويض، أنّ القول به لم يكن منتشراً أو متبلوراً في ذلك العصر وما قبله، وإنما انتشر وتبلور فيما بعد، وهذا ما تساعد عليه سائر الأخبار حيث نجد أنّ الحديث عن التفويض يبرز بعد ذلك، ولا سيما في عصر الرضا عليه السلام ومَنْ بعده من الأئمة عليهم السلام كما سنلاحظ في الأخبار الآتية.

اللهم إلا أن يُقال إن للتفويض أكثر من معنى كما سيأتي، فأراد الإمام عليه السلام بسؤاله تحديد نوع التفويض الذي يسأل عنه زرارة ليبدي رأيه في الموضوع، ويشهد لذلك أنه سيأتي في الخبر أنّ الإمام الصادق عليه السلام لعن المفوضة، ما يعني أنهم كانوا موجودين ومعروفين في زمانه عليه السلام.

ويبدو أنّ القول بالتفويض بالمعنى المذكور مع أنّه كان مذموماً في أوائل طرحه، قد أصبح في عصر متأخر مقبولاً عند بعض الشيعة، حتى انقسم الشيعة أنفسهم في الأمر، واستدعى الأمر أن يرجعوا إلى أحد السفراء الأربعة ليسألوه عن الأمر، وهذا ما يوضحه لنا الحديث المروي عن أبي الحسن علي بن أحمد الدلال القمي، قال: "اختلف جماعة من الشيعة في أن الله عز وجل فوّض إلى الأئمة عليهم السلام أن يخلقوا ويرزقوا؟ فقال قوم: هذا محال لا يجوز على الله عز وجل، لأن الأجسام لا يقدر على خلقها غير الله عز وجل. وقال آخرون: بل الله عز وجل أقدر الأئمة على ذلك وفوض إليهم فخلقوا ورزقوا. وتنازعوا في ذلك تنازعاً شديداً. فقال قائل: ما بالكم لا ترجعون إلى أبي جعفر محمد بن عثمان، فتسألونه عن ذلك، ليوضح لكم الحق فيه، فإنه الطريق إلى صاحب الأمر؟! فرضيت الجماعة بأبي جعفر، وسلمت وأجابت إلى قوله، فكتبوا المسألة وأنفذوها إليه. فخرج إليهم من

(3) **الفرق بين الفرق**، ص226.

جهته توقيع نسخته: إنّ الله تعالى هو الذي خلق الأجسام، وقسم الأرزاق، لأنه ليس بجسم ولا حال في جسم، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، فأما الأئمة عليهم السلام فإنهم يسألون الله تعالى فيخلق، ويسألون فيرزق، إيجاباً لمسألتهم، وإعظاماً لحقهم"[4].

ثانياً: لا ريب أنّ المفوضة - كما تقدم منا سابقاً - من أبرز فرق الغلاة، وبسبب انتشار القول بالتفويض بين الغلاة، وجدنا أنه كثيراً ما يتمّ القرن بين الغلاة والمفوضة، فالتفويض والغلو مقرونان، حتى أصبح التفويض يرادف الغلو، فالمؤلفات التي ردّت على الغلاة لا تخلو من الرد على القائلين بالتفويض، والعنوان يشي بذلك، فبعضها يحمل عنوان: "الرد على الغلاة والمفوضة"، وفي كلام الصدوق في كتاب "الاعتقادات"، نجد أنّه عقد باباً تحت عنوان "باب الاعتقاد في نفي الغلو والتفويض". ويقول في كتاب "من لا يحضره الفقيه": "إنّ الغلاة والمفوضة لعنهم الله ينكرون سهو النبي ﷺ"[5]، ويقول الشيخ المفيد بعد أن يعرض رأيه الرافض إطلاق القول بأن الإمام عليه السلام يعلم بالمغيبات: "وعلى قولي هذا جماعة أهل الإمامة إلا من شذّ عنهم من المفوضة ومن انتمى إليهم من الغلاة"[6].

وهذا القرن بينهما نجده في الروايات أيضاً، من قبيل ما روي عن الإمام الصادق عليه السلام: "لعن الله الغلاة والمفوضة، فإنّهم صغروا عصيان الله وكفروا به وأشركوا وضلوا وأضلّوا فراراً من إقامة الفرائض وأداء الحقوق"[7]. وقد ورد في الحديث عن الإمام الرضا عليه السلام في وصف الغلاة أنّهم "صغروا عظمة الله"[8].

---

(4) **الغيبة**، ص294.
(5) **من لا يحضره الفقيه**، ج1، ص359.
(6) **أوائل المقالات**، ص67.
(7) **علل الشرائع**، ج1، ص227.
(8) **التوحيد**، ص 363. **وعيون أخبار الرضا** عليه السلام، ج 1، ص130.

وقد عقد الصدوق في كتاب عيون أخبار الرضا عليه السلام باباً خاصاً تحت عنوان "ما جاء عن الرضا عليه السلام من وجه دلائل الأئمة عليهم السلام والرد على الغلاة والمفوضة"[9].

ولكنّ هذا لا يعني أنّ اسم المفوضة اسم آخر للغلاة، بل هم - كما صرّح الشيخ المفيد في كلامه المتقدم - فرقة من فرق الغلاة.

وتكاد الأخبار تجمع على ذمهم، بل وفي بعضها تكفيرهم، ففي الخبر عن أبي هاشم الجعفري قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الغلاة والمفوضة فقال: "الغلاة كفار والمفوضة مشركون من جالسهم أو خالطهم أو آكلهم أو شاربهم أو واصلهم أو زوّجهم أو تزوّج منهم أو آمنهم أو ائتمنهم على أمانة أو صدق حديثهم أو أعانهم بشطر كلمة خرج من ولاية الله عز وجل وولاية رسول الله صلى الله عليه وآله وولايتنا أهل البيت"[10]، ولنا عودة إلى الحكم بكفرهم..

وقد ذكر مؤلفو الملل والنحل فرقاً كثيرة للمفوضة تبلغ العشرات، والظاهر أنّ معظم هذه الفرق قد انقرضت وبادت ولم يبق منها إلّا القليل.

ثالثاً: للمفوضة - كما أوضحنا في كتاب الشيعة والغلو - اعتقادات خاصة، ومن أبرزها:

أ - أنّ الأئمة عليهم السلام لم يموتوا على وجه الحقيقة، وإنّما شُبِّه للناس في أمرهم[11]. وقال الشيخ المفيد: "إنّ رسل الله تعالى من البشر، وأنبياءه والأئمة من خلفائه محدثون مصنوعون تلحقهم الآلام، وتحدث لهم اللذات، وتنمى أجسامهم بالأغذية، وتنقص على مرور الزمان، ويحلّ بهم الموت ويجوز عليهم الفناء، وعلى هذا القول إجماع أهل التوحيد. وقد خالفنا فيه

(9) **عيون أخبار الرضا** عليه السلام، ج 2، ص216.
(10) المصدر نفسه، ج2 ص219.
(11) **أوائل المقالات**، ص72، وكتاب **الغيبة**، ص21، و80،

المنتمون إلى التفويض وطبقات الغلاة "[12].

ب - إطلاق القول أنّ الأئمة يعلمون الغيب، يقول الشيخ المفيد: "فأما إطلاق القول عليهم بأنهم يعلمون الغيب فهو منكر بيّن الفساد، لأن الوصف بذلك إنما يستحقه من علم الأشياء بنفسه لا بعلم مستفاد، وهذا لا يكون إلا لله - عز وجل -، وعلى قولي هذا جماعة أهل الإمامة إلا من شذَّ عنهم من المفوضة ومن انتمى إليهم من الغلاة"[13]. وفي البحار: "قال الشيخ المفيد في كتاب المسائل: القول في معرفة الأئمة عليهم السلام بجميع الصنائع وسائر اللغات أقول: إنه ليس بممتنع ذلك منهم عليهم السلام ولا واجب من جهة العقل والقياس، وقد جاءت أخبار عمن يجب تصديقه بأن آل محمد عليهم السلام قد كانوا يعلمون ذلك، فإن ثبت وجب القطع به من جهتها على الثبات، ولي في القطع به منها نظر، والله الموفق للصواب، وعلى قولي هذا جماعة من الامامية، وقد خالف فيه بنو نوبخت رحمهم الله وأوجبوا ذلك عقلاً وقياساً، ووافقهم فيه المفوضة كافة وسائر الغلاة"[14].

ت - وينسب إليهم الشيخ الصدوق القول بنفي السهو عن النبي صلى الله عليه وآله، قال في كتاب "من لا يحضره الفقيه": "إنّ الغلاة والمفوضة لعنهم الله ينكرون سهو النبي صلى الله عليه وآله"[15]، ولكن ما نسبه الصدوق إلى المفوضة لم يرفضه مشهور علماء الإمامية، وإنما تبنوه، رافضين القول بسهو النبي صلى الله عليه وآله.

ث - وقد نسب الصدوق إلى المفوضة أيضاً وضع أخبار الشهادة الثالثة[16].

---

(12) **أوائل المقالات**، ص72.

(13) **أوائل المقالات**، 67.

(14) **بحار الأنوار**، ج26، ص192.

(15) **من لا يحضره الفقيه**، ج1 ص359.

(16) قال: "..هذا هو الأذان الصحيح لا يزاد فيه ولا ينقص منه، والمفوضة لعنهم الله قد

رابعاً: يبدو من دراسة مجموع أخبار المفوضة: أن القول بالتفويض غلو وقد انتشر عند كثير من الناس، ولم يتضح لنا أنهم كانوا يشكلون فرقة بعينها متمايزة عن غيرهم، حالهم في ذلك حال التناسخية الذين كانوا ولا يزالون منتشرين في الكثير من الفرق ولا سيما الباطنية.

خامساً: إن القول بالتفويض لم ينقطع بل استمر في بعض الفرق إلى يومنا هذا، وقد نسب القول به إلى الشيخية، يقول الشيخ مرتضى كاشف الغطاء (1349هـ): "وأما من تجاوز الحدّ في اعتقاده ممّن لا تخلو أعصارنا منه [يقصد الشيخية] حيث فوضوا أمر الخلق والرزق والحياة والممات إلى النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام، فإنْ هم أرادوا بتفويض ذلك للنبي والأئمة تسبيباً ومباشرة بنحو الفاعلية الحقيقية فلا إشكال في خروجهم عما عليه دين الإسلام، وإن أرادوا أن الله فوض ذلك إليهم بنحو المباشرة كما فوّض أمر مباشرة قبض الأرواح لعزرائيل والله هو المسبب - كما لعله يستشعر من كلمات شيخهم - فهذا وإن كان أمراً باطلاً في نفسه إلا أنه لا يستلزم كفر مدّعيه لأنّ الظاهر أن مثل ذلك ممّا لا يقضي بنقض أصل ديني، ولكنّ الاحتياط لا يُترك في اجتناب القائل بذلك واجتناب مقلديه وأتباعه"[17].
أقول: الظاهر أنّ نظرهم إلى المعنى الثاني، فالشيخ أحمد الأحسائي يصرح بإبطال التفويض الذي يجعل من "المفوّض إليه مستقلاً بما فوِّض فيه ونسب

وضعوا أخبارا وزادوا في الاذان "محمد وآل محمد خير البرية" مرتين، وفي بعض رواياتهم بعد أشهد أن محمدا رسول الله "أشهد أن عليا ولي الله" مرتين، ومنهم من روى بدل ذلك "أشهد أنّ علياً أمير المؤمنين حقاً" مرتين ولا شك في أنّ علياً وليُّ الله وأنّه أمير المؤمنين حقاً وأن محمدا وآله صلوات الله عليهم خير البرية، ولكن ليس ذلك في أصل الأذان، وإنما ذكرت ذلك ليعرف بهذه الزيادة المتهمون بالتفويض، المدلسون أنفسهم في جملتنا"، **من لا يحضره الفقيه**، ج1، ص291.

(17) **الشيخية نشأتها وتطورها ومصادر دراستها**، السيد محمد حسن آل الطالقاني، ص285. نقله عن كتابه "**فوز العباد في المبدأ والمعاد**".

إليه"، ويرى أنّ هذا التفويض "شرك بالله مناف للتوحيد، ولم يرد عن أهل البيت عليهم السلام ما يدل على ذلك في حقهم ولا حق مخلوق غيرهم، بل ورد عنهم نفيه عنهم وعن كل أحد من الخلق"[18].

2 - مستويات التفويض

بالتأمل في المصادر، ولا سيما كتب الحديث نجد أنّ مصطلح التفويض، قد أطلق على عدة معانٍ، وقد أنهاها العلامة المجلسي إلى ستة[19]، منها: ما يكون عاماً لكل العباد، ومنها: ما يختص ببعضهم، ومنها ما هو باطل ومرفوض، ومنها: ما هو مقبول وصحيح، وبلحاظ آخر، فإن بعضها هو من التفويض التشريعي وبعضها الآخر هو من التفويض التكويني.

ويمكن القول: إنّ ما هو جدير بالعناية والبحث هو مستويات ثلاثة:

الأول: التفويض التشريعي

والثاني: التفويض التكويني إلى كل العباد، وهو تفويض الأعمال.

والثالث: التفويض التكويني إلى بعض العباد، وهو تفويض الخلق والرزق.

وفيما يلي نفصل الكلام في هذه المستويات:

الأول: تفويض أمر الدين والتشريع[20]

قال الشيخ الصدوق بعد أن رفض القول بتفويض الخلق والرزق إلى النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام: "وقد فوض الله تعالى إلى نبيه صلى الله عليه وآله

(18) **تراث الشيخ الأوحد، شرح الزيارة الجامعة الكبيرة**، ج6، ص201.

(19) راجع: **بحار الأنوار**، ج25، ص347، وقد ذكرنا في كتاب **أبعاد شخصية النبوية** صلى الله عليه وآله، أن بعض روايات التفويض ربما تكون ناظرة إلى البعد التدبيري في شخصية النبي صلى الله عليه وآله، والأئمة عليهم السلام.

(20) هذا المستوى من التفويض قد تناولناه بالبحث في كتاب "**أبعاد الشخصية النبوية**"، ص23، مع بعض الإضافات هنا.

وسلم أمر دينه، فقال: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحَشر: 7]، وقد فوض ذلك إلى الأئمة عليهم السلام"[21].

وهذا المستوى من التفويض قد يُستفاد من بعض الأخبار، وهنا يطرح السؤال: هل إنّ النبي ﷺ مشرّع وقد أعطاه الله تعالى حقّ التشريع، أم أنّه مجرد ناقل ومبلّغ لشرع الله؟ فإنْ نفينا كونه ﷺ مشرعاً فهذا يعني أنّ التشريع هو بيد الله وحده، ولم يعط هذا الحق لأحدٍ من عباده، بمن في ذلك الرسل، وعليه، فما يصدر عنه ﷺ من تشريعات هو أحكام أُوحي إليه بها، ولو لم تكن نازلة في القرآن الكريم، ولو لم ينص ﷺ على أنّها مما أوحي إليه به، لأنّ الوحي لا يختص بما نزل في القرآن بل يمتد إلى غيره.

وفي الجواب على السؤال المذكور نقول: إنه غير خافٍ أنّ ثمّة نقطة اتفاق أساسيّة بين كافة المسلمين، وهي محل إجماع وتسالم، ألا وهي أنّ التشريع بالأصالة وبالذات هو بيد الله تعالى، وهذا ما دلّت عليه محكمات القرآن الكريم[22]، والاعتقاد والإقرار أنّ بيده تعالى الحكم والتشريع، هو من مقتضيات الإيمان بالتوحيد[23]، وكما أنّ من حقّ الله تعالى التشريع، فإنّ من

---

(21) **الاعتقادات في دين الإمامية**، ص101.

(22) قال تعالى: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۚ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يُوسُف: 40]، وقال سبحانه: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَىْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبِّى عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [الشّورىٰ: 10]، وقال عز وجل: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَٰلًا قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ۖ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ وَمَا ظَنُّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ﴾ [يُونس: 59-60].

(23) يقول الشيخ الصافي: "ليس لغير اللّه تعالى - على أساس الإيمان بالتوحيد وبصفات اللّه الكمالية التي هو سبحانه متفرد بها - صلاحية التشريع والحكم، والولاية على غيره، بل وعلى نفسه. فالنظام المؤمن باللّه تعالى لا يعدل عن أحكام اللّه تعالى، ولا يرى لشعبه ولا لقيادته حق التشريع، ولا يتخذ حاكماً ووليّاً من دون اللّه، بل يقدس اللّه وينزهه عن أن يكون له شريك في الحاكمية والمشرَّعية"، **مجموعة الرسائل**، ج1، ص173، ويقول الشيخ السبحاني في بيان الشعبة السادسة من شعب التوحيد:

حقّه أيضاً أن يفوّض أمر التشريع إلى بعض أوليائه الملهمين والمسددين الذين لا يتعدون إرادته، وعلى رأسهم الأنبياء عليهم السلام، ولا سيما نبينا محمد صلى الله عليه وآله، وإنّما الكلام فيما إذا كان هذا التفويض قد وقع أم لا.

ويبدو أنّ ثمة خلافاً بين الأعلام في ذلك، فهناك منْ يقول إنّ الله تعالى لم يفوض إليه صلى الله عليه وآله ذلك، أو لم يثبت أنّه مفوّض في ذلك، فهو صلى الله عليه وآله ليس مشرعاً[24]، وإنّما هو مبلِّغٌ لما يوحى إليه من شرع الله تعالى، وكيف يكون مفوضاً في التشريع والحال أنه صلى الله عليه وآله كان كثيراً ما ينتظر الوحي لعدة أيام قبل أن

"التوحيد في التقنين والتشريع: إنه لا مقنن ولا مشرع إلا هو، وليس لأحد حق التشريع"، **رسائل ومقالات**، ص17، ويقول الشيخ الريشهري في بيان مراتب التوحيد: "المرتبة الرّابعة: التّوحيد في الحكم: التَّوحيد في الحكم عبارة عن توحيده تعالى في تشريع الأَحكام وتقنينها. ويرى القرآن الكريم أَنّ لله سبحانه وحده حقّ التشريع ووضع القوانين والأَمر بتطبيقها، ويَعدُّ اتّباع كلّ قانون لحياة الانسان الفرديّة والاجتماعيّة ما عدا قانون الله شركاً"، **موسوعة العقائد الإسلامية**، ج3، ص407، وراجع: **تفسير الكاشف**، ج4، ص316، **وتفسير الأمثل**، ج6، ص390،

(24) يقول السيد الكلبيكاني متحدثاً عن أقسام التفويض: "**ومنها**: القول بتفويض التكاليف إلى النبي بمعنى أنّه لا يحتاج في التشريع إلى الوحي لأن الله تعالى جعل أمر التشريع بيده وفوضه إليه فكل ما جعله فهو حكم يجب اتباعه ولا يجوز التخلف عنه. **ومنها**: القول بتفويضها إلى علي عليه السلام أو إليه وإلى الأئمة المعصومين كل في زمانه، فهم غير محتاجين بعد ذلك إلى الله في التكاليف والأحكام، إلى غير ذلك من المقالات الفاسدة والمذاهب الباطلة. وكل هذه الأقسام أيضا باطل مخالف للشرع، لأنّ الأئمة عليهم السلام لا يقولون إلا ما قاله النبي الأعظم صلى الله عليه وآله وهو لا يقول إلا ما أمره الله تعالى به قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النّجْم: 3-4]، وأما قوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحَشر: 7]، فليس المراد منه مجيء الرسول بشيء من عند نفسه وبدون أخذه من الله، بل المراد منه وجوب أخذ ما جاء به الرسول المعلوم أنه من الله سبحانه فكل ما جاء وأتى به النبي والأئمة من عترته صلوات الله عليهم أجمعين فهو مأخوذ من الله وإن لم يذكر في القرآن تفصيلاً. وعلى الجملة، فالنبي واسطة في الرسالة لا جاعل الأحكام والتكاليف ومقنن للقوانين"، **نتائج الأفكار في نجاسة الكفار**، ص223، ويقول الشيخ السبحاني: "ليس لإنسان - حتى الرسول - حقّ التسنين والتشريع، وإنّما هو صلى الله عليه وآله مبلغ عن الله سبحانه. إنّ الوحي يحمل التشريع إلى النبي الأكرم

يجيب على سؤال موجّهٍ إليه أو يبتّ في قضية واجهته؟! وانتظار الوحي لم يكن بالضرورة مقترناً بخصوص الموارد التي ينزل فيها قرآن ليقال: إن انتظاره نزول الوحي القرآني كان لحكمة خاصة، وهي إعطاء الموقف قوة خاصة بالاستناد إلى الحسم القرآني للأمر بما لا يحصل وبهذه القوّة في غير القرآن.

وفي المقابل، هناك رأي آخر يقول: إنّ الله لما أكمل نبيه ﷺ فوّض إليه تشريعَ الأحكام، كما دلت عليه بعض الأخبار[25]، وفي بعضها أنه ﷺ قد شرع بالفعل بعضها، ومنها: إضافة ما زاد على الركعتين في الصلوات اليوميّة[26]، ومنها: سنُّه ﷺ بعض النوافل أو تحريمه كل مسكر أو غير ذلك. في معتبرة فُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّه عليه السلام يَقُولُ لِبَعْضِ أَصْحَابِ قَيْسٍ الْمَاصِرِ: إِنَّ اللَّه عَزَّ وجَلَّ أَدَّبَ نَبِيَّه فَأَحْسَنَ أَدَبَه فَلَمَّا أَكْمَلَ لَه الأَدَبَ قَالَ: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ ثُمَّ فَوَّضَ إِلَيْه أَمْرَ الدِّينِ والأُمَّةِ لِيَسُوسَ عِبَادَه، فَقَالَ عَزَّ وجَلَّ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ وإِنَّ رَسُولَ اللَّه ص كَانَ مُسَدَّداً مُوَفَّقاً مُؤَيَّداً بِرُوحِ الْقُدُسِ لَا يَزِلُّ ولَا يُخْطِئُ فِي شَيْءٍ مِمَّا يَسُوسُ بِه الْخَلْقَ فَتَأَدَّبَ بِآدَابِ اللَّه، ثُمَّ إِنَّ اللَّه عَزَّ وجَلَّ فَرَضَ الصَّلَاةَ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ عَشْرَ رَكَعَاتٍ فَأَضَافَ رَسُولُ اللَّه ص إِلَى الرَّكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ وإِلَى الْمَغْرِبِ رَكْعَةً فَصَارَتْ عَدِيلَ الْفَرِيضَةِ، لَا يَجُوزُ تَرْكُهُنَّ إِلَّا فِي سَفَرٍ، وأَفْرَدَ

وهو ﷺ الموحى إليه وبموته انقطع الوحي وسدّ باب التشريع والتسنين، فليس للأمة إلّا الاجتهاد في ضوء الكتاب والسنّة، لا التشريع ولا التسنين، ومن رأى أنّ لغير الله سبحانه حقّ التسنين فمعنى ذلك عدم انقطاع الوحي"، **الإنصاف في مسائل دام فيها الخلاف**، ج1، ص413.

(25) عقد الكليني باباً خاصاً في الكافي، يحمل عنوان " بَابُ التَّفْوِيضِ إِلَى رَسُولِ اللَّه ﷺ، إِلَى الأَئِمَّةِ ع فِي أَمْرِ الدِّينِ"، وأورد فيه عشرة أخبار، والظاهر أنّ بعض أخبار الباب لا ربط لها بتفويض أمر التشريع إليه، وفي دلالة بعضها الآخر على ذلك كلام، ودلالة بعضها جيدة كما سنذكر في هامش لاحق.

(26) في صحيحة زُرَارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام قَالَ: كَانَ الَّذِي فَرَضَ اللَّه عَلَى الْعِبَادِ مِنَ الصَّلَاةِ عَشْرَ رَكَعَاتٍ وفِيهِنَّ الْقِرَاءَةُ ولَيْسَ فِيهِنَّ وَهْمٌ، يَعْنِي سَهْواً، فَزَادَ رَسُولُ اللَّه ﷺ سَبْعاً وفِيهِنَّ الْوَهْمُ، ولَيْسَ فِيهِنَّ قِرَاءَةٌ"، **الكافي**، ج3، ص272.

الرَّكْعَةَ فِي الْمَغْرِبِ فَتَرَكَهَا قَائِمَةً فِي السَّفَرِ والْحَضَرِ فَأَجَازَ اللَّه عَزَّ وجَلَّ لَه ذَلِكَ كُلَّه فَصَارَتِ الْفَرِيضَةُ سَبْعَ عَشْرَةَ رَكْعَةً، ثُمَّ سَنَّ رَسُولُ اللَّه ﷺ النَّوَافِلَ أَرْبَعاً وثَلَاثِينَ رَكْعَةً مِثْلَي الْفَرِيضَةِ، فَأَجَازَ اللَّه عَزَّ وجَلَّ لَه ذَلِكَ، والْفَرِيضَةُ والنَّافِلَةُ إِحْدَى وخَمْسُونَ رَكْعَةً مِنْهَا رَكْعَتَانِ بَعْدَ الْعَتَمَةِ جَالِساً تُعَدُّ بِرَكْعَةٍ مَكَانَ الْوَتْرِ وفَرَضَ اللَّه فِي السَّنَةِ صَوْمَ شَهْرِ رَمَضَانَ وسَنَّ رَسُولُ اللَّه ص صَوْمَ شَعْبَانَ وثَلَاثَةَ أَيَّام فِي كُلِّ شَهْرٍ مِثْلَي الْفَرِيضَةِ فَأَجَازَ اللَّه عَزَّ وجَلَّ لَه ذَلِكَ. وحَرَّمَ اللَّه عَزَّ وجَلَّ الْخَمْرَ بِعَيْنِهَا وحَرَّمَ رَسُولُ اللَّه ص الْمُسْكِرَ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ فَأَجَازَ اللَّه لَه ذَلِكَ كُلَّه، وعَافَ رَسُولُ اللَّه ص أَشْيَاءَ وكَرِهَهَا ولَمْ يَنْه عَنْهَا نَهْيَ حَرَام إِنَّمَا نَهَى عَنْهَا نَهْيَ إِعَافَةٍ وكَرَاهَةٍ ثُمَّ رَخَّصَ فِيهَا فَصَارَ الأَخْذُ بِرُخَصِه، وَاجِباً عَلَى الْعِبَادِ كَوُجُوبِ مَا يَأْخُذُونَ بِنَهْيِه وعَزَائِمِه ولَمْ يُرَخِّصْ لَهُمْ رَسُولُ اللَّه ص فِيمَا نَهَاهُمْ عَنْه نَهْيَ حَرَامٍ ولَا فِيمَا أَمَرَ بِه أَمْرَ فَرْضٍ لَازِمٍ فَكَثِيرُ الْمُسْكِرِ مِنَ الأَشْرِبَةِ نَهَاهُمْ عَنْه نَهْيَ حَرَامٍ لَمْ يُرَخِّصْ فِيه لأَحَدٍ ولَمْ يُرَخِّصْ رَسُولُ اللَّه ص لأَحَدٍ تَقْصِيرَ الرَّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ ضَمَّهُمَا إِلَى مَا فَرَضَ اللَّه عَزَّ وجَلَّ بَلْ أَلْزَمَهُمْ ذَلِكَ إِلْزَاماً وَاجِباً لَمْ يُرَخِّصْ لأَحَدٍ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا لِلْمُسَافِرِ ولَيْسَ لأَحَدٍ أَنْ يُرَخِّصَ شَيْئاً مَا لَمْ يُرَخِّصْه رَسُولُ اللَّه ص فَوَافَقَ أَمْرُ رَسُولِ اللَّه ص أَمْرَ اللَّه عَزَّ وجَلَّ ونَهْيُه نَهْيَ اللَّه عَزَّ وجَلَّ، ووَجَبَ عَلَى الْعِبَادِ التَّسْلِيمُ لَه كَالتَّسْلِيمِ لِلَّه تَبَارَكَ وتَعَالَى"[27].

ولكنّ الإنصاف أنّ هذا الخبر وسواه لا دلالة له على المدعى، وهو أنّ النبي ﷺ قد فُوِّض إليه حق التشريع، ليأمر أو ينهى بما يراه صلاحاً، والوجه في ذلك أنّ المعتبرة المذكورة دلّت على أنّ الله تعالى قد أمضى وأجاز ما سنّه نبيّه ﷺ، فيعود الحكم بعد إمضاء الله له تشريعاً إلهياً، ولو كان المراد بالتفويض إعطاءه حقّ التشريع لما احتاج الأمر إلى الإمضاء، وقد نبّه السيد الكلبيكاني على ما ذكرناه[28]. وقد يؤيد ما نقوله أنّه قد ورد في بعض الأخبار

(27) **الكافي**، ج1، ص267.

(28) قال رحمه الله: "إنّ هذه الإضافة كانت بعد استدعائه من الله تعالى وقبوله سبحانه

أنّ عبد المطلب سنّ خمس سنن في الجاهلية وقد أمضاها الله تعالى له في الإسلام[29]، ومعلوم أنّ عبد المطلب ليس له حق التشريع. فتأمل.

ثمّ لو أنّ البعض أراد تسمية هذا المعنى المعطى للنبي ﷺ تشريعاً فلا مشاحة في الاصطلاح.

إن قلت: "إن قوله عليه السلام: "فأجاز الله عز وجلّ له ذلك"، لا دلالة لها

لذلك وليس ضم شيء بعد استدعاء ضمه من الله وقبوله وإمضائه، من باب جعل الأحكام وتشريعه من عند نفسه، وكون الأمر مفوضا إليه، ولو كانت هذه الإضافة من قبل التفويض الواقعي لما احتاجت إلى إمضاء الله تعالى وإنفاذه، والحال أنه نص في بعض الروايات على إجازة الله لذلك"، **نتائج الأفكار في نجاسة الكفار**، ص224.

(29) روى الصدوق قال: حدثنا أحمد بن الحسين القطان قال: أخبرنا أحمد بن محمد بن سعيد الكوفي قال: حدثنا علي بن الحسين بن علي بن الفضال عن أبيه، عن أبي الحسن علي بن موسى الرضا عليهما السلام ".. فكانت لعبد المطلب خمس من السنن أجراها الله عز وجل في الإسلام حرم نساء الآباء على الأبناء وسن الدية في القتل مائة من الإبل. وكان يطوف بالبيت سبعه أشواط ووجد كنزاً فاخرج منه الخمس وسمى زمزم حين حفرها سقاية الحاج"، **عيون أخبار الرضا** عليه السلام، ج1، ص190. قال الصدوق: حدثنا محمد بن علي بن الشاه قال: حدثنا أبو حامد قال: حدثنا أبو يزيد قال: حدثنا محمد بن أحمد بن صالح التميمي، عن أبيه قال: حدثنا أنس بن محمد أبو مالك، عن أبيه، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن علي بن أبي طالب عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال في وصيته له: "يا علي إن عبد المطلب سن في الجاهلية خمس سنن أجازها الله له في الإسلام، حرم نساء الآباء على الأبناء فأنزل الله عز وجل: ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النِّسَاء: 22]، ووجد كنزاً فأخرج منه الخمس وتصدق به، فأنزل الله عز وجل: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾ [الأنفَال: 41] الآية، ولما حفر زمزم سماها سقاية الحاج، فأنزل الله ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ [التّوبَة: 19] الآية "وسن في القتل مائة من الإبل فأجرى الله عز وجل ذلك في الإسلام، ولم يكن للطواف عدد عند قريش فسن فيهم عبد المطلب سبعة أشواط، فأجرى الله ذلك في الإسلام. يا علي إن عبد المطلب كان لا يستقسم بالأزلام، ولا يعبد الأصنام، ولا يأكل ما ذبح على النصب، ويقول: أنا على دين أبي إبراهيم عليه السلام"، **الخصال**، ص313، ورواه في كتاب **من لا يحضره الفقيه**، ج4، ص365.

على ما ذكرناه من عدم ثبوت حق التشريع له ﷺ، وذلك لأن المقصود - بحسب الظاهر - من العبارة المذكورة توكيد ما سنّه النبي ﷺ، وليس إمضاء ما يكون لولا الإمضاء غير حجة، وذلك لعدم تعقل إقدام النبي ﷺ على سنّ أمر في دين الله دون أن يكون له حق سنّه وتشريعه، ولذا لم يبلغنا أنه ﷺ شرّع أمراً ولم يجزه الله تعالى له، ليكون قوله " فأجازه الله.." بمثابة المقسم، بمعنى أنّ ثمة ما أجازه له، وثمة ما لم يجزه له.

قلت: إنّ حمل عبارة "فأجاز الله له ذلك" والتي تكررت مع كل سُنّة سنها ﷺ على مجرد التوكيد خلاف الظاهر، ولا سيما أنه لا قصور في البيان القرآني حول ضرورة الأخذ بما جاء به النبي ﷺ، ما ينفي الحاجة للتوكيد.

إن قلت: كيف يقدم النبي ﷺ على سنّ هذا الأمر أو ذاك إذا لم يكن له حق التشريع، ويحتاج الأمر إلى إمضاء الله تعالى لكل ما يسنّه؟!

قلت: إنّ إقدامه على سنّ هذا الفعل أو ذاك ربما كان نابعاً من علمه أنّ الله تعالى سوف يمضي ما يسنّه، ولن يردّ ما سنّه بعد أن أنار الله قلبه بنور الحقيقة، ولذا لا يكون إقدامه ﷺ على ذلك إقداماً على ما ليس له.

وعليه، وبملاحظة ما تقدم، لا بدّ من حمل سائر روايات التفويض على ما ذكرناه، فالمعتبرة المتقدمة هي ذات لسان بياني يصلح لتفسير ما جاء في سائر الأخبار، وهذا ما فعله العلامة المجلسي، فقد رأى أنّ تفويض الدين إليه ﷺ يراد به هذا المعنى، ولا يراد أنه تعالى: "فوض إلى النبي والأئمة عليهم السلام عموماً أن يحلوا ما شاؤوا ويحرموا ما شاؤوا من غير وحي وإلهام أو يغيروا ما أوحى إليهم بآرائهم، وهذا باطل لا يقول به عاقل"[30].

وإن لم تقبل بعض روايات التفويض هذا الحمل فلا بدّ من حملها على محامل أخرى، ومنها ما ذكره بعض الفقهاء، قال: "وما ورد في الأخبار من

(30) **بحار الأنوار**، ج25، ص348.

التعبير بتفويض أمر الدين إلى النبي والأئمة عليهم السلام، فمعناه أنّهم حافظون لشؤون الدين وأمناء الله على حدود الله وحلاله و حرامه وأوامره ونواهيه، وإلا فهو مخالفٌ لصريح قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النّجْم: 3-4]"[31].

ثم على فرض القول بأنّ النبي ﷺ مفوّض في أمور الدين، فمن البديهي أنّ ذلك لا يعني أنّ له أنْ يحلل أو يحرّم وفق مزاجٍ خاص. قال العلامة المجلسي: "التفويض في أمر الدين، وهذا أيضا يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون الله تعالى فوّض إلى النبي والأئمة عليهم السلام عموماً أن يحلّوا ما شاؤوا ويحرموا ما شاؤوا من غير وحي وإلهام أو يغيروا ما أوحي إليهم بآرائهم، وهذا باطل لا يقول به عاقل، فإنّ النبي صلى الله عليه وآله كان ينتظر الوحي أياماً كثيرة لجواب سائل ولا يجيبه من عنده، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النّجْم: 3-4].

وثانيهما: أنه تعالى لما أكمل نبيه صلى الله عليه وآله بحيث لم يكن يختار من الأمور شيئاً إلا ما يوافق الحق والصواب ولا يحل بباله ما يخالف مشيته تعالى في كل باب فوض إليه تعيين بعض الأمور كالزيادة في الصلاة وتعيين النوافل في الصلاة والصوم وطعمة الجد وغير ذلك مما مضى وسيأتي إظهاراً لشرفه وكرامته عنده، ولم يكن أصل التعيين إلا بالوحي، ولم يكن الاختيار إلا بإلهام، ثم كان يؤكد ما اختاره صلى الله عليه وآله بالوحي، ولا فساد في ذلك عقلاً وقد دلت النصوص المستفيضة عليه.. ولعل الصدوق رحمه الله أيضاً إنّما نفى المعنى الأول حيث قال في الفقيه: "وقد فوض الله عز وجل

(31) **نتائج الأفكار**، ص225. أجل، قد يعترض على ما جاء في ذيل كلامه مما ظاهره أنّ روايات التفويض معارضة للآية المذكورة، ما يعني أنه يعتبرها دليلاً على نفي تفويض التشريع إليه ﷺ، والاعتراض هو أنّ الحصر في الآية إضافي، بالقياس إلى النطق عن الهوى، وليس حصراً حقيقياً، ولذا سيأتي لاحقاً أنّ ثمة صنفاً ثالثاً لكلامه أو فعله ﷺ ليس وحياً ولا هوى.

إلى نبيه صلى الله عليه وآله أمر دينه ولم يفوض إليه تعدي حدوده. وأيضاً هو رحمه الله قد روى كثيراً من أخبار التفويض في كتبه ولم يتعرض لتأويلها "[32].

الثاني: الاعتقاد بتفويض الأعمال إلى العباد

والمعنى الثاني من معاني التفويض هو ما قالت به طائفة من الناس، من أنّ العبد مستقل ومستغنٍ في أفعاله عن الله تعالى، ويقابله القول بالجبر، الذي قالت به طائفة أخرى، ومنهم الأشاعرة. والتفويض بهذا المعنى هو اعتقاد باطل، كبطلان الاعتقاد بالجبر، وفي بيان بطلانهما ورد الحديث المعروف: "لا جبر ولا تفويض ولكن أمر بين أمرين"[33].

إنّ نفي الجبر عن البشر هو تأكيد على اختيارهم فيما يقدمون عليه من أفعال أو يحجمون عنه، فكل ذلك صادر عن محض إرادتهم المنبعثة من الحبّ أو الكراهة، دون جبر أو إلجاء، وبذلك استقام تكليفهم وحسابهم وعقابهم، وأما نفي التفويض عنهم، فمعناه أنّهم ومع كونهم مختارين قادرين، فإنّ قدرتهم لا تلغي ولا تبطل قدرة الله تعالى في كل ما يفعلون، فهو من أعطاهم القدرة على الاختيار حدوثاً ولازمتهم قدرته ومدده بقاءً، فهم غير مستقلين عنه في كل آن وزمان، وفي كل فعل أو ترك، بل هم بحاجة مستمرة إليه وإلى دوام فيضه ولطفه.

وهذه العقيدة الوسطية هي التي قام عليها الدليل، وبها (الأمر بين الأمرين) يتم الجمع بين تنزيه الله تعالى وإثبات عدله من جهة، وبين الحفاظ على

---

(32) **بحار الأنوار**، ج25، ص349.

(33) روي هذا المعنى عن الأئمة من أهل البيت عليهم السلام، فقد روي عن الإمام علي عليه السلام، راجع: **تاريخ مدينة دمشق** لابن عساكر، ج51، ص182، وروي ذلك عن الإمام الصادق عليه السلام، **الكافي**، ج1، ص160، وسئل الإمام الرضا عليه السلام عنه باعتباره رواية عن الصادق عليه السلام، **عيون أخبار الرضا** عليه السلام، ج1، ص114.

وحدانيته في الخلق، أو قل: بها يُجمع بين حرية العبد وبين وحدانية الخالق تعالى. وقد عرفت مدرسة أهل البيت عليهم السلام بهذه العقيدة، ووردت بإثباتها أخبارهم الكثيرة. وقد أشبع العلماء هذه المسألة بحثاً وتحقيقاً، وأوضحوا بطلان كلٍ من الجبر والتفويض استناداً إلى دليل العقل والنقل.

أمّا حكم العقل ببطلان نظريتي الجبر والتفويض فحاصله: أنّ الجبر ينافي مبدأ العدل، إذ كيف يعاقب الله تعالى الإنسان على فعلٍ مجبورٍ عليه؟ إنْ هذا إلا ظلم، وقبح الظلم مما استقل العقل بقبحه وضرورة تتنزه الله تعالى عنه، وأما بطلان التفويض المعتزلي فحاصله أنّ التفويض يرتكز على فكرة مفادها أنّ الوجه في حاجة الممكنات إلى العلة يكمن في حدوثها لا في إمكانها[34]، فإذا حدثت ووجدت فقد استغنت عن العلة في بقائها، وعليه، فبعد أن يخلق الله تعالى الإنسان فلا تبقى له حاجة في أفعاله إلى خالقه، وإنما يستقل بهذه الأفعال وتكون تحت سلطانه، بيد أن هذه الفكرة والتي تحد من قدرة الله كما هو واضح لصالح الإنسان خاطئة، لأن الصحيح أن مناط احتياج الأفعال الاختيارية للإنسان إلى العلة (وعلتها هي إعمال القدرة والسلطنة) هو إمكانها[35] الوجودي، وهو لا يفارقها ولا ينفك عنها لأنه عين حقيقتها، فهي عين الاحتياج والفقر[36]. وأما بطلان الجبر، فلأنّه منافٍ للوجدان والقول به يؤدي إلى إبطال التكليف، وقبح العقاب، وانتفاء المدح والذم للمكلّف، لأنّ من القبيح أن يعاقب الإنسان على ما ليس باختياره.

---

(34) انظر، **محاضرات في أصول الفقه**، ج2، ص76.

(35) راجع براهين ذلك في كتاب: **بداية الحكمة**، ص67.

(36) وعليه "فلا فرق بين حدوث الفعل الاختياري وبقائه في الحاجة إلى السبب والعلة، وهو إعمال القدرة والسلطنة. فإن سر الحاجة - وهو إمكانه الوجودي وفقره الذاتي - كامن في صميم ذاته وواقع وجوده، من دون فرق بين حدوثه وبقائه. مع أن البقاء هو الحدوث، غاية الأمر أنه حدوث ثان ووجود آخر في قبال الوجود الأول، والحدوث هو الوجود الأول غير مسبوق بمثله"، **محاضرات في أصول الفقه**، للفياض، ج2، ص77.

وأما النقل، فقد وردت روايات صحيحة وكثيرة قيل بتواترها الإجمالي[37] في نفي الجبر والتفويض، وإثبات المنزلة بين المنزلتين، منها: صحيحة هشام وغيره، عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام: "إنا لا نقول جبرا ولا تفويضاً"[38]. ومنها: صحيحة يُونُسَ عَنْ عِدَّةٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّه ع قَالَ: "قَالَ لَه رَجُلٌ: جُعِلْتُ فِدَاكَ أَجْبَرَ اللَّه الْعِبَادَ عَلَى الْمَعَاصِي؟ فَقَالَ: اللَّه أَعْدَلُ مِنْ أَنْ يُجْبِرَهُمْ عَلَى الْمَعَاصِي ثُمَّ يُعَذِّبَهُمْ عَلَيْهَا، فَقَالَ لَه: جُعِلْتُ فِدَاكَ فَفَوَّضَ اللَّه إِلَى الْعِبَادِ، قَالَ: فَقَالَ: لَوْ فَوَّضَ إِلَيْهِمْ لَمْ يَحْصُرْهُمْ بِالأَمْرِ والنَّهْيِ فَقَالَ لَه جُعِلْتُ فِدَاكَ فَبَيْنَهُمَا مَنْزِلَةٌ قَالَ، فَقَالَ: نَعَمْ أَوْسَعُ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ والأَرْضِ"[39].

ومنها صحيحته الأخرى عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وأَبِي عَبْدِ اللَّه عليهما السلام قَالا: "إِنَّ اللَّه أَرْحَمُ بِخَلْقِه مِنْ أَنْ يُجْبِرَ خَلْقَه عَلَى الذُّنُوبِ ثُمَّ يُعَذِّبَهُمْ عَلَيْهَا واللَّه أَعَزُّ مِنْ أَنْ يُرِيدَ أَمْراً فَلَا يَكُونَ. قَالَ فَسُئِلَا عليهما السلام هَلْ بَيْنَ الْجَبْرِ والْقَدَرِ مَنْزِلَةٌ ثَالِثَةٌ؟ قَالا: نَعَمْ أَوْسَعُ مِمَّا بَيْنَ السَّمَاءِ والأَرْضِ"[40].

وفي الرواية: "كان أمير المؤمنين عليه السلام جالساً بالكوفة بعد منصرفه من صفين إذ أقبل شيخ فجثا بين يديه، ثم قال له: يا أمير المؤمنين أخبرنا عن مسيرنا إلى أهل الشام أبقضاء من الله وقدر؟

فقال أمير المؤمنين عليه السلام: أجل يا شيخ، ما علوتم تلعة ولا هبطتم بطن وادٍ إلا بقضاء من الله وقدر.

فقال له الشيخ: عند الله أحتسب عنائي يا أمير المؤمنين؟

فقال له: مه يا شيخ، فوالله لقد عظم الله الأجر في مسيركم وأنتم سائرون

---

(37) **المباحث الأصولية، للشيخ الفياض**، ج3، ص157.
(38) **الأمالي** للصدوق، ج353.
(39) **الكافي**، ج1، ص159.
(40) **المصدر نفسه**، ج1، ص159.

وفي مقامكم وأنتم مقيمون، وفي منصرفكم وأنتم منصرفون ولم تكونوا في شيء من حالاتكم مكرهين ولا إليه مضطرين.

فقال له الشيخ: وكيف لم نكن في شيء من حالاتنا مكرهين ولا إليه مضطرين، وكان بالقضاء والقدر مسيرنا ومنقلبنا ومنصرفنا؟ فقال له: وتظن أنه كان قضاءً حتماً وقدراً لازماً؟ إنه لو كان كذلك لبطل الثواب والعقاب والأمر والنهي والزجر من الله وسقط معنى الوعد والوعيد، فلم تكن لائمة للمذنب ولا محمدة للمحسن، ولكان المذنب أولى بالإحسان من المحسن ولكان المحسن أولى بالعقوبة من المذنب، تلك مقالة إخوان عبدة الأوثان وخصماء الرحمن وحزب الشيطان وقدرية هذه الأمة ومجوسها.إن الله تبارك وتعالى كلف تخييراً ونهى تحذيراً وأعطى على القليل كثيراً ولم يعص مغلوباً ولم يطع مكرها ولَمْ يُمَلِّكْ مُفَوِّضاً ولم يخلق السماوات والأرض وما بينهما باطلاً، ولم يبعث النبيين مبشرين ومنذرين عبثاً، ذلك ظن الذين كفروا فويل للذين كفروا من النار.

فأنشأ الشيخ يقول:

أنت الإمام الذي نرجو بطاعته يوم النجاة من الرحمن غفرانا

أوضحت من أمرنا ما كان ملتبساً جزاك ربك بالإحسان إحسانا"[41].

وعنه عليه السلام: قال: "وقَدْ سُئِلَ عَنْ مَعْنَى قَوْلِهِمْ، لَا حَوْلَ ولَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّه، إِنَّا لَا نَمْلِكُ مَعَ اللَّه شَيْئاً ولَا نَمْلِكُ إِلَّا مَا مَلَّكَنَا، فَمَتَى مَلَّكَنَا مَا هُوَ أَمْلَكُ بِه مِنَّا كَلَّفَنَا، ومَتَى أَخَذَه مِنَّا وَضَعَ تَكْلِيفَه عَنَّا"[42].

وعن حريز بن عبد الله، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: "الناس في القدر على ثلاثة أوجه: رجل زعم أن الله أجبر الناس على المعاصي فهذا قد ظلم الله في حكمه فهو

(41) **الكافي**، ج1، ص156، ونظيره في **علل الشرائع** للصدوق، ج1، ص128.
(42) **نهج البلاغة**، ج4، ص95.

كافر، ورجل يزعم أنّ الأمر مفوّض إليهم فهذا قد وهن الله في سلطانه فهو كافر، ورجل يزعم أن الله كلف العباد ما يطيقون ولم يكلفهم ما لا يطيقون وإذا أحسن حمد الله، وإذا أساء استغفر الله، فهذا مسلم بالغ"[43].

وفي الخبر عن أبي عبد الله عليه السلام: ".. إن القدرية مجوس هذه الأمة، وهم الذين أرادوا أن يصفوا الله بعدله فأخرجوه من سلطانه.."[44]. ووجه تشبيههم

---

(43) **الخصال**، ص159، و**التوحيد**، ص360. وهذا الخبر وصفه بعضهم بالصحيح، انظر: **الأنوار اللوامع في شرح مفاتيح الشرائع** للشيخ حسين آل عصفور، ج14، ص200، و**تقريرات الحدود والتعزيرات**، لدروس السيد الكلبيكاني ج2، ص75، وليتضح الحال نذكر السند، فقد رواه الصدوق عن أحمد بن هارون الفامي، وجعفر بن محمد بن مسرور جميعاً، عن محمد بن جعفر بن بطة، عن محمد بن الحسن الصفار، ومحمد بن علي بن محبوب، ومحمد بن الحسن بن عبد العزيز، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن حماد بن عيسى، عن حريز بن عبد الله"، وهذا السند فيه أكثر من ثغرة، أولها: أنّ الراويين اللذين روى عنهما الصدوق وهما أحمد بن هارون الفامي وجعفر بن محمد بن مسرور، لا توثيق لهما، أجل هما من مشايخه، وقد ترضى عليهما ولا سيّما الثاني منهما، انظر: **معجم رجال الحديث** ج3، ص148، 149، وج 5، ص90، والترضي في نفسه لا يعدّ دليلاً على الوثاقة، والثغرة الأخرى هي اشتمال السند على محمد بن جعفر بن بطة، وهو كما قال النجاشي "أبو جعفر القمي كان كبير المنزلة بقم، كثير الأدب والفضل والعلم، يتساهل في الحديث، ويعلّق الأسانيد بالإجازات، وفي فهرست ما رواه غلط كثير، وقال ابن الوليد: كان محمد بن جعفر بن بطة ضعيفاً مخلطاً فيما يسند"، انظر: **رجال النجاشي**، ص373. ولهذا ضعفه السيد الخوئي، قال: "وكيف كان، فالرجل ضعيف لا يعتمد على روايته، فإن التساهل في الحديث على ما ذكره النجاشي، وضعفه وتخليطه فيما يسنده على ما ذكره ابن الوليد يمنعان عن الاعتماد على قوله، ولا ينافي ذلك كثرة أدبه وفضله وعلمه، وكبر منزلته، فإن ذلك أمر، والوثاقة في الحديث أمر آخر"، انظر: **معجم رجال الحديث** ج16، ص167.

(44) **التوحيد** للصدوق، ص382، ووصف القدرية بأنهم مجوس هذه الأمة مروي، في أحاديث السنة أيضاً، راجع: **سنن أبي داوود**، ج2، ص41 وغيره، ولكن الكلام الذي وقع بين الأعلام هو في تحديد المراد بالقدرية وهل هم مثبتو القدر الإلهي وهم المجبرة أم نفاة القدر الإلهي وهم المعتزلة؟ والحديث المذكور أعلاه ناظر إلى النفاة كما هو واضح.

بالمجوس أن المجوس قالوا بإلهين، وهما "يزدان" و"أهريمن"، والمفوضة جعلوا مع الله إلهاً أخر وهو أنفسهم، أنهم يعتقدون أنهم الخالقون لأفعالهم ولا دخل لله فيها.

ثم إنّ القائل بالتفويض بهذا المعنى إذا كان يعتقد أنّ العبد له سلطان مستقل في قبال سلطان الله تعالى وحول في مقابل حوله، فهو يفعل باختياره دون أي تأثير لله تعالى في فعله، فهذا يعدّ شركاً بالله عزّ وجلّ.

تفسير المفيد للتفويض المقابل للجبر

هذا وقد فسّر الشيخ المفيد التفويض المقابل للجبر بتفسير هو أقرب إلى التفويض التشريعي لا التكويني، وأقصد بالتفويض التشريعي رفع الحظر عنهم وإطلاق العنان لهم ليفعلوا ما شاءوا، قال رحمه الله: "الجبر هو الحمل على الفعل والاضطرار إليه بالقهر والغلبة، وحقيقة ذلك إيجاد الفعل في الخلق من غير أن يكون لهم قدرة على دفعه والامتناع من وجوده فيه... والتفويض هو القول برفع الحظر عن الخلق في الأفعال والإباحة لهم مع ما شاءوا من الأعمال، وهذا قول الزنادقة وأصحاب الإباحات، والواسطة بين هذين القولين أن الله تعالى أقدر الخلق على أفعالهم ومكنهم من أعمالهم، وحدّ لهم الحدود في ذلك، ورسم لهم الرسوم [ونهاهم عن] القبائح بالزجر والتخويف، والوعد والوعيد، فلم يكن بتمكينهم من الأعمال مجبراً لهم عليها، ولم يفوض إليهم الأعمال لمنعهم من أكثرها، ووضع الحدود لهم فيها وأمرهم بحسنها ونهاهم عن قبيحها"[45]. والتفسير المذكور للشيخ المفيد لعله مأخوذ مما جاء في بعض الأخبار ومنها: ما تقدم في صحيحة يُونُسَ عَنْ عِدَّةٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّه عليه السلام، حيث قَالَ عليه السلام: "لَوْ فَوَّضَ إِلَيْهِمْ لَمْ يَحْصُرْهُمْ بِالأَمْرِ والنَّهْيِ".

(45) **تصحيح اعتقادات الإمامية**، ص47.

وتعليقاً على هذا التفسير أقول: إنّ بطلان التفويض بهذا المعنى مما لا ريب فيه، لأن فيه إبطالاً للشرائع ودعوة إلى الإباحية والتحلل الأخلاقي. ولكن الظاهر أنّ الأقرب ما عليه المشهور من أن التفويض المقابل للجبر هو تفويض الأعمال، وهو ما يُستفاد من أخبار كثيرة، تقدم بعضها، وسيأتي بعضها.

الثالث: تفويض الخلق والرزق إلى النبي ﷺ وآله عليهم السلام

والنحو الثالث من القول بالتفويض، هو تفويض الخلق والرزق والإماتة والإحياء، إلى النبي ﷺ والأئمة من أهل بيته عليهم السلام، وهذا النحو هو الذي جاء تعريف المفوضة به كما أسلفنا، ومن هنا كان لا بدّ أن نوليه - أيضاً - عناية بالبحث، ولا سيما أن القول به هو أحد الوجوه المحتملة في الولاية التكوينية، كما سنذكر.

وقد تقدم في كلام العلمين الصدوق والمفيد رفضُ هذا النوع من التفويض، ولكنّ بعض المتأخرين أخذوا يطرحون عدة احتمالات في تحديد المراد من هذا التفويض، كما فعل العلامة المجلسي حيث ذكر وجهين محتملين للقول بتفويض الخلق والرزق وحكم ببطلانهما جميعاً، كما سيأتي[46]، وهكذا فعل آخرون، كما سنرى.

وفيما يلي نسلط الضوء على هذا المستوى من التفويض، وذلك وفق المنهجية التالية:

أولاً: بيان ما يُستفاد من نصوص الكتاب والسُّنة بشأن مَنْ بيده الخلق والرزق، وسيتضح أنها تحصر ذلك بيد الله تعالى. وهذه النقطة هي بمثابة بيان الموقف من هذا النحو من التفويض بشكل عام.

(46) وقد نقلنا عنه في النحو الأول للتفويض ذكر معنيين للتفويض في أمر الدين، فراجع.

ثانياً: بيان ما ذكره الأعلام حول صور القول بالتفويض، لنرى إن كانت نصوص الكتاب والسُّنة المشار إليها شاملة لكل تلك الصور أم لا؟

ثالثاً: بيان الموقف الكلامي - الفقهي من القائلين بالتفويض، وهل يحكم بكفرهم أم لا؟

أ - دلالة الكتاب والسُّنة على أن أمر الخلق والرزق بيد الله تعالى

أما الأمر الأول، فيمكننا أن نقول بشأنه: إنّ الكتاب والسُّنة يدلان على أنّ الخلق والرزق والإماتة والإحياء هي بيد الله تعالى وحده، الأمر الذي يمكن أن يعدّ نفياً لهذا النوع من التفويض:

أما الكتاب، فمن الواضح لكل من قرأ آياته أنه يصرح بكون الخلق والرزق هو بيده تعالى، فإنه بدلالة الحصر أو غيرها ينفي ذلك عمن سواه، قال سبحانه: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الرّعد: 16] إلى غير ذلك من الآيات الواضحة الدلالة على أن الله تعالى هو من يباشر الخلق والرزق، ولم يعهد بذلك إلى أحد من العباد، وسيأتي الحديث عنها لاحقاً.

ولا ينافي ذلك ما ورد في شأن الملائكة وما أنيط بهم من دور في التدبير وغيره، لأنّ ما قام به هؤلاء ليس من التفويض، فالتفويض هو إيكال الأمر وإرجاعه إلى الغير ليقوم به مستقلاً مختاراً فيما يفعل، وما جاء في القرآن من نسبة التوفي أو الخلق أحياناً إلى الملائكة ليس من التفويض بهذا المعنى، وإنما هو من التسخير، والفاعل بالتسخير - كما أشرنا سابقاً - هو من أقسام الفاعل بالجبر.

وأما السنة، فهي أكثر صراحة ليس في نسبة الخلق والرزق إلى الله تعالى فحسب، بل وفي نفي تفويضه إلى غيره سبحانه، حيث نلاحظ أنّ الروايات الواردة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام تنفي هذا المعنى من التفويض وتذم القائل به، فقد تقدم في خبر زرارة عن الإمام الصادق عليه السلام تكذيبه للرجل الذي يدعي أنّ الله عز وجل خلق محمداً صلى الله عليه وآله وعلياً عليه السلام، ثم فوّض الأمر إليهما، فخلقا،

ورزقا، وأحييا، وأماتا. قال عليه السلام: "كذب عدو الله، إذا رجعت إليه فاقرأ عليه الآية التي في سورة الرعد: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [الرّعد: 16]. فانصرفت إلى رجل فأخبرته بما قال الصادق عليه السلام فكأنما ألقمته حجراً، أو قال: فكأنما خرس وقد فوض الله تعالى إلى نبيه صلى الله عليه وآله أمر دينه، فقال: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾، وقد فوض ذلك إلى الأئمة عليهم السلام"[47].

وما جاء في ذيل الرواية - إن كان كلاماً للإمام عليه السلام ولم يكن من كلام المفيد - تفويض أمر الدين إلى رسول الله صلى الله عليه وآله لا ينافي ما تقدم من أنّ حق التشريع بيد الله تعالى، لأن لدينا رواية معتبرة تدلّ على أنّ الله تعالى يمضي ما سنّه النبي صلى الله عليه وآله، بحيث يعود الأمر في المآل إلى الله تعالى.

وفي الخبر عن ياسر الخادم قال: "قلت للرضا عليه السلام ما تقول في التفويض؟ فقال: إن الله تبارك وتعالى فوض إلى نبيه صلى الله عليه وآله أمر دينه فقال: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: 7]، فأمّا الخلق والرزق فلا، ثم قال عليه السلام: إن الله عز وجل يقول: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزُّمَر: 62]، وهو يقول: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ هَلْ مِن شُرَكَائِكُم مَّن يَفْعَلُ مِن ذَالِكُم مِّن شَيْءٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الرُّوم: 40]"[48].

وفي حديث أخر عن الإمام الرضا عليه السلام: ".. ومن زعم أنّ الله عز وجل فوّض أمر الخلق والرزق إلى حججه عليهم السلام فقد قال بالتفويض، والقائل بالجبر كافر، والقائل بالتفويض مشرك"[49]. إلى غيرها من الروايات التي مرّت وستأتي.

---

(47) **الاعتقادات في دين الإمامية**، ص101.

(48) **عيون أخبار الرضا** عليه السلام، ص219. والرواية من حيث السند ليس فيها ما يتوقف بشأنه سوى ياسر الخادم، وهو خادم الإمام الرضا عليه السلام، وقد وثقه السيد الخوئي رحمه الله بناءً على كونه من رجال كامل الزيارة، راجع: **فقه العترة في زكاة الفطرة**، ص1، ص205. ولكنه تراجع عن هذا المبنى كما هو معروف.

(49) **عيون أخبار الرضا** عليه السلام، ج1، ص239.

وهذه الروايات فيما يبدو مطلقة، وهي تدل على نفي تفويض الخلق والرزق إليهم، سواء أكان ذلك على نحو الاستقلال والعرضية مع الله تعالى، أو على نحو الطولية، وسواء كان ذلك مع دعوى اعتزال الله عن الخلق أو مع بقائه في ملكه، ولكنّ بعض العلماء قد حملوا تلك الروايات على صورة الاستقلال أو على صورة الاعتقاد بأن التفويض يترافق مع اعتزال الله عن التأثير، ولكن لا وجه لهذا الحمل، لمنافاته للإطلاق، ولا قرينة تعضده.

وقد يقال أيضاً: إنّ ما جاء في هذه الآيات والروايات منافٍ للقول بالولاية التكوينيّة للنبي ﷺ والأئمة من أهل البيت عليهم السلام.

ولكن قبل أن نطرح هذا الموضوع أرى من المناسب أن نبين حقيقة الاعتقاد بالتفويض وما هي احتمالاته الواقعية، ثم نبيّن الحكم الكلامي - الفقهي لكل نحو من هذه الأنحاء، وأي منها يستوجب التكفير.

ب - صور القول بالتفويض

ومع اتضاح دلالة نصوص الكتاب والسنة على رفض التفويض وبطلانه، نأتي لدرس مدى إطلاق هذه النصوص وما إذا كانت شاملة لكل أنحاء وصور التفويض.

ويمكن القول في تحقيق الحال في أمر هذا الاعتقاد: إنّه يتصور على أنحاء:

1 - أن يفرض أنّ الله تعالى قد خلق النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام وفوّض إليهم الخلق والرزق وإدارة العالم، فهم بعد خلقهم من قبل الله تعالى، قد استقلوا في خلق العالم ونظامه أو أصبحوا شركاء لله في ذلك وبنحو مستقل عن إرادته تعالى، وهذا الاعتقاد يمثل شركاً دون شك، وهو باطل عقلاً ونقلاً، ولا سيما إذا قيل بأنه تعالى بعد تفويض الخلق إليهم بالمعنى المذكور قد اعتزل أو ترك أمور الخلق والرزق في مملكته. قال العلامة المجلسي في بيان أحد الوجهين اللذين احتملهما للقول بالتفويض في الخلق والرزق: "**أحدهما**: أن

يقال: إنّهم يفعلون جميع ذلك بقدرتهم وإرادتهم وهم الفاعلون حقيقة، وهذا كفر صريح دلت على استحالته الأدلة العقلية والنقلية، ولا يستريب عاقل في كفر من قال به.."[50]، وكلامه هذا ربما كان شاملاً للاحتمال الثاني الآتي أيضاً. حيث سنذكر تتمة كلامه.

2 - أن يفرض أنّ الله تعالى قد جعل الخلق والرزق مفوّضاً إليهم عليهم السلام، لكنهم يخلقون ويرزقون بإذنه وتمكينه، فإرادتهم ليست مستقلة عن إرادة الله تعالى، وليست في عرضها، بل في طولها، لكن الخلق والرزق على كل حال مفوض إليهم وهو بيدهم وهم المباشرون له، أي إنه "وبدلاً عن إرادة الله ﴿إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يَس: 82]، تحل إرادة الأئمة عليهم السلام، ويقع ما يريدون، فهم الذين يريدون الحياة لمن يحيى ويريدون الموت لمن يموت، وهكذا، وبالإرادة مباشرة يفعل الإمام ما يريد"[51]، وفرق هذا عن سابقه هو أنه في الأول كان يفترض أن التفويض وصل حد استقلال المفوَّض عن المفوِّض، أما هنا فالطولية لا تزال محفوظة، "فكما أن الله تعالى يفعل ما يريد وما يشاء وبإرادته يسيّر العالم، كذلك نفترض الإمام وكأنه يحل محل الله تبارك وتعالى، وبإذنه سبحانه ومشيئته"[52].

وهذا المعنى من التفويض ليس مستحيلاً ثبوتاً لكنه مرفوض إثباتاً، وذلك، لمنافاته لنصوص القرآن الكريم الواضحة الدلالة في إسناد الخلق والرزق - بشكل مباشر ودائم - إلى الله تعالى، كما أنّ الأخبار المتقدمة المبطلة للتفويض شاملة بإطلاقها له، وبعضها ظاهر في أنّ المنفي هو صرف إعطائهم صلاحية الخلق والرزق ولو لم يكن على نحو الاستقلال، ففي خبر أبي الحسن علي بن أحمد الدلال القمي والذي ينقل اختلاف الشيعة في تفويض الخلق والرزق إلى الأئمة عليهم السلام أم لا؟ كان الجواب الذي خرج إليهم في

(50) **بحار الأنوار**، ج25، ص347.
(51) **الإمامة وقيادة المجتمع**، ص129.
(52) **المصدر نفسه**، ص129.

التوقيع: "إن الله تعالى هو الذي خلق الأجسام، وقسم الأرزاق، لأنه ليس بجسم ولا حال في جسم، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشّورىٰ: 11]، فأما الأئمة عليهم السلام فإنهم يسألون الله تعالى فيخلق، ويسألون فيرزق، إيجاباً لمسألتهم، وإعظاماً لحقهم"، فهذا الخبر - في تأكيده على أنهم عليهم السلام يسألون الله تعالى وهو يستجيب لهم - ظاهر في نفي مطلق تفويض الخلق والرزق إليهم وإقدارهم عليه. وهكذا فإن رواية زرارة الواردة بشأن رجلٍ من ولد ابن سبأ والذي كان يعتقد أن الله تعالى خلق محمداً صلى الله عليه وآله وعلياً عليه السلام وفوض إليهما فخلقا ورزقا وأماتا وأحييا تتضمن تكذيب هذه المقالة، ثم يثبت الإمام عليه السلام للنبي صلى الله عليه وآله التفويض في أمر الدين، فلو كان مفوضاً من قبل الله تعالى وبإذنه في الخلق والرزق لما تم نفي التفويض مطلقاً، وإثبات تفويض من سنخ آخر.

3 - إنّ الله تعالى أجرى نظام الخلق على أساس خاص، وهو أن تكون إرادتهم عليهم السلام من جملة مبادئ وعلل تعلق إرادة الله تعالى بالفعل، فإن أرادوا أمر أراده تكويناً، وإن شئت قلت: إنّ مشيئته تعالى قد جرت على الخلق والرزق مقارناً لإرادة النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام لذلك.

وهذا الاعتقاد وإن كان غير مستحيل ثبوتاً، - إذ لا مانع عقلاً في أن يكون الله تعالى قد زوّدهم بمعرفة ما يصلح به أمر هذا العالم ونظامه، فتتعلق إرادتهم بإيجاد الأشياء وفق ما ألهموا علمه، ويوجدها الله تعالى عند إرادتهم[53] - لكن لا دليل عليه إثباتاً، وهو يتوقف على أن يكونوا هم الصادر الأول ليتم بذلك تصوير أن نظام الخلق وجد بعد تعلق إرادتهم بذلك وهذا ما مرّ أنه غير صحيح، وأضف إلى ذلك أنّه يمكن القول: إنّ هذه المهمة، أعني مهمة الخلق والرزق والإماتة والإحياء بهذا المعنى هي أشبه

(53) وقد جرت سُنّة الله تعالى على توقف إرادته التكوينية لبعض الأفعال على بعض المقدمات التي هي من صنع غيره، كما في الشفاء، فهو يتوقف على أخذ المريض بأسباب الشفاء، إلا في مورد الكرامة.

بالمهمة الوظيفية التنفيذية، التي يوكل أمرها إلى الملائكة عليهم السلام، كما يدل على ذلك آيات الكتاب، ﴿فَٱلْمُدَبِّرَٰتِ أَمْرًا﴾ [النَّازعَات: 5]، لا إلى الأنبياء عليهم السلام، وإنما عهد إلى الأنبياء عليهم السلام أداء دور عظيم ومهمة أعلى من تلك، وهي الأخذ بيد الخلق إلى فضاء الكمال المعنوي.

وقد رفض العلامة المجلسي هذا الاحتمال أيضاً، قال في تتمة كلامه الآنف: "**وثانيهما**: أنّ الله تعالى يفعل ذلك مقارناً لإرادتهم كشقّ القمر وإحياء الموتى وقلب العصا حيّة وغير ذلك من المعجزات، فإنّ جميع ذلك إنّما تحصل بقدرته تعالى مقارناً لإرادتهم، لظهور صدقهم، فلا يأبى العقل عن أن يكون الله تعالى خلقهم وأكملهم وألهمهم ما يصلح في نظام العالم، ثم خلق كل شيء مقارناً لإرادتهم ومشيتهم. وهذا وإن كان العقل لا يعارضه كفاحاً لكن الأخبار السالفة تمنع من القول به فيما عدا المعجزات ظاهراً بل صراحاً، مع أنّ القول به قول بما لا يعلم، إذ لم يرد ذلك في الأخبار المعتبرة فيما نعلم. وما ورد من الأخبار الدالة على ذلك - كخطبة البيان وأمثالها - فلم يوجد إلا في كتب الغلاة وأشباههم. مع أنّه يحتمل أن يكون المراد كونهم علة غائية لإيجاد جميع المكونات، وأنّه تعالى جعلهم مطاعين في الأرضين والسماوات، ويطيعهم بإذن الله تعالى كل شيء حتى الجمادات، وأنّهم إذا شاؤوا أمراً لا يرد الله مشيتهم، ولكنهم لا يشاؤن إلا أن يشاء الله. وأمّا ما ورد من الأخبار في نزول الملائكة والروح لكل أمر إليهم وأنّه لا ينزل ملك من السماء لأمر إلا بدأ بهم فليس ذلك لمدخليتهم في ذلك، ولا الاستشارة بهم، بل له الخلق والأمر تعالى شأنه، وليس ذلك إلا لتشريفهم وإكرامهم وإظهار رفعة مقامهم"[54].

4 - أن التفويض معناه أن الله تعالى قد مكّن النبي أو الإمام من أنْ "يسيّر الأحداث وفق عللها الغائبة عنا والتي عرّفها له الله تبارك وتعالى".

(54) **بحار الأنوار**، ج25، ص347.

ويعلِّق بعض الأعلام على هذا الاحتمال بأنّه "في الوقت الذي لم أجد دليلاً عليه لا في كتاب ولا في سنة، لا يوجد دليل مخالف ومعارض له في الكتاب والسُنّة، ولا توجد لدينا ضرورة دينية تمنع عن القول بذلك"[55].

ولربما تذكر قرينة على إبطال ورفض هذا الاحتمال، وهي أنّه لو كان الله تعالى فعلاً قد أوكل إليهم عليهم السلام مهمة تسيير الكون وفق علله، فلمَ لم يذكر ذلك في النصوص الدينية، والحال أنّ أمراً كهذا لا يتم إغفال بيانه، وقد بيّنت النصوص أنّ للملائكة دوراً كهذا في الإماتة والإحياء وتدبير الأمور، فلمَ لا تذكر دور النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام؟! إن عدم ذكر يشير إلى انتفاء هذا الدور. على أنّ ما ذكرناه قبل قليل يأتي هنا، من أنّ هذه مهمة تنفيذية وظيفية ولها أهلها، وأمّا النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام فلهم مهمة أشرف من ذلك.

وبناءً على ما تقدم يصبح واضحاً أن القول بالولاية التكوينية إن رجع إلى أحد أشكال التفويض الباطلة فيكون باطلاً، وأما إن رجع إلى أحد أشكاله الممكنة ثبوتاً فتكون الولاية التكوينية ممكنة ثبوتاً ويلتزم به إن قام الدليل عليه إثباتاً، وهو ما اتضح في المحورين السابقين.

ج - هل يحكم بكفر المفوضة؟

ويبقى السؤال: هل القول بالتفويض كفرٌ؟

والجواب: إن الأمر يختلف من صورة إلى أخرى، كما تنبّه إليه غير واحد من الفقهاء[56]، فالقائل بالتفويض بالمعنى الأول، يمكن الحكم بشركه أو

(55) **الإمامة وقيادة المجتمع**، ص128.

(56) منهم المازندراني، يقول: "للتفويض معان بعضها باطل وبعضها صحيح، أما الباطل فهو تفويض الخلق والإيجاد والرزق والإحياء والإماتة إليه [يقصد المعصوم]، يدل على ذلك: ما روي عن الرضا عليه السلام.."، **شرح أصول الكافي**، ج6، ص53، ومنهم السيد الخوئي رحمه الله، انظر: **شرح العروة الوثقى** (موسوعة السيد الخوئي) ج3، ص67 - 68.

كفره، لأنه جعل العبد شريكاً للمولى في الخلق والرزق وبعيداً عن إرادته سبحانه وتعالى، واحتمال حصول الشبهة له في ذلك لو كان وارداً فهو لا يغير من الأثر الوضعي شيئاً، وإنّما يظهر أثره من جهة العذر وعدمه.

وأما القائل بالتفويض بالمعنى الثاني، فحيث إنه يجعل فعل العبد في طول إرادة الله تعالى، وليس في مقابله، فلا يعدّ كافراً كفراً يخرجه عن الملة، إذْ قد يكون له شبهة معينة أوجبت غفلته عن هذا الحكم الضروري والبديهي. وكونه منكراً للضروري لا يوجب كفره طبقاً لما هو المختار من عدم كون إنكار الضروري موجباً للكفر بعنوانه[57].

وأما القائل بالنحو الثالث أو الرابع من التفويض، فمن الواضح أنه لا يحكم بكفره وإنما غايته أنه يحكم بخطئه، كما لا يخفى.

هذا ولكنْ قد ورد في بعض الأخبار الحكم بشرك المفوِّضة بقول مطلق، من قبيل:

الخبر الأول: ما رواه الصدوق في عيون أخبار الرضا عليه السلام، بإسناده عن يزيد بن عمر الشامي[58]، عن الرضا عليه السلام - في حديث - قال: "من زعم أنّ الله يفعل أفعالنا ثم يعذبنا عليها، فقد قال بالجبر، ومن زعم أنّ الله فوّض أمر الخلق والرزق إلى حججه، فقد قال بالتفويض، والقائل بالجبر كافر، والقائل بالتفويض مشرك"[59].

---

(57) أوضحنا هذا الأمر في كتاب **فقه العلاقة مع الآخر المذهبي**، ج1، ص104 وما بعدها.

(58) في المطبوع من **عيون أخبار الرضا** عليه السلام جاء اسمه هكذا "عن بريد عمير بن معاوية الشامي". وفي **شرح أصول الكافي** للمازندراني، ج5، ص33، زيد بن عمير ابن معاوية الشامي.

(59) **عيون أخبار الرضا** عليه السلام، ج1، ص114، وعنه **وسائل الشيعة**، ج28، ص340، الحديث 4 من الباب 10 من أبواب حد المرتد.

ووجه الحكم بشركهم في هذا الخبر أنّهم يقولون إنّ الناس هم الذين يخلقون أفعالهم دون دخل لمشيئة الله تعالى.

الخبر الثاني: ما رواه زرارة عن الصادق عليه السلام في الخبر المتقدم سابقاً، حيث كذّب الإمام عليه السلام الرجل الذي هو من ولد عبد الله بن سبأ والذي يقول بالتفويض. واستشهد عليه السلام على تكذيبه بقوله تعالى: ﴿أَمْ جَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُواْ كَخَلْقِهِۦ فَتَشَٰبَهَ ٱلْخَلْقُ عَلَيْهِمْۚ قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّٰرُ﴾ [الرّعد: 16][60]. ما يعني أنّ الإمام عليه السلام يعتبر هذا الاعتقاد شركاً.

الخبر الثالث: ما تقدم عن أبي هاشم الجعفري عن أبي الحسن الرضا عليه السلام: "الغلاة كفار والمفوضة مشركون.."[61].

إلى غيرها من الأخبار.

ولكنّ هذه الأخبار لو تمّ سندها[62]، لا يمكن الاستناد إليها في الحكم بكفر كلّ من أطلق عليه اسم المفوضة، لأنّ بعض مراتب التفويض ممكنة وليست

---

(60) **الاعتقادات في دين الإمامية**، ص، 100 - 101.

(61) **عيون أخبار الرضا** عليه السلام، ج2 ص219.

(62) الأخبار الثلاثة التي نقلناه في المتن ضعيفة، **أما الخبر الأول**، فهو ضعيف بتميم بن عبد الله بن تميم القرشي الذي روى عنه الصدوق، فقد ضُعف من قبل ابن الغضائري، وإذا لم تقبل تضعيفاته، فعلى الأقل لا توثيق للرجل، وأمّا ترضي الصدوق عليه فلا يكفي في الوثاقة، انظر: **معجم رجال الحديث**، ج4، ص285. ويزيد بن عمير بن معاوية الشامي مجهول ولا ترجمة له في الرجال، **وأما الخبر الثاني**، وهو خبر الصدوق في الاعتقادات، فهو مرسل، **وأما الخبر الثالث**، فسنده هو: الصدوق، قال: حدثنا محمد بن علي بن بشار (ره) قال: حدثنا أبو الفرج المظفر بن أحمد بن الحسن القزويني قال: حدثنا العباس بن محمد بن قاسم بن حمزة بن موسى بن جعفر عليه السلام قال: حدثنا الحسن بن سهل القمي عن محمد بن خالد عن أبي هاشم الجعفري، وفي هذا السند أكثر من علة، بدءاً من الراوي الأول الذي روى عنه الصدوق وهو محمد بن علي بن بشار القزويني، فهو ممن لا توثيق له، وترضي الصدوق عليه لا ينفع، وتمتد الجهالة إلى الراوي الثاني والثالث، راجع: **مستدركات علم الرجال**، ج4، ص357، وج 7، ص433.

مستحيلة، فلا بدّ من حمل الأخبار على بعض مراتب التفويض الباطلة، عنيت به ما جاء في النحو الأول، وإن أبيت هذا الحمل وأصررت على التمسك بإطلاقها، فيتعين القول إنها ناظرة إلى بعض مراتب الكفر التي لا توجب الخروج عن الملة والدين[63]، ولا سيما أنّه "من المعلوم كثرة وجود المجسمة والمجبرة والمفوضة في زمن الأئمة عليهم السلام والحكم بنجاستهم وكفر جميعهم كما ترى"[64]، ويؤيده بل يدل عليه كثرة استخدام لفظ الكفر والشرك في كلماتهم عليهم السلام في بعض المراتب التي لا تعني الخروج عن الدين، وكثرة الاستعمال المذكورة بلغت حداً لم يبق معها ظهور لهذه الألفاظ في معانيها الموجبة للحكم بالإخراج عن الدين، كما نبّه عليه بعض الفقهاء[65].

وتنويع الاستعمال في الرواية الأولى حيث حكمت بكفر المجبرة وشرك المفوضة لا يعدّ قرينة على إرادة المعنى الحقيقي لهذين اللفظين في المقام، لأنّ التنويع يلائم كل مراتب الكفر والشرك، بما فيها المراتب غير المخرجة عن الدين، ولهذا وجدنا أنّ الرواية الثانية حكمت بكفر الاثنين معاً. والمناسبة واضحة لهذا التنويع فالحكم بشرك المفوّضة إنّما هو بلحاظ أنّ لازم عقيدتهم جعل سلطان معين للعبد في مقابل الله تعالى، حتى لو كان بإذنه، وأمّا الحكم بكفر المجبّرة فهو أن لازم قولهم اتهام الله بالظلم وهو كفر بالله تعالى، إذ ليس إلهاً هذا الذي يظلم العباد!

---

(63) والمفارقة أن بعض الفقهاء كالمحقق الهمداني، مع أنه حمل روايات كفر النواصب على ظاهرها وحكم بخروجهم عن الملة مع كون ذلك خلاف السيرة، فإنّه هنا حمل الروايتين المذكورتين على بعض مستويات التكفير التي لا تخرج عن الدين، قال تعليقاً على الاستدلال بالرواية المذكورة لإثبات نجاسة المجبرة: "وفيه أيضا ما في الرواية السابقة من عدم صلاحيّتها لإثبات مثل هذا الحكم خصوصا مع مخالفتها للمشهور.. فلا يبعد أن يكون المراد بالرواية استلزام قولهم للكفر ببعض مراتبه وكونهم كفّارا في المآل، لا أنّهم محكومون بذلك في الظاهر.. ويحتمل أن يكون المراد بكونه كافراً ما إذا علم بالملازمة واعترف بها"، انظر: **مصباح الفقيه**، ج7، ص296.

(64) **تقريرات الحدود والتعزيرات** لدرس السيد الكلبيكاني، ج2، ص75 - 76.

(65) كتاب **الطهارة** للسيد الخميني، ج3 ص460، طبعة مؤسسة نشر آثار الإمام.

فهرس المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم.

2- الآشتياني، محمد حسن (ت: 1319هـ)، بحر الفوائد في شرح الفرائد، طبعة حجرية.

3- الآملي، الشيخ محمد تقي (ت: 1391هـ)، كتاب المكاسب والبيع، تقرير بحث المحقق النائيني (ت: 1355هـ)، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

4- الآملي، الشيخ محمد تقي (ت: 1391هـ)، مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، مطبعة الفردوسي، إيران، الطبعة الأولى، 1377هـ.

5- الأصفهاني، الميراز عبد الله أفندي (من أعلام القرن الثاني عشر)، رياض العلماء وحياض الفضلاء، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، مكتبة آية الله المرعشي، قم ـ إيران، ط1، لا.ت.

6- الأصفهاني، محمد حسين (1361هـ)، حاشية المكاسب، تحقيق: الشيخ عباس محمد آل سباع القطيفي، الناشر: المحقق، الطبعة الأولى، 1418هـ.

7- ابن أبي الحديد المعتزلي (ت: 656هـ)، شرح نهج البلاغة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المؤسسة الجامعية للدراسات الإسلامية.

8- ابن سينا، الشيخ الرئيس حسين بن عبد الله (ت: 428هـ)، الاشارات والتنبيهات، تحقيق: مجتبى الزارعي، الطبعة الثانية، مؤسسة بوستان كتاب، 1429ق. 1387ش.

9- ابن شهر آشوب، محمد بن علي المازندراني (ت: 588هـ)، مناقب آل أبي طالب، تحقيق: السيد هاشم الرسولي المحلاتي، انتشارات علامة، قم - إيران.

10- ابن شهر آشوب، محمد بن علي المازندراني (ت: 588هـ)، مناقب آل أبي طالب، تحقيق: لجنة من أساتذة النجف الأشرف، الناشر: المكتبة الحيدرية - النجف الأشرف، 1376هـ/ 1956م.

11- ابن طاووس (ت: 664هـ)، إقبال الأعمال، تحقيق: جواد القيومي الأصفهاني، الناشر: مكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة: الأولى، 1414هـ.

12- ابن عربي، محيي الدين (ت: 638هـ)، الفتوحات المكية، دار صادر، بيروت- لبنان.

13- ابن قولويه القمي، جعفر بن محمد (ت: 368هـ)، كامل الزيارات، تحقيق: الشيخ جواد القيومي، مؤسسة نشر الفقاهة، قم - إيران، الطبعة الأولى، 1417هـ.

14- ابن ماجة، محمد بن يزيد القزويني (ت: 275هـ)، سنن ابن ماجة، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت.

15- أبو داوود، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت: 275هـ)، سنن أبي داوود، تحقيق: سعيد محمد اللحام، دار الفكر، 1410هـ / 1990م.

16- البجنوردي، السيد محمد حسن (ت: 1396هـ)، القواعد الفقهية، تحقيق: محمد حسن الدرايتي - مهدي المهريزي، نشر الهادي، الطبعة الأولى، 1419هـ.

17- البحراني، ابن ميثم (ت: 679هـ)، شرح نهج البلاغة، تحقيق: عني بتصحيحه عدة من الأفاضل وقوبل بعدة نسخ موثوق بها، الناشر: مركز النشر مكتب الاعلام الاسلامي - الحوزة العلمية - قم - ايران، الطبعة الأولى، 1362ش.

18- البحراني، السيد هاشم (ت: 1107هـ)، مدينة المعاجز أو معاجز آل البيت(ع)، مؤسسة النعمان للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان - بيروت، 1411هـ/ 1991م.

19- البحراني، الشيخ حسين آل عصفور (ت: 1216هـ)، الأنوار اللوامع في شرح مفاتيح الشرائع، تحقيق: محسن آل عصفور، قم- إيران.

20- بحر العلوم، السيد محمد بحر العلوم (ت: 1326هـ)، بلغة الفقيه، تحقيق: السيد محمد تقي آل بحر العلوم، منشورات مكتبة الصادق- طهران، الطبعة الرابعة، 1362 ش/ 1403هـ/ 1984م.

21- البخاري، محمد بن اسماعيل (ت: 256هـ)، صحيح البخاري، دار الفكر- بيروت، الطبعة الثامنة، 1981م.

22- البرسي، الحافظ رجب (ت: 813هـ)، مشارق أنوار اليقين، تحقيق: السيد علي عاشور، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، 1419هـ/ 1999م.

23- البرقي، أحمد بن محمد بن خالد (ت: 274هـ)، المحاسن، تحقيق: السيد جلال الدين الحسيني، دار الكتب الإسلامية - إيران.

24- البروجردي، السيد حسين (ت: 1340هـ)، تفسير الصراط المستقيم، تحقيق: غلام رضا مولانا البروجردي، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية - قم - ايران، الطبعة الأولى، 1422هـ.

25- البروجردي، الشيخ مرتضى، شرح العروة الوثقى، (موسوعة السيد الخوئي)، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي، الطبعة الثانية، 2005م.

26- البغدادي، عبد القاهر بن طاهر بن محمد (ت: 429هـ)، الفَرق بين الفِرق، تحقيق: الشيخ إبراهيم رمضان - دار الفتوى، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1415هـ/ 1994م.

27- البلاغي، الشيخ محمد جواد (ت: 1352هـ)، آلاء الرحمن في تفسير القرآن، مطبعة العرفان، صيدا- لبنان، 1933م.

28- البلاغي، الشيخ محمد جواد، الرحلة المدرسية والمدرسة السَّيّارة في نهج الهدى، تقديم: السيد محمد حسين فضل الله، دار المرتضى، بيروت- لبنان، الطبعة الرابعة، 1998م.

29- البهائي، محمد بن الحسين بن عبد الصمد (1301هـ)، مشرق الشمسين وإكسير السعادتين، منشورات مكتبة بصيرتي، قم، طبعة حجرية.

30- البيضاوي (ت: 682هـ)، تفسير البيضاوي الناشر: دار الفكر، بيروت.

31- پور الشهرضائي، محمد علي الاسماعيل، مجمع الأفكار ومطرح الأنظار، تحقيق: تقريرات بحث ميرزا هاشم الآملي (1412هـ)، قم، 1395هـ.

32- التبريزي، الميرزا جواد (ت: 1427هـ)، إرشاد الطالب إلى التعليق على المكاسب، مؤسسة إسماعيليان، الطبعة الثاينة، قم- إيران، 1411هـ.

33- التنكابني، الميرزا محمد بن سليمان، قصص العلماء ورسالة سبيل النجاة، منشورات ذوي القربى، قم، الطبعة الثانية، 1429هـ.

34- التوحيدي، محمد علي التبريزي، مصباح الفقاهة، تقريراً لأبحاث السيد الخوئي رحمه الله، إسماعيليان، قم - 1996م/ 1417هـ.

35- الجرجاني، القاضي علي بن محمد (ت: 816هـ)، شرح المواقف، تحقيق: علي بن محمد الجرجاني، الطبعة الأولى، 1325هـ/ 1907م.

36- الجزيني، محمد بن مكي، الأربعون حديثاً، تحقيق ونشر: مدرسة الإمام المهدي عليه السلام، قم، 1407هـ.

37- الجلالي، السيد محمد تقي الحسيني (1402هـ)، فقه العترة في زكاة الفطرة، قم- إيران، الطبعة الثانية، 1406هـ.

38- الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح أو تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد ابن عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين- بيروت، الطبعة الرابعة 1407هـ.

39- الحائري، السيد كاظم الحسيني، الإمامة وقيادة المجتمع، مكتب آية الله السيد كاظم الحائري، قم، الطبعة الأولى، 1416هـ/ 1995م.

40- الحر العاملي، الشيخ محمد بن الحسن (1104هـ)، تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة المعروف اختصاراً بـ "وسائل الشيعة"، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث- قم، الطبعة الثانية، 1414هـ.

41- الحر العاملي، الشيخ محمد بن الحسن (ت: 1104هـ)، الجواهر السنية، مكتبة المفيد، قم - إيران، 1384هـ/ 1964م.

42- الحر العاملي، الشيخ محمد بن الحسن، الفوائد الطوسية، تعليق وتصحيح: السيد مهدي اللازوردي والشيخ محمد درودي، المطبعة العلمية، قم- إيران، 1403هـ.

43- الحراني، الحسن بن علي بن الحسين بن شعبة (القرن الرابع)، تحف العقول عن آل الرسول ﷺ، تحقيق: علي أكبرالغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي، قم إيران، ط 2، 1404هـ.

44- الحلي، الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدي المعروف بالعلامة الحلي (648- 726)، نهج الحق وكشف الصدق، تقديم: السيد رضا الصدر، تعليق: الشيخ عين الله الحسني الأرموي، دار الهجرة، قم- إيران، 1421هـ.

45- الحلي، الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدي المعروف بالعلامة الحلي (648- 726)، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، تحقيق: آية الله حسن زاده الآملي، الناشر: مؤسسة نشر الإسلامي - قم، الطبعة السابعة، 1417هـ.

46- الحلي، نفسه، مناهج اليقين في أصول الدين، مجمع البحوث العلمية، الطبعة الثانية، مشهد، 1430هـ.

47- الحلي، جمال الدين الفاضل المقداد بن عبد الله السيوري، إرشاد الطالبين إلى نهج المسترشدين، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم- إيران، 1405هـ.

48- الحلي، الشيخ حسن بن سليمان (من أوائل علماء القرن التاسع الهجري)، مختصر بصائر الدرجات، منشورات المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف، انتشارات الرسول المصطفى ﷺ - قم، الطبعة الأولى، 1370هـ/ 1950م.

49- الخراساني، محمد تقي النقوي القايني (معاصر)، مفتاح السعادة في شرح نهج البلاغة، الناشر: مدرسه چهل ستون ومكتبتها العامة، طهران.

50- الخشن، حسين أحمد، فقه العلاقة مع الآخر المذهبي - دراسة في فتاوى القطيعة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 2019م.

51- الخشن، حسين، أبعاد الشخصية النبوية، دار الانتشار العربي، 2020مـ، بيروت - لبنان.

51أ- الخشن، حسين، الشيعة والغلو، دار الانتشار العربي، ط1، 2022، بيروت، لبنان.

52- الخشن، حسين، أصول الاجتهاد الكلامي، المركز الإسلامي الثقافي، الطبعة الأولى، بيروت لبنان، 1436هـ/ 2015م.

53- الخلخالي، السيد محمد رضا الموسوي، موسوعة الإمام الخوئي شرح مناسك الحج، تقريراً لبحث السيد الخوئي، (مدرج في موسوعة الإمام الخوئي)، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي قدس سره، قم- إيران، الطبعة الثانية، 1426هـ/ 2005م.

54- الخميني، روح الله الموسوي (ت: 1410هـ)، حديث الطلب والإرادة، تحقيق: شرح الشيخ محمد المحمدي الجيلاني، الناشر: مؤسسة العروج، الطبعة الأولى، 1421هـ.

55- الخميني، روح الله الموسوي، كتاب البيع، مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني (قدس سره) تحقيق ونشر: مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني (قدس سره)، الطبعة الأولى، بهار 1379 - صفر 1421هـ.

56- الخميني، نفسه، مصباح الهداية إلى الخلافة والولاية، مقدمة: استاذ سيد جلالا الدين آشتياني، ناشر: مؤسسة تنظيم ونشر آثار إمام خميني، الطبعة الثانية، 1373.

57- الخوئي، السيد أبو القاسم الموسوي، والتبريزي الميرزا جواد (ت: 1413هـ)، صراط النجاة (استفتاءات)، قم- إيران،الطبعة الأولى، 1416هـ.

58- الخوئي، نفسه، معجم رجال الحديث، الطبعة الخامسة، 1413هـ/ 1992م.

59- الخوئي، الميرزا حبيب الله (ت: 1324هـ)، منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، تحقيق: السيد إبراهيم الميانجي، ناشر: بنياد فرهنكي إمام المهدي، طهران- إيران، الطبعة الرابعة.

60- الداماد، محمد باقر الحسيني الاسترابادي (ت: 1041هـ)، الرواشح السماوية، تحقيق: غلام حسين قيصري ها، نعمة الله الجليلي، دار الحديث للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1422هـ/ 1380ش.

61- الدميري، كمال الدين (ت: 808هـ)، حياة الحيوان الكبرى الناشر : دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، 1424هـ.

62- الدويش، أحمد بن عبد الرزاق (معاصر)، فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، دار المؤيد، الرياض- المملكة العربية السعودية.

63- الروحاني، السيد محمد صادق (معاصر)، فقه الصادق، مؤسسة دار الكتاب- قم، الطبعة الثالثة، 1412هـ

64- الريشهري، محمد (معاصر)، القيادة في الإسلام، تحقيق وتعريب: علي الأسدي، الناشر: مؤسسة دار الحديث الثقافية، قم - ايران، الطبعة الأولى.

65- الريشهري، محمد (معاصر)، موسوعة العقائد الإسلامية، تحقيق: مركز بحوث دار الحديث، الناشر: دار الحديث للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1425هـ/ 1383.ش.

66- السبحاني، الشيخ جعفر (معاصر)، كليات في علم الرجال، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، الطبعة الثالثة، 1414هـ.

67- السبحاني، الشيخ جعفر (معاصر)، رسائل ومقالات، الناشر : مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام - قم، الطبعة الأولى،1419هـ.

68- السبحاني، الشيخ جعفر (معاصر)، الإنصاف في مسائل دام فيها الخلاف، الناشر : مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، قم، الطبعة الأولى، 1423هـ/ 1381ش.

69- السبزواري، حاج ملا هادي (ت: 1289هـ)، شرح الأسماء الحسنى، الناشر: منشورات مكتبة بصيرتي، قم - ايران.

70- الشريف الرضي، محمد بن الحسين (ت: 406هـ)، نهج البلاغة، تعليق وشرح: الشيخ محمد عبده، دار الذخائر، قم- إيران، الطبعة الأولى، 1410هـ.

71- الشهيد الثاني، زين الدين بن علي الجبعي العاملي (911هـ - 965هـ)، الفوائد الملية لشرح الرسالة النفلية، تحقيق ونشر: مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي، قم- إيران، الطبعة الأولى، 1420هـ.

72- الشيرازي، صدر المتألهين صدر الدين محمد الشيرازي، (ت: 1050هـ)، الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان، 1383هـ.

73- الصادق، (المنسوب للإمام جعفر الصادق عليه السلام)، مصباح الشريعة ومفتاح الحقيقة، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1400هـ/ 1980م.

74- الصدر، السيد حسن (ت: 1351هـ)، نهاية الدراية، تحقيق: ماجد الغرباوي، الناشر: نشر المشعر، قم.

75- الصدوق، أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي المعروف بالشيخ الصدوق (حدود 306 هـ - 381 هـ)، من لا يحضره الفقيه، تحقيق: علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي، قم ـ إيران، لا.ط، لا.ت.

76- الصدوق، أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي المعروف بالشيخ الصدوق (ت: 381 هـ)، التوحيد، تحقيق: السيد هاشم الحسيني الطهراني، مؤسسة النشر الإسلامي، قم- إيران، 1387هـ.ش.

77- الصدوق، أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي المعروف بالشيخ الصدوق (ت: 381 هـ)، عيون أخبار الرضا عليه السلام، مؤسسة الأعلمي- بيروت لبنان، 1404هـ.

78- الصدوق، نفسه، كمال الدين وتمام النعمة، تحقيق: علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي، قم- إيران، 1405هـ.

79- الصدوق، نفسه، الاعتقادات في دين الإمامية، تحقيق: عصام عبد السيد، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، 1414هـ. 1993م.

80- الصدوق، نفسه، علل الشرائع، المكتبة الحيدرية، العراق - النجف الأشرف، 1966م.

81- الصدوق، نفسه، الأمالي، مؤسسة البعثة، قم ـ إيران، الطبعة الأولى، 1917هـ.

82- الصدوق، نفسه، الخصال، تحقيق: علي أكبر الغفاري، جماعة المدرسين- قم، 1403هـ.

83- الصفار، محمد بن الحسن بن فروخ (ت: 290هـ)، بصائر الدرجات، تحقيق: تصحيح وتعليق وتقديم: الحاج ميرزا حسن كوچه باغي، الناشر: منشورات الأعلمي - طهران، 1404هـ/ 1362ش.

84- الصفدي، صلاح الدين (ت: 764هـ)، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى الناشر : دار إحياء التراث، بيروت، 1420هـ/ 2000م.

85- الطالقاني، السيد محمد حسن آل الطالقاني، الشيخية نشأتها وتطورها ومصادر دراستها، الآمال للمطبوعات، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1420هـ/ 1999م.

86- الطباطبائي، السيد محمد حسين (ت: 1402هـ)، الرسائل التوحيدية، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، دفتر انتشارات إسلامي، الطبعة الثالثة، قم، 1425هـ.

87- الطباطبائي، السيد محمد حسين، أصول الفلسفة والمنهج الواقعي، تعليق الشهيد مرتضى مطهري، تعريب: السيد عمار أبو رغيف، المؤسسة العراقية للنشر والتوزيع.

88- الطباطبائي، السيد محمد حسين (ت: 1402هـ)، نهاية الحكمة، تحقيق: الشيخ عباس علي الزارعي السبزواري، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، الطبعة الرابعة عشرة المنقحة، 1417هـ.

89- الطباطبائي، السيد محمد حسين (ت1402هـ)، تفسير الميزان، منشورات جامعة المدرسين.

90- الطباطبائي، السيد محمد حسين (ت: 1402هـ)، بداية الحكمة، تحقيق : عباس علي الزارعي السبزواري، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، 1418هـ.

91- الطبطبائي، السيد محمد حسين (ت: 1402هـ)، الشيعة في الإسلام.

92- الطبراني، المعجم الأوسط، دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1415هـ.

93- الطبرسي، الميرزا حسين بن محمد تقي بن علي محمّد بن تقي النوري الطبرسي (1245 هـ - 1320 هـ)، جنة المأوى، (مدرج في ج 35 من كتاب بحار الأنوار).

94- الطبرسي، الفضل بن الحسن (القرن السادس الهجري)، جوامع الجامع، مؤسسة النشر الإسلامي، قم ـ إيران، 1418 هـ.

95- الطبرسي، الفضل بن الحسن (ت: 548هـ)، مجمع البيان في تفسير القرآن، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1415هـ.

96- الطبرسي، أحمد بن علي (ت: 560هـ)، الاحتجاج، تحقيق: محمد باقر الخرسان، دار النعمان- النجف، 1966م.

97- الطبري، محمد بن جرير(ت: 310هـ)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن المعروف بتفسير الطبري، ضبط وتوثيق وتخريج: صدقي جميل العطار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، 1415هـ -1995م.

98- الطبري، محمد بن جرير بن رستم الطبري الصغير (من أعلام القرن الخامس الهجري)،

دلائل الإمامة، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية مؤسسة البعثة، قم، الطبعة الأولى، 1413هـ.

99- طرابيشي، جورج، المعجزة أو سبات العقل في الإسلام، دار الساقي، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، 2011م.

100- الطهراني، السيد محمد الحسين الحسيني (ت: 1345هـ)، الروح المجرد، تعريب: عبد الرحيم المبارك، دار المحجة البيضاء، الطبعة الأولى، بيروت، 1415هـ.

101- الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت460)، تهذيب الأحكام، تحقيق: السيد حسن الخرسان، دار الكتب الإسلامية- إيران، 1365هـ.

102- الطوسي، محمد بن الحسن (ت460)، الأمالي، مؤسسة البعثة، قم ـ إيران، ط1، 1414هـ.

103- الطوسي، محمد بن الحسن (460هـ)، الاقتصاد، الناشر: منشورات مكتبة جامع چهلستون - طهران، 1400هـ.

104- الطوسي، محمد بن الحسن (ت460)، الغيبة، تحقيق: الشيخ عباد الله الطهراني والشيخ علي أحمد ناصح، مؤسسة المعارف الإسلامية، قم - إيران، الطبعة الأولى، 1411هـ.

105- الطوسي، نفسه، التبيان في تفسير القرآن، تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي، الناشر: مكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة الأولى، 1409هـ.

106- الطوسي، نفسه، مصباح المتهجد، الطبعة الأولى، 1411هـ/ 1991م، الناشر: مؤسسة فقه الشيعة - بيروت - لبنان

107- الطوسي، نفسه، الرسائل العشر، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

108- العجلوني، إسماعيل بن محمد (ت: 1162هـ)، كشف الخفاء ومزيل الإلباس، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة، 1408هـ.

109- العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن حجر (ت: 852هـ)، لسان الميزان، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة الثالثة، بيروت لبنان، 1986م.

110- العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن حجر (ت: 852هـ)، فتح الباري في شرح صحيح البخاري، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية.

111- العسكري، الإمام أبي محمد الحسن بن علي، التفسير المنسوب إلى الإمام أبي محمد الحسن بن علي(ع)، تحقيق: مدرسة الإمام المهدي عليه السلام، دار الكتاب الإسلامي، بيروت- لبنان.

112- العياشي، محمد بن مسعود السمرقندي (ت: 320هـ)، تفسير العياشي، تحقيق: هاشم الرسولي المحلاتي، المكتبة العلمية الإسلامية، طهران.

113- الغزالي، أبي حامد (ت: 505هـ)، إحياء علوم الدين، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

114- الفاضل المقداد، جمال الدين مقداد بن عبد الله السيوري الحلي، الأنوار الجلالية في شرح الفصول النصيرية، تحقيق: علي حاجي آبادي - عباس جلالي نيا، قسم الفقه في مجمع البحوث الإسلامية، الطبعة الثانية، طهران، 1414هـ/ 1994م.

115- الفتني، محمد طاهر بن علي الهندي الفتني (ت: 986هـ)، تذكرة الموضوعات.

116- الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت: 175هـ)، كتاب العين، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، قم- إيران، الطبعة الثانية، 1409هـ.

117- فضل الله، السيد محمد حسين (ت: 2010 م)، من وحي القرآن، دار الملاك - بيروت، الطبعة الثالثة، 2018م.

118- فضل الله، السيد محمد حسين، نظرة إسلامية حول الولاية التكوينية، دار الملاك، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1431هـ/ 2010م.

119- الفياض، الشيخ محمد اسحاق، محاضرات في أصول الفقه - تقرير بحث السيد الخوئي (ت: 1413هـ)، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، الطبعة الأولى، 1419هـ.

120- الفياض، الشيخ محمد اسحاق، المباحث الأصولية، الناشر: مكتب آية الله العظمى الشيخ محمد إسحاق الفياض، الطبعة الأولى.

121- القاري، ملا علي (ت: 1014هـ)، الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة (الموضوعات الكبرى)، تحقيق: محمد بن لطفي الصباغ، المكتب الاسلامي - بيروت، الطبعة الثانية، 1406هـ.

122- القمي، علي بن محمد الخزاز (ت: 400هـ)، كفاية الأثر، تحقيق: السيد عبد اللطيف الحسيني الكوهكمري، انتشارات بيدار، قم- إيران، 1401هـ.

123- القمي، علي بن إبراهيم القمي (329 هـ)، تفسير القمي، تصحيح: السيد طيب الجزائري، مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة، 1404هـ.

124- الكاشاني، الفيض الكاشاني الفيض (ت: 1091هـ)، المحجة البيضاء في تهذيب الإحياء، تحقيق: علي أكبر الغفاري، الطبعة الثانية، الناشر: دفتر انتشارات اسلامى وابسته به جامعه مدرسين حوزه علميه، قم.

125- الكاشاني، الملا فتح الله (ت: 988هـ)، زبدة التفاسير، تحقيق: مؤسسة المعارف، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية - قم - ايران، الطبعة الأولى، 1423هـ.

126- كاشف الغطاء، الشيخ علي (ت: 1411هـ)، النور الساطع في الفقه النافع، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، 1964م.

127- كاشف الغطاء، الشيخ محمد حسين (ت: 1373هـ)، الفردوس الأعلى، تحقيق: السيد محمد علي القاضي الطباطبائي، الناشر: مكتبة فيروز آدابي، قم، الطبعة الثالثة، 1402هـ/ 1982م.

128- الكتاني، الشيخ محمد جعفر (ت: 1345هـ)، نظم المتناثر من الحديث المتواتر، دار الكتب السلفية للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الثانية.

129- الكراجكي، أبي الفتح محمد بن علي (ت: 449هـ)، كنز الفوائد في حل مشكلات القواعد، مكتبة المصطفوي، قم، الطبعة الثانية، 1369هـ. ش

130- الكلبيكاني، الشيخ لطف الله الصافي، مجموعة الرسائل.

131- الكلبيكاني، السيد محمد رضا الموسوي الگلپايگاني (ت: 1414هـ) / تقريرات الحدود والتعزيرات لدروس السيد الكلبيكاني، نسخة مخطوطة (ضمن مكتبة أهل البيت عليهم السلام الإلكترونية)

132- الكلبيكاني، السيد محمد رضا (ت: 1414هـ)، نتائج الأفكار في نجاسة الكفار، نتائج الأفكار، الناشر: دار القرآن الكريم - قم المقدسة، الطبعة الأولى، 1413هـ.

133- الكليني، محمد بن يعقوب (ت: 329هـ)، الكافي، تحقيق: علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية، إيران، 1388هـ.

134- اللنكراني، الشيخ فاضل (ت: 1428هـ)، تفصيل الشريعة في شرح تحرير الوسيلة (النجاسات وأحكامها) الناشر: المؤلف، قم، الطبعة الأولى، 1409هـ/ 1368/ 01/ 20ش.

135- المازندراني، المولى محمد صالح (ت: 1081هـ)، شرح أصول الكافي، تعليق: الميرزا أبو الحسن الشعراني، ضبط وتصحيح: علي عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1421هـ.

136- المجلسي، محمد باقر (ت: 1111هـ)، بحار الأنوار، مؤسسة الوفاء- بيروت، الطبعة الثانية، 1983م.

137- المجلسي، نفسه، مرآة العقول في شرح أخبار الرسول، دار الكتب الإسلامية، طهران، 1398ق/ 1356ش.

138- المجلسي، المولى محمد تقي (المجلسي الأول) (ت 1070هـ)، روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه، بنياد فرهنگی إسلامی، قم ـ إيران، ط1، 1413هـ.

139- المجلسي، المولى محمد تقي، روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه، تحقيق: محمد أحمد الشيخ محمد صالح، شركة دار المصطفى لإحياء التراث، ط 1، بيروت 2009م.

140- محسني، محمد آصف، صراط الحق في المعارف الإسلامية والأصول الاعتقادية، ذوي القربى، قم، الطبعة الأولى، 1428هـ.

141- محسني، محمد آصف، مشرعة بحار الأنوار، مكتبة عزيزي، قم، الطبعة الأولى، 1381هـ. 1423هـ. ق.

142- المرتضى، السيد علي بن الحسين بن موسى المعروف بـ الشريف المرتضى (ت: 436هـ)، الشافي في الإمامة، تحقيق: عبد الزهراء الحسيني الخطيب، الطبعة الثانية، مؤسسة إسماعليان قم- إيران، 1410هـ.

143- المرتضى، نفسه، رسائل الشريف المرتضى (المجموعة الثالثة)، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، الناشر: دار القرآن الكريم، قم، الطبعة الأولى، 1405هـ. ق.

144- المروج، السيد جعفر الجزائري المروج (ـ: 1377هـ)، هدى الطالب إلى شرح المكاسب الناشر: انتشارات دار المجتبى عليه السلام، الطبعة الثانية، 1383ش.

145- المشهدي، محمد بن محمد رضا (ق 12)، تفسير كنز الدقائق وبحر الغرائب، تحقيق: حسين دركاهي، وزارة الثقافة والإرشاد- إيران، الطبعة الأولى، 1991م.

146- المصري، ابن نجيم المصري الحنفي (970هـ)، البحر الرائق في شرح كنز الدقائق، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1996م.

147- مطهري، الشهيد مرتضى، ولاءها وولايتها، انتشارات صدرا، الطبعة التاسعة والثلاثون، 1440هـ.

148- مطهري، نفسه، الولاء والولاية، ترجمة جعفر صادق الخليلي، مؤسسة البعثة، طهران، 1407 هـ.

149- مطهري، نفسه، النبوة، تعريب: جواد علي كسار، مؤسسة أم القرى للتحقيق والنشر، الطبعة الأولى، 1420هـ.

150- مغنية، الشيخ محمد جواد (ت: 1400هـ)، التفسير الكاشف، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، 1978م.

151- المفيد، محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي (326- 413هـ)، تصحيح اعتقادات الإمامية، تحقيق: حسين درگاهي، دار المفيد للطباعة والنشر، قم ـ إيران، الطبعة الثانية، 1414هـ.

152- المفيد، محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي (326- 413هـ)، أوائل المقالات، تحقيق: الشيخ ابراهيم الأنصاي، دار المفيد للطباعة والنشر والتوبع، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، 1993م.

153- المفيد، محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي (ت: 413هـ)، الفصول المختارة، تحقيق: السيد نور الدين جعفريان الاصبهاني، الشيخ يعقوب الجعفري، الشيخ محسن الأحمدي، الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، 1414هـ/ 1993م.

154- المفيد، محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي (ت: 413هـ)، النكت الإعتقادية، تحقيق: رضا المختاري، الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، 1414هـ/ 1993م.

155- المنتظري، حسين علي (ت: 2009م)، دراسات في ولاية الفقيه، المركز العالمي للدراسات الإسلامية، الطبعة الثانية، 1409هـ.

156- الموسوي، علي بن الحسين الموسوي المعروف بالسيد المرتضى، (355- 436هـ)، الذخيرة في علم الكلام، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، الطبعة الثالثة، قم، 1431هـ.

157- الميلاني، السيد محمد علي الحسيني، علم وجهاد، حياة آية الله السيد محمد هادي الشيرازي، مراجعة وإشراف السيد علي الحسيني الميلاني، الغدير للنشر والتوزيع، قم، الطبعة الأولى، 1427هـ.

158- النجاشي، أحمد بن علي بن أحمد بن العباس الأسدي (ت: 450هـ)، الفهرست المعروف برجال النجاشي، تحقيق: السيد موسى الزنجاني، جماعة المدرسين، ق، 1407هـ.

159- النعماني، الشيخ محمد بن إبراهيم بن جعفر الكاتب المعروف بالنعماني (ت: 360هـ)، الغيبة، تحقيق: فارس حسن كريم، الناشر: مدين، الطبعة الأولى، 1404هـ.

160- نعمة، الشيخ عبد الله، الأدلة الجلية في شرح الفصول النصيرية، دار الفكر اللبناني للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1986م.

161- النمازي، الشيخ علي الشاهرودي (ت: 1405هـ)، مستدركات علم الرجال، الطبعة الأولى، طهران، 1412هـ.

162- وهبي، الشيخ مالك، الولاية التكوينية، دراسة موضوعية بين النفي والإثبات، دار الهادي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1425هـ/ 2004م.

163- الهيثمي، الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر، (ت: 807هـ)، مجمع الزوائد، دار الكتب العلمية- بيروت، 1988م.

164- خلافت وولايت: مجلة حسينية الإرشاد، سنة 1390 هـ نقلا عن مجلة "مكتب تشيع"، العدد 2/ 172 - 180، بقلم الأستاذ العلامة الطباطبائي.

المحتويات

مقدمة 5
تمهيد 7

المحور الأول: مناشئ الولاية التكوينية 15

المنشأ الأول: وساطة الفيض 16
المنشأ الثاني: المسار العرفاني والولاية التكوينية 52
المنشأ الثالث: كونهم العلّة الغائية 69

المحور الثاني: الولاية التكوينية بين الإثبات والنفي 77

المستوى الأول: الولاية المعنوية 77
المستوى الثاني: تمكينه من التصرف العام/التصرف والتسخير 88

المحور الثالث: التفويض دلالاته ومستوياته 179

من هم المفوضة؟ 179

فهرس المصادر والمراجع 211